www.kassioun.org

1184

الاثنين 22 تموز 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

2254 فقط ولا شيء غيره.. كاملاً والآن!

على السطح الخارجي، تبدو الأمور راكدةً في سورية بالمعنى السياسي؛ سواء كان الحديث عن الفرامل التي يجري استخدامها ضد سير التسوية السورية– التركية، أو عن انتخابات مجلس الشعب التي مرّت وكأنها لم تكن، أو عن استمرار الغرب شكلياً بسياساته نفسها، إلى غير ذلك من المؤشرات التي يتم الاستناد إليها للقول: إنّ لا شيء تغيّر ولا شيء سيتغير في أي وقت قريب.

على العكس من هذه الصورة الراكدة شكلياً، والتي تعبر عنها نُخب المعارضة والنظام بسلوكها وتصريحاتها، فإنّ الواقع في الداخل السوري وحول العالم، يغلي ويحفل بتغيرات كبرى تبدو إزاءها «نُخبنا» في حالة انفصال تام عن الواقع.

فالنظام لا يرى التغيير ضرورة ملحّة، ويتوهم أنه ممسك بالأوضاع بشكلٍ فعلي، إلى الحد الذي يجري معه تصوير انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بوصفها مؤشراً على الاستقرار، في حين أنها، بالشكل الذي جرت فيه وحجم المشاركة، مؤشرٌ ودليل على درجة الإنهاك القصوى التي وصل إليها المجتمع السوري.

على الضفة «الأخرى»، فالمعارضة بشكلها الرسمي الحالي فاقدة للمصداقية، وعند جمهورها بالدرجة الأولى، والمتنفذون فيها يراهنون على دور الغرب الجماعي في الحل، وهو الذي لا يريد حلاً في أي وقت قريب، ناهيك عن أنه أصبح لا يرى في 2254 خريطة طريقٍ للحل، بعد غدِّه السير في طريق الخطوة مقابل خطوة.

بعيداً عمّا تعيشه «النُخب»، يمكن التأكيد على المستوى الداخلي السوري، أنّ تراكم المآسي الاقتصادية الاجتماعية والغضب الشعبي مستمر بالتعاظم، ويترافق ذلك مع تهديدات مستمرة بانفجارات جديدة واضطرابات أمنية وسياسية في كل أنحاء البلاد، تعبّر عن نذرها بحادثة هنا وحادثة هناك، وعلى أساس يومي.

على المستوى العالمي، فإنّ ما رأيناه في الانتخابات الفرنسية والبريطانية، وما نراه في الانتخابات الأمريكية، وغيرها من الانتخابات التي تجري حول العالم، وكذلك ما رأيناه من انقلابات عسكرية ناجحة في أفريقيا، وانقلابات فاشلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية دعمها الأمريكان وفشلت... كل ذلك ليس إلا مؤشرات على حجم التسارع الهائل في عملية تغيير النظام العالمي بأسره.

جوهر عملية التغيير الجارية، هو أنّ الغرب ماضٍ في تراجعه وانحداره بتسارع يكاد يصل حدود السقوط الحر من وجهة نظر تاريخية. وهذا السقوط يعبّر عن نفسه بصورتين واضحتين: من جهة تعمق الانقسام بين الدول الغربية وضمن كل دولة على حدة، ومن الجهة الأخرى بانخفاض وزن ونفوذ وتأثير الغرب ككل في مختلف الملفات العالمية، ومنها الملف السوري.

يضاف إلى هذه الظروف، ارتفاع مستوى التفاهم والتقارب بين القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين وروسيا من جهة، وبين القوى الإقليمية الأساسية في منطقتنا: «تركيا، إيران، السعودية، مصر»، الأمر الذي يؤمن الشرط الموضوعي اللازم لحل الأزمة السورية حلاً فعلياً على أساس القرار 2254، وصولاً لإنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه على أرضه الموحدة الخالية من الاحتلالات بمختلف أشكالها.

الفرصة التاريخية موجودة وقوية. الحل موجود وهو 2254 ولا شيء غير 2254 كاملاً، وفقط 2254.

ما يعيق تحقق هذه الفرصة التاريخية حتى اللحظة هو العوامل الذاتية، أي القوى الداخلية المعاندة والمعارضة للحل السياسي، والمعولة في نهاية المطاف على الغرب بشكل كامل، أو على الغرب بوصفه أداة في موازنة القوى للحفاظ على الركود، وعلى الوضع القائم.

القوى التي لا تدرك تغيّر الوضع الدولي، ولا تغتنم الفرصة التاريخية المتاحة، سواء أكان ذلك عن جهل أم عن عمد، فإنها تحكم على نفسها بالخروج من مستقبل سورية، وربما لا أهمية كبرى لبقائها من عدمه، ولكن الأهم: هو أنّ عمليات الإعاقة التي تقوم بها، يدفع ثمنها الشعب السوري يومياً، مزيداً من الآلام والتضحيات التي آن الأوان، وبات الظرف سامحاً، لإنهائها، وصولاً لإعادة توحيد سورية وإعادتها وشعبها إلى الحياة...

الزراعة السورية في مهب الريح: تدهور غير مسبوق وأثر مدمر على الأمن الغذائي!

[12]

شؤون عمالية

القطاع العام يدخل العناية المشددة

02

ملف «سورية 2024»

انتخابات «نزيهة وشفافة»، في حال حصلت، فليست حلاً!

05

شؤون محلية

جهات تسعيرية رسمية عديدة ساهمت بفوضى الأسعار

10

شؤون عربية ودولية

«إسرائيل» تتورط مجدداً...ماذا لو لم تنتهِ الحرب؟

17

القطاع العام يدخل العناية المشددة

على ما يبدو أن الحكومة ومَن وراءها من قوى الفساد، والتي باتت متحكمة في مفاصل الدولة والاقتصاد والمجتمع، يهدفون من خلال اتباع سياسة تجميد الأجور إلى تجريف العمال والموظفين من القطاع العام.

فقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط العربية مقالاً منذ أشهر تحت عنوان «الموظفون في القطاع الحكومي السوري مهددون بالتلاشي»، تتحدث فيه عن نقص الكوادر البشرية في القطاع العام بسبب ظاهرة التسرب الكبير الذي يعانيه القطاع العام والذي قد يؤدي إلى شلل القطاع العام وتوقف مؤسساته عن العمل.

وأرجعت المقالة السبب الرئيسي لتسرب العمال والموظفين إلى تدني قيمة الأجور والرواتب وعدم قدرتها على تأمين أبسط متطلبات المعيشة للعمال مع انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع والتي شكلت 90% من المجتمع السوري والذي حذرت منه جريدة قاسيون في عدة مقالات.

وأدرجت المقالة عدة أمثلة عن نقص الكوادر البشرية في عدة مؤسسات، وقالت مصادر متابعة في دمشق لـ«الشرق الأوسط»، إن النتائج الكارثية لظاهرة تسرب عدد كبير من الموظفين الإداريين والكوادر الفنية المحلية بدأت بالظهور في مختلف القطاعات الحكومية.

تراجع أداء المؤسسات الحكومية

وفي وقت سابق، حذرت صحيفة «تشرين» المحلية الرسمية من «انعدام العمالة الخبيرة قريباً»، ونقلت عن رئيس نقابة عمال النقل البحري والجوي في اللاذقية، سمير حيدر، قوله إن الوضع في القطاع البحري ليس جيداً «إذ لا يوجد عمال ولا آليات ولا بنى تحتية»، لافتاً إلى أن الباخرة التي كانت تؤم المرفأ ويستغرق تفريغ حمولتها البالغة 25 ألف طن، يومين فقط، بات يستغرق تفريغها حالياً 15 يوماً بسبب قلة الإمكانات والخدمات من عمال وآليات وبنى تحتية، بالإضافة للإجراءات الإدارية والقانونية، مؤكداً وجود استقالات كثيرة في القطاع البحري، مع عدم تعيين عمال لديهم خبرة لشغل شواغر المتسربين والمتقاعدين.

ولا يبدو الوضع أفضل في مجالات أخرى، وبحسب تصريحات إعلامية لمعاون وزير الاتصالات، فإن أكبر عقبة تواجه التحول الرقمي في سورية، تتمثل في «قلة الكوادر المتخصصة، خصوصاً في القطاع العام، بسبب ضعف التحفيز المادي»، لافتاً إلى أنه في أحد الاجتماعات جرت «مناقشة إمكانية إنجاز رقمنة السجل العقاري إنجازاً مكتملاً، فكانت الإجابة أنه يحتاج إلى 25 عاماً»، وذلك لنقص الكادر المتخصص في إدخال البيانات.

بينما يعاني القطاع الصحي في سورية من نقص حاد في الكوادر الطبية بسبب هجرة الأطباء والممرضين ولا سيّما الشباب، حيث تشير تقارير إعلامية رسمية، إلى أن الآلاف من العاملين في القطاع الصحي استقالوا خلال السنوات الخمس الأخيرة.

استقالات جماعية

وجرى الكشف بداية العام الجاري عن نقص يقدر بـ600 عامل في مؤسسة تصنيع وتجارة الحبوب في حماة وسط البلاد، في مختلف المواقع، بينهم 45 سائقاً لنقل القمح والطحين، علماً بأن نحو 327 عاملاً في جهات حكومية بحماة معظمهم في القطاع الزراعي قدّموا استقالاتهم العام الماضي.

وبدأت الاستقالات الجماعية في القطاع العام السوري بالتحول إلى ظاهرة، منذ العام الماضي، مع بلوغ عدد الاستقالات في أول 6 أشهر منه نحو 1800 استقالة، رغم قرار الحكومة وقف منح الاستقالات والإجازات غير المأجورة إلا في حالات خاصة واضطرارية جداً.

وأفادت دراسة نشرها المعهد الوطني للإدارة العامة «INA» في أبريل الماضي، أن أكثر من 50% من موظفي ست وزارات، تسرّبوا، خلال الفترة «2010– 2022».

وقالت إن نسبة التسرب في خمس وزارات بلغت أكثر من 50% وأن التسرب الأكبر كان لدى الذكور، إذ تراوح ما بين ضعفين وخمسة أضعاف مقارنة بالإناث.

كما أشارت الدراسة إلى وجود زيادة في عدد الإناث داخل وزارات النفط والثروة المعدنية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكهرباء، والتربية، والداخلية، والمالية، واعتبرت أن قوة العمل تتجه نحو التأنيث، لأن معدل التسرب لدى الذكور بشكل عام بلغ 32,7% من مؤسسات القطاع الحكومي والعام، وبلغت الزيادة في الإناث نسبة 9,7%.

تعنت حكومي

وبالرغم من التحذيرات الكثيرة والخطر الذي لحق بالقطاع العام بسبب ظاهرة التسرب والذي سيؤثر على المجتمع نتيجة لتراجع القطاع العام وتدني مستوى أدائه في مختلف المجالات، تبقى الحكومة صامتة ومصرّة على السير بالسياسات نفسها لناحية تخفيض الأجور وتجميدها، ولا تتجه لزيادتها والتي تبقى القضية الأساسية والجوهرية في حل أي أزمة يعاني منها القطاع العام رغم الحديث الحكومي المتكرر والندوات والاجتماعات التي تعقد تحت يافطة الإصلاح الإداري.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

كل شيء بوقته حلو

التقيتُ بعامل متقاعد وهو خرّيج معهد متوسّط أمضى ما يقارب الـ 34 عاماً في العمل، وبعدها أصبح متقاعداً بتعويض شهري يقارب الـ 300 ألف ليرة سورية بعد الزيادة الأخيرة التي طرأت على الأجور. يخرج من بيته باكراً ويعود مساءً لتأمين كفاف يومه وحاجة أسرته، حيث قال: «أنا أقبض 300 ألف ليرة كمعاش تقاعدي ماذا أعمل بهم وكم يوماً تكفيني بالله عليك أجبْني؟». لم أكمل جوابي له عن سؤاله لأنه تابع قائلاً: «لا تكفي سوى أيام لهذا أنا مضطرٌ غصباً عني إلى البحث عن عمل آخر يؤمّن لي ولعائلتي بعض ما نحتاجه».

وجَّهتُ له سؤالاً عن عمله الإضافي الذي يعمل به منذ الصباح حتى المساء قبل أن يجيبني قائلاً: «لم ترَ ماذا أحمل من أكياس، أنها تحوي بعض أنواع من الدخان المتنوّع أبسطُها في الشارع وأبيعُ منها ما أبيعه، وأذهب إلى الموزّع لأسدّد له حسابه عن ثمن الدخان الذي استدنتُه منه، ويبقى معي بعض النقود التي أحتاجها عند عودتي إلى البيت، لأحضر ما يلزم البيت من مواد ضرورية تؤمّن لنا غداءً وبعض الأشياء الأخرى التي يحتاجها أيّ بيت من بيوتنا التي تعيش على الحدّ الأدنى من حاجاتها».

أثناء الحديث مع صديقنا عبّر بمرارة وغضب شديدَين عن واقعه الذي يعيشه وواقع ملايين العمال والفقراء، الذي وصل حالهم إلى ما وصل إليه من بؤس وحرمان، وعبّر عن الحاجة إلى أيّة بارقة أمل، وتابع يقول: «عندما كنت في عملي قبل التقاعد، كانت هناك بعض التعويضات مع الأجر تعيننا على قضاء حوائجنا، والآن بعد التقاعد خسرنا كل شيء وكان الحلّ الوحيد للعمل الذي يمكن أن أكسب منه هو بيع الدخان، مستفيداً من ارتفاع أسعاره وكثرة المدخّنين الذين لا يستغنون عنه مهما بلغ سعره».

إنّ حال صديقنا هذا هو ليس حال المتقاعدين فقط، بل هو حال العاملين بأجر الذين لم يصلوا إلى سنّ التقاعد بعد، والبسطات المنتشرة في كل زوايا المدن والبلدات تحوي عدداً كبيراً من هؤلاء الذين لم يصلوا بعد لسن التقاعد، خاصة وأنّ هؤلاء العمال قد خسروا الكثير من التعويضات التي كانت «الحوافز الإنتاجية، تعويض طبيعة العمل، العمل الإضافي، جزء من الطبابة، إلخ»، بسبب عدم إنتاجية المعامل وتوقف جزء مهمّ منها عن العمل لأسباب كثيرة. وهذا الواقع المُعاش سيرفع منسوب الاستياء وعدم الرضا وسيدفع العمّال إلى التفكير والبحث عن مخارج لواقعهم وكما قال صديقي المتقاعد «كل شي بوقته حلو».

الدورة النقابية القادمة ما لها وما عليها؟

تُعتبر النقابات عموماً والعمالية خاصة وسيلة ديمقراطية وأداة للمطالبة بحقوق العمال ومواجهة هيمنة أصحاب العمل. إلا أنّ النقابات في سورية تفشل في تحقيق الكثير من حقوق العمال وخاصة الأساسية والضرورية منها من خلال أدواتها وأساليبها التي تعتمدها في نضالها هذا. فالسلطة التنفيذية وسياستها المتبعة منذ عقود بطبيعتها تعمل على خلق اختلال في التوازن داخل مواقع العمل لصالح أصحاب العمل، مما جعل لدى العمال خيبة أمل من هذه النقابات نتيجة دعمها لمعظم سياسات السلطة التنفيذية الإقتصادية والتشريعية وافتقارها لبرنامج واضح يخصّ حقوق العمال كافة لمواجهة أصحاب العمل سواء الدولة أو القطاع الخاص.

■ نبيل عكام

من المعروف أن قوى الفساد والنهب الكبيرة وجهاز دولتهم يدركون أهمية الحركة النقابية، ويبذلون جهود كبيرة لمنعها من ممارسة دورها المناط بها ويسعون لتشجيع التشتت النقابي وضرب صفوفه، وليسوا بصدد تطبيق ديمقراطية في مواقع العمل وخاصة خلال فترة الانتخابات العمالية. وهذا الأمر أصبح أكثر وضوحاً خلال العقود السابقة وخاصة الدورة النقابية الحالية التي باتت في أيامها الأخيرة. حيث لم يكن للعمال تأثير يذكر في اختيار ممثليهم أو اختيار القيادة النقابية سواء في مكان العمل أو في المؤتمرات الوسيطة «مكاتب النقابات واتحادات المحافظات».

وكان دافع قادة النقابات في الوقوف إلى جانب أصحاب العمل والسلطة التنفيذية السعي للحصول على ميزة هنا أو هناك، وربما كانوا يعتقدون أنها تنازل تكتيكي. غير أن النقابات لم تحصل على أي مكاسب حقيقية للعمال مقابل تنازلاتها.

الهاجس اليوم والنقابات على أبواب دورة نقابية جديدة، هو كيف ستكون عليه الانتخابات النقابية القادمة كسابقاتها أم سيطرأ تغيير ما على مجرياتها؟

الواقع يقول ليس هناك من مؤشرات تدلّ على تغيّر ما سيحدث في طريقة إدارة الانتخابات القادمة وأمامنا مثال حي من واقع انتخابات مجلس الشعب.

لقد وصلت الطبقة العاملة اليوم إلى أسوء حال على كل المستويات والصعد، وهذا يتطلب من الحركة العمالية إن كانت تسمح لها الظروف أن ترفع صوتها عالياً لتعبر عن حقها في اختيار من يمثلها.

إن إدراك عدم التوازن الحالي في القوة بين العمال وقوى الفساد والنهب هو الخطوة الأولى نحو التغيير من أجل بناء موازين قوى جديدة تجعل المفاوضات والحوارات مع الحركة النقابية والعمالية ذات مغزى وتمكن من فرض تراجع السلطة التنفيذية عن سياساتها هذه، وبهذا ستتمكن الحركة النقابية والعمالية من استعادة القوة لصفوفها. وبالاستناد إلى قاعدة «لا توجد حركة ثورية دون نظرية ثورية وثوريين» التي سطّرها قائد ثورة العمال في روسيا، نستطيع أن نستخرج منها العديد من المقولات المتشابهة والمتطابقة في العمل النقابي. ومنها: -لا توجد حركة نقابية سليمة دون قادة نقابيين. -لا توجد حركة نقابية مسؤولة تجاه العمال دون أدوات وممارسات كفاحية مسؤولة، -كذلك لا توجد حركة نقابية مؤثرة دون طبقة عاملة منظمة. وليس أخيراً نستطيع القول إنه لا توجد حركة نقابية حقيقية دون برنامج عمالي واضح يلبي مصالح الطبقة العاملة.

فلدى العمال كل الأسباب للنضال من أجل الديمقراطية واستقلالية نقاباتهم. ومن الضروري أن المعركة يجب أن تجري في المقام الأول في مواقع العمل من خلال النقابات العمالية. ولكن يبقى السؤال أي نقابات؟

الطبقة العاملة

إيران: إضراب عمال النفط والغاز

ما زال إضراب عمال مشاريع صناعة النفط والغاز في إيران مستمراً، حيث دخل يومه الثلاثين بتاريخ الأحد 19 تموز الجاري. وفي وقت سابق أفاد مجلس تنظيم احتجاجات عمال النفط انضمام «24 ألف شخص» للإضراب لعدم تلبية مطالبهم. وأشار المجلس في بيانه الجمعة 12 تموز إلى أنّ أكثر من 100 شركة في صناعة النفط والغاز دخل عمالها في إضراب، وتتركز مطالبهم الرئيسة على زيادة الأجور والعمل 14 يوماً، والحصول على14 يوماً راحة. إضافة إلى تحسين شروط وظروف وسلامة بيئة العمل هي من المطالب الأخرى للعاملين في صناعة النفط والغاز، والتي لم تتم تلبيتها حتى الآن. وتنظم مختلف النقابات، احتجاجات وإضرابات، إثر زيادة معدل التضخم والفجوة الكبيرة بين دخل الأسرة ونفقاتها، خلال السنوات الأخيرة.

المغرب يقر زيادة 100 دولار في أجور العاملين بالصحة

أعلنت الحكومة المغربية، الخميس 11 تموز، عن زيادة شهرية على دفعتين، الأولى بداية من تموز الجاري والثانية ابتداء من تموز 2025 بقيمة 100 دولار، لصالح أجور العاملين في قطاع الصحة. وتأتي مصادقة مجلس الحكومة على المرسومين، تنفيذاً لاتفاق المفاوضات الجماعية في إطار استكمال التدابير المتعلقة بتحسين الدخل للعاملين في قطاع الدولة. هذا وكانت ثماني نقابات في قطاع الصحة قد أعلنت تنفيذ إضراب وطني شامل يوم الإثنين 8 تموز لمدة 3 أيام، بدءاً من الثلاثاء ويستمر حتى الخميس من ذلك الأسبوع. وأكد بيان للحكومة: «يصرف المبلغ على قسطين متساويين، الأول زيادة 50 دولار في الشهر، ابتداء من تموز الجاري، والقسط الثاني بالقيمة ذاتها ابتداء من تموز 2025.

عمال مطار باريس يلغون إضرابهم قبل الألعاب الأولمبية بعد التوصل إلى اتفاق

أعلن عمال مطار باريس يوم الثلاثاء 16 تموز انهم أنهوا إضراباً لهم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن المكافآت خلال فترة الألعاب الأولمبية المزدحمة. وقالت شركة المطار التي تملك منها الدولة الفرنسية نسبة 50،6 في المئة، إن الاتفاق «تم الانتهاء منه اليوم بين ثلاث نقابات تمثل العمال «CGT، و-CFE CGC، وCFDT» وإدارة الشركة». وقال الأمين العام لفرع نقابة CFDT بمطارات باريس «لقد رفعنا تحذير الإضراب، لأن هناك اتفاقاً بالأغلبية» بين النقابات التي هدّدت بالإضراب. وكانت النقابات العمالية قد دعت إلى الإضراب يوم الأربعاء 17 تموز الجاري للضغط من أجل زيادة المكافآت الأولمبية وتعيين الموظفين.

تشيلي: عمال وول مارت ينهون إضرابهم ويمددون عقدهم لمدة 18 شهراً

قالت نقابة عمال وول مارت في تشيلي مساء الإثنين 15 الشهر الجاري إنها ألغت إضراباً، مع تمديد اتفاق العمل الحالي مع الشركة لمدة 18 شهراً أخرى. وأفاد الاتحاد الوطني لعمال وول مارت «هذا الاتفاق مؤلم، لكنه ضروري بعد ستة أيام من الإضراب». وبدأت نقابة العمال، التي طالبت بتعديلات التضخم على الأجور بالإضافة إلى تحسين المزايا، الإضراب الأسبوع الماضي بعد فشل المفاوضات بشأن اتفاقية مفاوضة جماعية جديدة. ويسمح التشريع المحلي لأعضاء النقابة بتسوية العقد الأساسي والعودة إلى المفاوضات في غضون 18 شهراً. وكان وول مارت تشيلي قد حذّر الأسبوع الماضي من أنّ إجمالي 75 متجراً سوبر ماركت سيغلق بسبب الإضراب.

التقرير الاقتصادي للنقابات توصيف وتوصيف فقط

كما هي العادة تطرح النقابات مجموعة من التقارير تبين فيها عملها المنجز خلال دورتين من اجتماعات مجلس الاتحاد العام، الذي تحضره الحكومة وتطرح بوجودها جملة من القضايا التي تتعلق بأوضاع العمال، من حيث معيشتهم وحقوقهم المغيَّبة العديدة. مع العلم أنّ ما يطرح في اجتماعات المجلس أصبح مكرراً منذ سنوات، أي بوجود الحكومة الحالية أو أسلافها من الحكومات السابقة، وتكرار الطرح نفسه في اجتماع كل مجلس يعني أن تلك المطالب التي يتقدم بها أعضاء المجلس لم تلقَ الاستجابة المطلوبة، وتقدم الحكومات فيها كل المبررات المطلوبة منها، ولإنقاذ نفسها، في كل مرة بأن الموارد غير كافية لتلبية ما يطرح من حقوق ومطالب، وأمام هذا التبرير المكرَّر يسود الصمت والقبول بالأمر الواقع ويخرج المتداخلون بخفَّي حُنَين كما جاؤوا، يعودون من حيث أتوا ويا دار ما دخلك شر.

■ محرر الشؤون العمالية

التقرير الاقتصادي المقدّم من قبل قيادة اتحاد النقابات لاجتماع المجلس في دورته الـ12 والذي عقد الكترونياً طغى عليه الوصف العام للواقع الاقتصادي الذي يعيشه الشعب السوري، ومنه الطبقة العاملة، وكذلك واقع القطاع العام. حيث جاء في التقرير: «من هنا تأتي أهمية دعوة الحركة النقابية السورية لجهة رصّ الصفوف والتحلّي بالمسؤولية والوعي، ومراقبة ما يجري وخاصةً في القطاع العام ومحاولة بعض القوى وضع صعوبات ومعوقات أمامه بغية تركيعه واستسلامه وتركز الحركة النقابية على ضرورة المشاركة الفعالة في إدارة الإنتاج وتحسين شروطه».

إنّ هذا التوصيف العام لواقع الحال ضروري، ولكن لا يغير من الأمر شيئاً طالما أنّ المسبّبات الأساسية لتدهور أحوال العباد لم يُشَرْ إليها، وهي مهمّة، حيث يُبنَى عليها شكلُ ومضمونُ القرار المفترَض اتخاذه لمواجهة ما يجري بحق الشعب السوري والطبقة العاملة، أيْ عندما تقول النقابات إنّ المسبّب الرئيسي للكارثة الإنسانية والمعيشية للطبقة العاملة هو قوى الفساد والنهب الكبيرَة المستحوذَة على الثروة التي ينتجها العمال، وأنّ الحكومة بسياساتها ونهجها المنحاز إلى جهة تلك القوى، تكون قد حدّدت العدوَّ الطبقي الذي يقوم بعملية النهب، وكذلك ستحدّد شكل وأدوات المواجهة المفترضة مع هذا العدو دفاعاً عن المصالح الوطنية والطبقية للطبقة العاملة. وتكون التعبئة للعمال بهذا الاتجاه هي الطريق الأقصر لحصول العمال على حقوقهم المختلفة، أمّا البقاء ضمن حدود التي جاء على ذكرها التقرير فيعني أنّ النقابات متصالحة مع الأمر الواقع، ولن يحصل العمال –في حال حصلوا على شيء– سوى على الفتات الذي سيُرمَى لهم، وهذا يضرّ ضرراً كبيراً بمن يُفتَرَضُ أن تمثّلهم النقابات، وهم أغلبية الشعب السوري الذي يعيش ضمن ظروف كارثية بكلّ المعاني.

بعد ذلك يعدّد التقرير الإجراءات الحكومية، مثل رفع الدعم عن الخبز والغاز والمازوت والبنزين وارتفاع أسعار الصرف وأسعار المواد الغذائية الضرورية، والتي نتيجة لها حدثت فجوة معاشية كبيرة بين الدخول ونفقات الحياة المعيشية، تحتاج إلى عشرة أضعاف متوسط الدخل الحالي.

على جانب آخر لا يمكن فصل العمّال ومطالبهم وحقوقهم عن واقع وظروف العمل نفسها في مكان عملهم، كمنشآت ومعامل وقطاعات إنتاج. فإذا كان واقع هذه المنشآت والمعامل متردٍّ فسينعكس ذلك على العاملين وعلى حقوقهم، فكيف الأمر إذاً بظلّ تراجع وترهّل هذه المنشآت، بل استمرار النهج المدمّر للإنتاج والقطاعات الإنتاجية عموماً، كنتيجة لجملة السياسات الليبرالية المطبقة منذ عقود وحتى الآن، والتي كان من نتيجتها انحسار وتراجع دور قطاع الدولة المنتج، بالتوازي مع تراجع دور الدولة نفسها! ولا يكفي هنا التغنّي بالعبارات المكرَّرة عن دعم القطاع العام والإنتاج الوطني مع تسجيل الانحسار المطّرد لهذا القطاع، والتراجع المستمر بالإنتاج، والذي تزايد خلال سنوات الحرب وبسببها، وبالوقت نفسه كانت سبباً لزيادة سهام الاستهداف له بغاية تقويضه أكثر فأكثر، والتي كان من محصلتها سلب كثير من حقوق الطبقة العاملة، وتآكل بعضها الآخر.

إعادة بناء سورية دولةً ومجتمعاً يتطلب ليس فقط انتقالاً سياسياً على أساس حلٍ سياسي مبني على القرار 2254 نظاماً انتخابياً جديداً يقوم على سورية دائرة واحدة نسبية

شخَّص التقرير الاقتصادي للنقابات مشاكل شركات القطاع العام بشكل عام حيث جاء فيه أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أهم الصعوبات والعقوبات لقطاعاتنا الصناعية والإنتاجية:

- معالجة النقص الكبير باليد العاملة والفنية المدربة.
- قدم الآلات وعدم توفر قطع التبديل وإجراء الصيانات الدورية.
- قلة السيولة المالية في أغلب الشركات.
- عدم توفر حوامل الطاقة.
- صعوبة تأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.
- عزوف العارضين عن التقدم للمشاريع الاستثمارية.
- انقطاعات الكهرباء المتكررة.
- عدم وجود أنظمة داخلية للمؤسسات والشركات تتوافق مع استراتيجية العمل.
- نقص في وسائط النقل.
- صعوبة وصول توريدات التجهيزات الضرورية بسبب الحصار.

الحل النقابي

حددت النقابات طريقة الحل للوضع القائم بأنْ طالبت الحكومة «أنْ تعيد النظر بالقرارات البعيدة عن المسؤولية والبعيدة عن ملامسة الواقع المرير الذي يعيشه المواطن السوري». ولكن السؤال: كيف ستعيد الحكومة النظر بقراراتها لمصلحة تحسين الوضع المعيشي للعمال وحالُ الشركات والمعامل على ما هو كما وصفه التقرير؟

هناك مثلٌ شعبيّ قد يكون مناسباً لحالة الموقف المعلَن للنقابات يقول «سألوا المسمار ليش بتفوت بالحيط قلّهم من كتر الدق»، يعني ذلك كيما تعيد الحكومة النظر بقراراتها لا بدّ من وجود قوة للطبقة العاملة تعبّر بتحركّها عن أعمق مصالحها وحقوقها، حتى تحمي تلك المصالح والحقوق بما فيها في مكان العمل. وهناك تجربة عند الطبقة العاملة السورية لا بدّ من استحضارها جرت أثناء انعقاد المؤتمر الخامس للنقابات عام 1945، حيث كان منعقداً المؤتمرُ العام للنقابات وكذلك البرلمان وتقدّمت النقابات بجملة من المطالب العمالية والسياسية، منها حقّ الإضراب للطبقة العاملة وأن يكون مدفوع الأجر، ومن أجل ثماني ساعات عمل، وتأميم الشركات الأجنبية وإصدار قانون عمل جديد وغيرها من المطالب. وكانت النقابات قد أعلنت الإضراب العام في كل سورية، وهذا يعني الشيء الكبير سياسياً واقتصادياً، فقد أصبحت الطبقة العاملة بقرارها هذا وزناً سياسياً واقتصادياً مؤثّراً على السلوك العام تجاه مصالح وحقوق العمال، وكذلك على الوضع السياسي. وتحت هذا الضغط المعلن من قبل العمال والنقابات استجاب البرلمان لتلك المطالب وأعلمَ بها النقابات رئيسُ الوزراء في ذلك الوقت خالد العظم.

إذاً لا يمكن انتزاعُ حقوق الطبقة العاملة بالتمنّيات والرجاءات والمصالحات، الأمر يحتاج إلى تعديل في ميزان القوى، والطبقة العاملة السورية رغم كلّ ما أصابها من ويلات في معيشتها ومكان عملها قادرةٌ على الفعل الحقيقي إذا ما تغيّرت ظروفها تنظيمياً وسياسياً من أجل انتزاع حقوقها، كلّ حقوقها السياسية والاقتصادية والديمقراطية.

انتخابات «نزيهة وشفافة» في حال حصلت... فليست حلاً!

مرّت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة التي جرت يوم الإثنين الماضي 15 تموز، كالعادة، دون مفاجئات كبرى، أو حتى صغرى، اللهم إلا بعض التفاصيل الثانوية التي تخص توزيع مقاعد الجبهة.

■ عماد طحان

الانتخابات الأخيرة هي رابع انتخابات لمجلس الشعب السوري تجري خلال الأزمة السورية، وذلك بعد إقرار الدستور المعمول به حالياً عام 2012؛ حيث جرت هذه الانتخابات أعوام 2012، 2016، 2020، و2024.

انعقاد الانتخابات المتعاقبة في مواعيدها، من شأنه أن يوحي شكلياً بحالة من الاستقرار والاستمرارية، ولكن الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لها رأي آخر معاكس تماماً، إلى ذلك الحد الذي تبدو معه حالة الاستمرارية الشكلية انفصالاً تاماً عن الواقع، بل واستهزاءً به!

هذا الكلام ينطبق على مجمل المظاهر الشكلية للاستمرارية، ولكنه ينطبق أكثر ما ينطبق على انتخابات مجلس الشعب بالذات، بتأثير عوامل متعددة تخص قانون الانتخابات المعمول به منذ عقود طويلة في سورية من جهة، تضاف إليه الظروف المستجدة خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية.

الانتخابات والديمقراطية التمثيلية

من حيث المبدأ، ليس هنالك نظام انتخابي مثالي؛ فالديمقراطية نفسها متلازمة التلازم كلّه مع الديكتاتورية، بحيث لا يوجد أحدهما دون الآخر؛ كلمة السر في ذلك هي ديمقراطية من، ولصالح من، وديكتاتورية من ولصالح من؟

وما دام المجتمع منقسماً إلى طبقات متصارعة، فإنّ ثنائية ديكتاتورية/ ديمقراطية، ستبقى موجودة، وإنْ اختلفت درجاتها وأشكال تمظهرها.

ضمن هذا الفهم، فإنّ الديمقراطية يمكنها أن تلعب أدواراً مزدوجة وفقاً لشكل تطبيقها؛ فهي يمكنها أن تلعب دور هامش حريات سياسية يسمح بتجميع وتنظيم نضالات الطبقات المنهوبة، ويمكنها أيضاً أن تلعب دور استلاب الجماهير عبر الإيحاء بمشاركتها، والسماح لها عملياً في اختيار ناهبيها من بين نخبة واحدة ناهبة تبدل الكراسي والأدوار فيما بينها.

المشكلة في سورية، أنّ «النموذج الديمقراطي»، لا يندرج ضمن أيّ من الاتجاهين السابقين؛ فلا هو يعبر عن هامش حريات وعمل سياسي حقيقي، ولا هو محاولة لاستلاب الجماهير «أو إقناعها»؛ فعموم السوريين يتعامل مع الانتخابات المتعاقبة بوصفها حدثاً لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وبوصفها مجرد ترتيبات شكلية لا يترتب عليها أي تغيير من أي نوع... والمركز الأساسي لهذه المشكلة، على الأقل بجانبها القانوني الحقوقي، هو قانون الانتخابات المعمول به.

أكثري، والدائرة محافظة

يقوم النظام الانتخابي في سورية على أساس أكثري، وعلى أساس أن الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

هذان الأساسان للنظام الانتخابي في سورية، يجعلان الطريق لمجلس الشعب ممهداً أمام نوعين أساسيين من القوى، هما: قوى المال وقوى السلطة، اللتان بإمكانهما، وحدهما، تغطية آلاف المراكز الانتخابية و«مراقبتها»، وعدّ أصواتها، ناهيك عن الإنفاق على الدعاية بأشكالها المختلفة.

ورغم المخاطر المترتبة على هذا الأمر، إلا أنّه ليس الأشد خطورة وضرراً ضمن نظام الانتخاب القائم، ضمن الحالة السورية الخاصة، قبل وبعد الأزمة؛ وفيما يلي نشير إلى بعض مكامن الخطر الأساسية ضمن هذا النظام:

أولاً: النظام الأكثري يعني بأبسط أشكاله أنه إذا كان هنالك –فرضاً– دائرة ما فيها مرشحان فقط، حاز أحدهما على 100 ألف صوت، والثاني على 100 ألف صوت زائداً واحد، فإنّ هذا الثاني سينجح، وستضيع 100 ألف صوت التي ذهبت للمرشح الأول دون أي تمثيل سياسي. هذا النمط من ضياع التمثيل لا يقف تأثيره عند تعزيز سلطة قوى المال وقوى الدولة في تقرير النتائج بشكل مسبق والتحكم بها، بل ويتعدى ذلك إلى إضعاف أي حراك سياسي في المجتمع، الذي يتعلم بالتجربة أنّ لا خبزة له في هذه «المنافسة»، ما يفاقم من انكفائه عن العمل السياسي.

ثانياً: انكفاء المجتمع عن العمل السياسي ضمن «الأطر القانونية»، يترك فراغاً موضوعياً يجري ملؤه بالضرورة حين يلزم ذلك. وليس بالضرورة أن يتم ملؤه بشكل إيجابي وبناء؛ فانقطاع الصلة بين الناسَ وممثليهم المفترضين، مع استمرار تردي أحوالهم على مختلف المستويات، يؤدي إلى تراكم في الغضب العام وفي حالة عدم الرضا العام، يمكنها أن تنفجر في أي لحظة، ويمكنها أن تنفجر بمختلف الأشكال الإيجابية وغير الإيجابية... وبكلمة، فإنّ انكفاء المجتمع عن العمل السياسي يعني ضمنياً: أن هنالك تهديداً للاستقرار يقف عند كل مفترق وخلف كل زاوية ويتأهب ليقفز إلى ساحة الحدث في أي لحظة.

ثالثاً: الضعف المزمن للتنمية في سورية، طوال عقود ما بعد الاستقلال تقريباً، وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، منع التطور الطبيعي للمجتمع السوري كمجتمع دولة، أي كمجتمع يتكون من مواطنين متساوين لهم هويتهم الوطنية الناضجة، التي ينصهر ضمنها الكل الاجتماعي السوري. بكلام آخر، فإنّ التموضع الجغرافي للسوريين على الخارطة السورية، بقي في جوهره مشابهاً لتموضعه أيام العزلة الإقطاعية التي يشكل فيها السكان جزراً شبه معزولة، لكل منها انتماءاتها ما قبل الوطنية الخاصة بها، ولكل منها خصوصياتها الثقافية والاجتماعية التي تتجاوز في بعض الأحيان مشتركاتها مع بقية المواطنين السوريين.

ضمن هكذا واقع، فإنّ إجراء الانتخابات على أساس أنّ الدائرة الانتخابية هي المحافظة، من شأنه فقط أن يكرّس حالة الانعزال النسبي هذه، لأنّه سيحصر العمل السياسي المفترض خوضه عبر «البوابة الديمقراطية» ضمن حدود كل محافظة على حدة؛ الأمر الذي يعزز إلى جانب قوى المال والسلطة، القوى التي تعمل على أسس ما قبل وطنية، سواء كانت طائفية أو قومية أو عشائرية وإلخ.

رابعاً: ضمن المنطق نفسه، فإنّ تصميم الدوائر الانتخابية على أساس المحافظات، يؤدي إلى إضعاف شديد للعمل السياسي على المستوى الوطني الجامع، ويلجم التطور الطبيعي لنشاط المجتمع السياسي واصطفافه على أساس مصالحه الوطنية العامة، وعلى أساس صياغة تلك المصالح ابتداءً من المركز باتجاه الأطراف... «وهنا تظهر مفارقة منطقية تماماً، إذا ما نظرنا إليها ديالكتيكياً وليس بشكل ميكانيكي، وهي أنّ النظام الانتخابي المعمول به، ورغم أنّه يجري ضمن دولة شديدة المركزية، إلا أنه يعزز في الآن نفسه من ضعف كل من المركز والأطراف، فيقدم وهماً بسيطرة المركز على العمليات الاجتماعية المختلفة، في حين يترك لتطور الغضب أن ينمو بشكل متواتر ومتصاعد مهدداً بشتى أنواع الانفجارات».

خامساً: تصميم انتخابات مجلس الشعب على أساس محلي، يؤدي ضمنياً إلى تحويل مجلس الشعب إلى «مجلس عضاوات وأعيان»، أي إلى شكل من أشكال مجلس الإدارة المحلية، التي يطرح فيها كل ممثل مشاكل منطقته على المستويات الخدمية خاصة، مع غياب البرامج الشاملة على مستوى البلاد... وليس مستغرباً والحال هذه، أنّ المرشحين يعرضون أمام الشعب السوري في كل انتخابات ابتساماتهم مرفقةً بشعارات عامة فضفافة تكاد تكون بلا أي معنى، مع غياب تام تقريباً للبرامج السياسية على النطاق الوطني الشامل...

إعادة بناء سورية دولةً ومجتمعاً يتطلب ليس فقط انتقالاً سياسياً على أساس حلٍ سياسي مبني على القرار 2254 نظاماً انتخابياً جديداً يقوم على سورية دائرة واحدة نسبية

نسبي دائرة واحدة

لطالما كان النظام الانتخابي واحداً من أهم أعمدة أي نظام سياسي، وربما لذلك بالذات يكثر الحديث عن الشفافية والنزاهة وإلخ، ويقل الحديث عن قانون الانتخابات... أي يكثر الحديث في الشكليات، ويقل الحديث في المضمون.

إعادة بناء سورية دولةً ومجتمعاً، يتطلب ليس فقط انتقالاً سياسياً على أساس حل سياسي مبني على القرار 2254، ولكن أيضاً، وفي جوهر هذا الانتقال– حتى يكون انتقالاً حقيقياً– نظاماً انتخابياً جديداً يقوم على سورية دائرة واحدة نسبية، بما يسمح بإعادة توحيد البلاد والمجتمع على أساس المصالح الحقيقية الجامعة، وعلى رأسها المصالح الاقتصادية–الاجتماعية...

سورية: الأكثري

مع وقوف البلاد على عتبة تغييرات سياسية كبيرة مستحقة، ينفتح الباب واسعاً لطرح الأسئلة الأكثر إلحاحاً، والتي كانت مغيبة عن المشهد السياسي خلال العقود الطويلة الماضية، كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الحريات السياسية والديمقراطية في سورية.

واحدٌ من هذه الأسئلة المفصلية هو تحديد طبيعة قانون الانتخابات البرلمانية المطلوب والضروري في سورية المستقبل. وكمدخل لهذا النقاش، لا بد من توضيح الفرق بين نظامين لانتخاب البرلمان: نظام الانتخاب الأكثري «وهو النظام المعمول به في سورية حالياً»، ونظام الانتخاب النسبي.

نظام الانتخاب الأكثري

هو واحد من أقدم الأنظمة الانتخابية في العالم، ويعرف أيضاً باسم «نظام الفائز الأول». ويقوم هذا النظام على مبدأ مفاده فوز المرشحين أو القوائم الحاصلة على أعلى عدد من أصوات الناخبين. والمرشح الفائز هو المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، حتى لو لم تكن هذه الأغلبية التي حققها أغلبية مطلقة «خمسون في المئة زائد واحد».

وينتشر هذا النظام اليوم بشكل خاص في المملكة المتحدة والدول التي كانت واقعة تاريخياً تحت النفوذ البريطاني، مثل: كندا والهند ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو النظام المعمول به في سورية منذ عقود طويلة. من أهم مساوئ هذه الطريقة أنها تمثل الطرف الذي نال الأغلبية من الأصوات، وتستبعد نهائياً الأطراف الأخرى، كما أنها تعزز التركيز على الأفراد بدلاً من البرامج السياسية، وتقوي التمثيل على أساس مناطقي، وتؤدي إلى ضياع عدد كبير من أصوات الناخبين؛ فالناخبون الذين صوتوا للأقلية لا يحصلون مقابل أصواتهم على أي مقعد.

وكمثال أولي: سنفترض أنّ 5 قوائم تتنافس في الانتخابات على 100 مقعد، وأسماؤها على التتالي: «أ، ب، ج، د، ه»، ولنفترض أنّ توزيع الأصوات جاء بالشكل التالي: «أ: 30%، ب: 25%، ج: 20%، د: 15%، ه: 10%» وفقاً للنظام الأكثري فإنّ المئة مقعد كلّها ستذهب للقائمة أ، ولن تحصل القوائم الأربع الباقية على أي مقعد. أي أنّ 70% من الأصوات لن يجري تمثيلها، وأكثر من ذلك فإنّ «النظام الأكثري» سيحول الأقلية النسبية «30%» إلى أكثرية مطلقة «100%».

نظام الانتخاب النسبي

يضمن نظام الانتخاب النسبي ترجمة حصة أي حزب سياسي أو جهة مشاركة في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة من المقاعد في البرلمان. ويقوم كل حزب سياسي أو تكتل انتخابي في ظل هذا النظام بتقديم قائمة من المرشحين للدائرة الانتخابية «هنا قد تكون الدولة مقسمة إلى عدة دوائر انتخابية، أو تكون كلها دائرة واحدة»، وبعد انتهاء التصويت، يحصل الحزب أو التكتل على حصة من المقاعد تتناسب مع حصته من الأصوات.

ومن أهم المزايا التي يتمتع بها نظام الانتخاب النسبي هي أنه يساهم في خلق وتعزيز التعددية الحزبية، وضمان التمثيل العادل للمجتمع في البرلمان، ويقلل الأصوات الضائعة، كما أنه يدفع الناخب إلى الإدلاء بصوته بناءً على رأيه في البرامج الانتخابية المطروحة، وليس على رأيه في الأفراد «لا سيما إن كانت الدولة كلها دائرة واحدة، أي أن الناخب يصوت للمرشحين على نطاق البلد كله وليس عن منطقته فحسب» مما يقوي التمثيل على أساس وطني لا مناطقي ضيق، ويضعف إلى حد كبير عمليات التلاعب التي تجري من خلال المال السياسي.

من أهم المزايا التي يتمتع بها نظام الانتخاب النسبي هي أنه يساهم في خلق وتعزيز التعددية الحزبية

النظامين الأكثري والنسبي

النظام الانتخابي الأكثري	النظام الانتخابي النسبي
يزيد حصة الطرف الحاصل على الأغلبية	يساهم في خلق وتعزيز التعددية الحزبية
استبعاد الأطراف الأخرى	يضمن التمثيل العادل للمجتمع في البرلمان
يركز على الأفراد بدلاً من البرامج السياسية	يركز على البرامج السياسية لا الأفراد
يقوي التمثيل على أساس مناطقي	يقوي التمثيل على أساس وطني إذا كانت البلد دائرة واحدة
يؤدي لضياع عدد كبير من الأصوات	يقلل من الأصوات الضائعة
	يخفف عمليات التلاعب غير المال السياسي

مثال للتبسيط

سنفترض أن هنالك انتخابات في دائرة معينة للحصول على **ستة مقاعد** في البرلمان، وتتنافس في هذه الانتخابات ثلاثة قوائم لأحزاب وتكتلات مختلفة: القائمة «أ» والقائمة «ب» والقائمة «ج». وقد حصلت القائمة «أ» على **600** صوت، والقائمة «ب» على **400** صوت، والقائمة «ج» على **200** صوت.

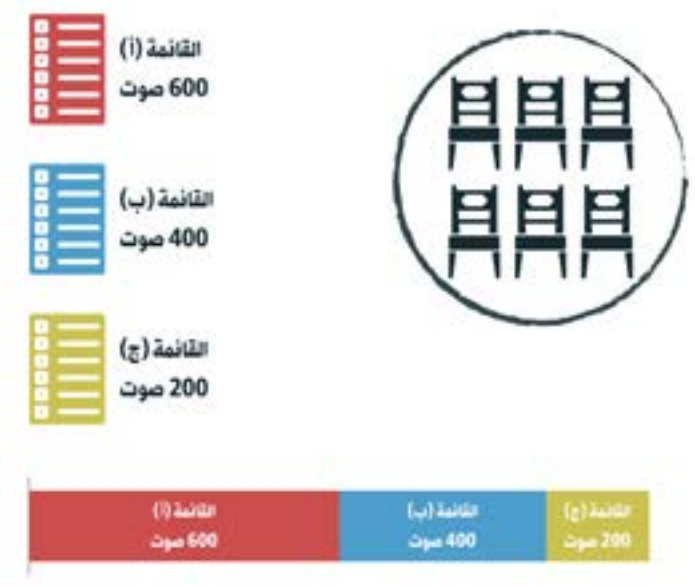

والنسبي

في هذه الحالة لدينا طريقتان للحساب، فإذا كنا نعتمد **نظام الانتخاب الأكثري**، فإن القائمة «أ» ستحصل على المقاعد الستة جميعها، وعندها ستذهب أصوات الناخبين الـ 600 الذين صوتوا للقائمتين «ب» و«ج» هباءً، أي أن نصف المقترعين لن يستطيعوا أن يوصلوا صوتهم إلى البرلمان.

أما إذا كنا نعتمد **نظام الانتخاب النسبي**، فإن القائمة «أ» ستحصل على ثلاثة مقاعد، والقائمة «ب» على مقعدين، والقائمة «ج» على مقعد واحد.

تلعب طريقة الانتخاب ولا سيما في تلك الحالات التي تكون فيها البلاد خارجة لتوها من أزمات وصراعات دوراً محورياً في رأب الصدوع الناتجة عن هذه الصراعات

تلعب طريقة الانتخاب، ولا سيما في تلك الحالات التي تكون فيها البلاد خارجة لتوها من أزمات وصراعات، دوراً محورياً في رأب الصدوع الناتجة عن هذه الصراعات، حيث إن المصالحة الوطنية الحقيقية والعميقة تحتاج إلى آلية تعكسها، والانتخابات هي إحدى هذه الآليات. وعلى هذا الأساس، ينبغي اختيار الطريقة التي تستطيع أن تنقل الصراع من شكله العسكري المهدد لحياة الملايين الناس، إلى شكله السياسي «أي الصراع عبر البرامج السياسية» القادر على دفع البلاد خطوات واسعة إلى الأمام.

قُطع الشك باليقين... السورية للطيران للاستثمار التشاركي المجحف!

عاد الحديث إلى المؤسسة السورية للطيران والتشاركية الاستثمارية فيها، للسطح مجدداً، لكن هذه المرة من بوابة البدء بتفعيل عقد التشاركية مع الشركة الخاصة التي فسح لها المجال باستثمار وتشغيل وإدارة السورية للطيران!

فقد نقل تلفزيون الخبر بتاريخ 2024/7/6 نقلاً عن «مصدر مطلع في السورية للطيران»، أنه «من المتوقّع أن تطرأ تغييرات عدة في عمل المؤسسة خلال الأيام القادمة، وذلك بعد تفعيل عقد التشاركية مع شركة خاصة في قطاع الطيران، والذي ينصّ على استثمار وتشغيل وإدارة السورية للطيران».

تشاركية مجحفة رغم الملاحظات والتحفظات!

حديث المصدر أعلاه يؤكد أن عقد استثمار السورية للطيران باسم التشاركية مع القطاع الخاص حُسم أمره ووضع بالتنفيذ، ما يعني أن الحكومة مضت بالإجراءات التعاقدية مع الشركة المستثمرة، وصولاً إلى منحها إشارة البدء بتنفيذ العقد، على الرغم من الملاحظات والتحفظات المشروعة التي تناقلتها وسائل الإعلام العام الماضي على ضوء ما رشح عن الموضوع بحينه، والذي قيل بوقتها إنه «لم يبت فيه وما زال في طور المناقشة والدراسة»، بحسب صحيفة البعث بتاريخ 2023/7/6!

وبوقتها «تموز 2023» كتبت الدكتورة رشا سيروب، أستاذة في كلية الاقتصاد في جامعة القنيطرة سابقاً، أن: «موضوع التشاركية المطروح هو مع مؤسسة الخطوط الجوية السورية «وليس مطار دمشق الدولي»، أي أكبر من قضية استثمار مطار واحد، فالخطوط الجوية السورية هي المؤسسة التي تقوم إلى جانب نقل الركاب والبضائع عبر أسطولها الجوي– لها حصرية تقديم جميع الخدمات لجميع الطائرات العربية والأجنبية التي تهبط في المطارات المدنية السورية، أي ليس فقط مطار دمشق الدولي، بل الموضوع يمتد إلى جميع المطارات السورية «مطار الباسل في اللاذقية ومطار القامشلي في محافظة الحسكة، ومطار حلب الدولي، إضافة إلى مطار دمشق الدولي» علماً أن جزءاً من المطارات المدنية هي مطارات عسكرية أيضاً. وفي حال نُفّذ المشروع بالصيغة المطروحة، فهذا يعني نقل احتكار خدمات الطيران في جميع المطارات السورية من مؤسسة عامة إلى مؤسسة خاصة تحت مسمى «إدارة واستثمار» وهذا النوع من المرافق عندما يستثمر من جهات خاصة «قد تكون أجنبية أو أجنبية بلبوس سوري» يهدد الأمن القومي!».

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما أوردته قاسيون بتاريخ 2023/7/9 بمادة حملت عنواناً: «باسم التشاركية... يتم التفريط بمرفق اقتصادي سيادي رابح جديد!»

«السورية للطيران بعملها ومهامها ودورها تعتبر من المرافق الاقتصادية العامة المرتبطة بالسيادية الوطنية، والخصخصة باسم التشاركية بحسب السياق أعلاه تتجاوز ذرائع إعادة التأهيل بسبب ضعف الإمكانات والاعتراف بالعجز، إلى التفريط بهذا المرفق السيادي! فالتشاركية المزمع توقيع عقدها وتنفيذها رسمياً أعلاه بما يخص السورية للطيران ومطار دمشق الدولي تتجاوز الشراكة إلى المحاصصة المجحفة، والخصخصة فيها تتجاوز الجزئيات إلى الكليات على مستوى الأعمال والمهام والامتيازات كافة! وهذا التفريط لا يعني تخلي الدولة عن بعض المهام والخدمات بما يتعلق بهذا المرفق فقط، بل يعني التخلي عن سلطة الرقابة المركزية للدولة، أي تخليها عن سيادتها عليه!».

الملكية المصونة تم التفريط بها لمدة 20 عاماً مع التخلي عن جميع مهام وواجبات ومسؤوليات السورية للطيران مع ضمان النسبة الكبيرة من الإيرادات لمصلحة الشركة الخاصة!

الملكية مصونة ولكن!

بحسب المصدر المطلع في السورية للطيران فإن «الملكية مصونة وستبقى لصالح السورية للطيران، أما الإدارة تذهب إلى الشركة المستثمرة، والتي ستتحمّل مسؤولية تنفيذ الأعمال والخدمات جميعها المتعلّقة بالنقل الجوي للركاب والبضائع وشراء وإيجار واستثمار الطائرات، إضافةً إلى تنظيم الرحلات الجوية وخدماتها والخدمات الأرضية، وأخذ الوكالات عن شركات الطيران، وفتح فروع داخل سورية وخارجها».

ولا ندري أين هي حدود الملكية المصونة للسورية للطيران بعد التخلي عن كل المهام المبوبة أعلاه لمصلحة الشركة المستثمرة؟!

فمدة عقد التشاركية المبرم مع الشركة المستثمرة الخاصة هي 20 عاماً، بحسب ما رشح عن صحيفة البعث بتاريخ 2023/7/6، وصلاحيات الشركة هي استثمار الملكية وامتلاك المسؤوليات والمهام كافة والمناطة بالسورية للطيران بحسب ما ورد أعلاه خلال هذه المدة!

ولا ندري كيف استقرت حدود المحاصصة بين الحكومة والشركة الخاصة أخيراً على ضوء منحها الضوء الأخضر للبدء بتنفيذ عقد التشاركية؟!

فبتاريخ 2023/7/2 نقلت صحيفة البعث عن «مصادر وثيقة في وزارة النقل»، ما يلي: «سيتم توزيع الحصص بنسبة 51% لمؤسسة الطيران العربية السورية، و49% للمستثمر الشريك استناداً إلى قانون التشاركية»!

وبتاريخ 2023/7/6 أوردت صحيفة البعث ما يلي: «ستقوم الشركة بخصوص إدارة التطوير والاستثمار من خلال ضخ استثمارات قدرها 300 مليون دولار خلال 20 عاماً... وذلك لقاء نسبة 20% من الإيرادات الصافية في أول 10 سنوات من الاستثمار، وسيتمّ رفعها لتصبح 25% من الإيرادات الصافية في السنوات الـ 10 التالية من الاستثمار».

فالملكية المصونة بحسب حديث «المصدر المطلع في السورية لطيران» تم التفريط بها لمدة 20 عاماً، مع التخلي عن جميع مهام وواجبات ومسؤوليات السورية للطيران، مع ضمان النسبة الكبيرة من الإيرادات لمصلحة الشركة الخاصة بحسب ما ورد أعلاه، سواء كانت نسبة المحاصصة 49–51%، أو 20–25% من الإيرادات الصافية، والمتحكم بها عملياً من قبل الشركة المستثمرة، على مبدأ «اللي بإيدو القلم»!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما نقلته البعث بتاريخ 2023/7/6 عن الخبير والمستشار المصرفي عامر شهدا، الذي بيّن أن: «الشركة المستثمرة تطلب 20% من الإيرادات الصافية أول 10 سنوات ترفع إلى 25% لعشر سنوات أخرى لقاء استثمار 300 مليون دولار تضخ على مدار 20 سنة، وهذا يعني أن استرجاع رأس المال خلال خمس سنوات مع انقضاء السنوات العشر سيعيد 300 مليون أخرى، والعشرة التي تليها 750 مليون دولار، أي استثمار 20 عاماً سيحقق لهم بالحدّ الأدنى مليار دولار».

وتساءل شهدا بحسب البعث: «هل شركة الطيران السورية شركة خاسرة رغم أن بيانات الشركة المالية تثبت أنها رابحة؟ ومن هي الجهات الدارسة لجدوى العرض؟ وهل القوائم المالية الناتجة عن دراسة الجدوى– إن وجدت– سرية؟ فالمطروح للاستثمار أموال «مال عام»؟».

فعن أية ملكية يتم الحديث، وكيف هي مصونة بعد كل هذا التفريط؟!

فالحكومة مستمرة بسياساتها التفريطية بمهام وواجبات الدولة، مع استمرارها بالتفريط بالقطاعات الاقتصادية الهامة تباعاً، وذلك لمصلحة كبار أصحاب الأرباح، اعترافاً بالعجز وبذريعة ضعف الإمكانات، وتحت عناوين الاستثمار والتشاركية سيئة الصيت، ولا ندري ما في جعبة السياسات الرسمية من قطاعات إضافية مستهدفة بالتفريط مستقبلاً على أيدي الحكومات القادمة!

ضعف الإمكانات ذريعة رسمية لتبديد ما تبقى منها!

في كل مرة يتم الحديث بها رسمياً عن الإيرادات لتغطية النفقات المطلوبة في الموازنات العامة للدولة يتم التذرع بالعقوبات والحصار، وبضعف الإمكانات، وبالمناطق خارج السيطرة وما فيها من حقول نفط أو إنتاج زراعي، وخاصة القمح، وليتم اللجوء بالنتيجة إلى تغطية الإنفاق العام من جيوب المفقرين وعلى حساب معيشتهم وخدماتهم، من خلال سياسات خفض الإنفاق العام وتخفيض الدعم وزيادة الأسعار وفرض المزيد من الرسوم والضرائب!

فهل تفتقد سورية فعلاً الإمكانات والموارد كما يسعى بعض الرسميين للترويج، من أجل خلق حالة تيئيسية تغلق الآفاق أمام السوريين من أجل تحسين واقعهم بمعاشهم وخدماتهم؟!

فبغض النظر عن الثروات الباطنية وأهميتها طبعاً، تعتبر سورية بلداً زراعياً بامتياز، مع تنوع كبير بالمنتجات الزراعية، النباتية والحيوانية، الكافية لسد الاحتياجات المحلية، بالإضافة إلى فائض تصديري منها يؤمن قطعاً أجنبياً قادراً على تغطية تكاليف بعض الاحتياجات المستوردة أيضاً!

فالمحاصيل الزراعية النباتية كثيرة ومتنوعة، مع إمكانية الاستفادة القصوى من دورات الإنتاج خلال المواسم المتعاقبة، من خلال الخبرات المتراكمة لدى الفلاحين والمزارعين بحسب كل منطقة وظروفها المناخية وطبيعة تربتها، اعتباراً من المحاصيل الاستراتيجية «القمح- القطن- الشوندر»، مروراً بالحبوب والبقوليات والأشجار المثمرة بتنوعها، وليس انتهاءً بالخضار والحشائش، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الكثير من المنتجات الزراعية النباتية تعتبر من مدخلات في التصنيع الزراعي، الغذائي وغير الغذائي، والذي يغطي جزءاً هاماً من الاحتياجات المحلية أيضاً، مع فائض تصديري منه كذلك.

والإنتاج الحيواني لا يقل أهمية عن الإنتاج النباتي، اعتباراً من اللحوم «أغنام- عجول- أبقار- جمال- دجاج» مروراً بالحليب ومشتقاته الكثيرة، وليس انتهاءً بالصناعات الغذائية وغير الغذائية المرتبطة بهذا الإنتاج، وهي جميعها تغطي الاحتياجات المحلية مع فائض تصديري منها أيضاً.

لكن بسبب السياسات المتبعة خلال العقود الماضية، وخاصة تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الدعم، إضافة إلى تداعيات الحرب والأزمة، وبذريعة العقوبات والحصار، تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير، وصولاً إلى عدم الاكتفاء الذاتي حتى من المحاصيل الاستراتيجية كالقمح، مع التخلي الرسمي عن المحاصيل الاستراتيجية الأخرى «الشوندر والقطن»، حيث تم الإجهاز على هذه المحاصيل بشكل شبه كلي خلال السنوات الماضية، وما بقي منها هو لذر الرماد في العيون ليس إلا، مع تسجيل تراجع بالمساحات الزراعية ومحاصيلها عاماً بعد آخر، سيراً نحو الإجهاز على بقية الإنتاج الزراعي النباتي، وكل ذلك أدى إلى زيادة عمليات الاستيراد وزيادة حصتها عاماً بعد آخر لسد الاحتياجات المحلية من المنتجات الزراعية، والأمر لم يقف عند حدود القمح فقط، بل وصل الأمر إلى البصل والبطاطا والثوم وبعض البقوليات وغيرها أيضاً!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإنتاج الزراعي المحلي، بشقيه النباتي والحيواني، يعتبر منافساً في أسواق التصدير، وجزء هام منه يحمل قيمة مضافة من خلال تصنيعه محلياً، وكذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض هذا الإنتاج يحمل ميزة مطلقة غير مستثمرة كما يجب أن يكون عليه الحال!

فالقمح والقطن والحمضيات وزيت الزيتون والفستق الحلبي والأعشاب الدوائية، وغيرها الكثير من المنتجات النباتية، منافسة وتحمل قيمة مضافة بتصنيعها، كما أن بعضها يحمل ميزة مطلقة!

وأغنام العواس والماعز والبقر الشامي لا تقل أهمية من حيث إنها تحمل ميزة مطلقة، بالإضافة إلى منتجاتها التي تحمل قيمة مضافة من خلال تصنيعها!

ولا يمكن أن نغفل أيضاً المياه المعدنية بهذا الصدد، فالكثير من الينابيع المحلية تمتاز مياهها بالكثير من المواصفات الفنية الممتازة، ومع ذلك تذهب هدراً من دون أي استثمار، بل حتى لا يتم استثمارها على مستوى تزويد شبكات مياه الشرب بها، لمزيد من حرمان المواطنين والإجحاف بحقهم!

أما على مستوى الإنتاج الصناعي ومنشآته فحدّث بلا حرج عمّا تملكه من إمكانات متراكمة ورساميل كبيرة مستثمرة فيها، سواء عام أو خاص، وخاصة قطاع النسيج وصناعاته العريقة، مع سلاسل إنتاجه المتتابعة، وما تحققه من تغطية للاحتياجات المحلية مع الفائض التصديري الكبير منها، وكذلك الصناعات الغذائية والهندسية والكيميائية وغيرها، التي تغطي جزءاً هاماً من الاحتياجات المحلية مع كم تصديري معتبر منها أيضاً!

لكن ما أصاب الإنتاج الزراعي أصاب الإنتاج الصناعي أيضاً، حيث شهدت السنوات الماضية تراجعاً كبيراً بالإنتاج الصناعي، عام وخاص، وصولاً إلى إغلاق الكثير من منشآته ومعامله، والسبب الرئيسي في ذلك هي السياسات الرسمية المجحفة تجاهه، وخاصة على مستوى تأمين مستلزمات إنتاجه، والأهم بذلك هي حوامل الطاقة «كهرباء- مشتقات نفطية» التي تم تحرير أسعارها مع عدم تأمينها للمنشآت الصناعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة الأسعار، وصولاً إلى انعدام التنافسية في أسواق التصدير!

وما يمكن إضافته في هذا السياق على مستوى الإمكانات المتاحة غير المستثمرة كما يجب، هو الإشارة إلى صناعة البرمجيات الناشئة والعاملين الأكفاء والمؤهلين فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جزءاً هاماً منها تصديري، بالإضافة إلى صناعة السياحة العلاجية «أسنان وتجميل»، وكذلك صناعة السياحة الدينية المهملة، ناهيك عن إهمال الكثير من الأماكن الأثرية التي لا تخلو أية مدينة أو منطقة منها، كإمكانات متاحة وكبيرة مهدورة بكل لا مبالاة!

ولا ننسى طبعاً الأهم من كل ما سبق وهو الإمكانات البشرية نفسها كموارد غير مستثمرة، وخاصة المؤهلة والمدربة، والتي لم تكن بعيدة عن الاستهداف الرسمي من خلال جملة السياسات المتبعة تجاهها، وصولاً إلى تطفيش ما يمكن تطفيشه منها تباعاً، فموجات الهجرة مستمرة هرباً من الواقع الظالم معيشياً وخدمياً، وخاصة الفئة العمرية الشابة، في ظل قلة وانعدام فرص العمل، وبسبب الأجور الهزيلة!

فمن الواضح أن الحكومة غير معنية بكل الإمكانات والممكنات المتاحة التي ورد بعضها أعلاه فقط، وهي مصرة على تجاهلها، إن لم نقل إنها مصرة على استكمال السير نحو إنهائها، وخاصة الإنتاج الحقيقي «الزراعي- الصناعي، العام- الخاص» المولد للثروة والمشغل لليد العاملة، والكافي لسد الاحتياجات المحلية منه!

فهل بعد ما سبق يمكن قبول الحديث الرسمي عن قلة الإمكانات وضعفها، أم إن هذا الحديث هو ذريعة لتقويض وتبديد ما تبقى منها، ولتبرير المضي بسياسات الظلم والإجحاف، وبما يحقق ويضمن مصالح البعض من كبار الناهبين والفاسدين وأصحاب الأرباح فقط لا غير، على حساب مقدرات البلاد والعباد ومستقبلهم؟!

الحكومة غير معنية بكل الإمكانات المتاحة وهي مصرة على استكمال السير نحو إنهائها وخاصة الإنتاج الحقيقي المولد للثروة والمشغل لليد العاملة والكافي لسد الاحتياجات المحلية منه!

جهات تسعيرية رسمية عديدة ساهمت بفوضى الأسعار وسياسات تسعير مُجيّرة لمصلحة كبار أصحاب الأرباح!

السياسات السعرية والأسعار هي إحدى أدوات التحكم المركزية على المستوى الاقتصادي، والتي من المفترض أن يتم استخدامها من أجل إشباع الحاجات المتنامية للمواطنين، لا الأساسية فقط، بل ارتباطاً بأجورهم والقدرة الشرائية لها في السوق!

فإذا كان الاقتصاد المحرك الأساسي للمجتمع، فإن الأسعار هي محصلته بتأثيرها المباشر على مستوى تأمين الاحتياجات والضرورات، وصولاً إلى الرفاه وإشباع الحاجات إن أمكن ذلك، فمن خلالها تجري عمليات توزيع الثروة وإعادة توزيعها، حيث لا يمكن إنكار هامش الربح الذي يتضمنه السعر، ومن البديهي أنه لا يمكن إغفال الأجور بهذه المعادلة، فالعلاقة بين الأجور والأسعار هي علاقة جدلية لا يمكن فصلها بحال من الأحوال!

تساؤل مشروع!

من المفروغ منه أنه كلما تراجعت القوة الشرائية وارتفعت معدلات التضخم، وفي ظل ثبات نسبي في معدلات الأجور، ازدادت صعوبات حياة الغالبية من المفقرين، وواقعنا المعاش منذ عقود خير دليل!

على ذلك فإن التساؤل عن تباينات الأسعار وفوضاها في السوق، وعن سياسات وآليات التسعير وجهاتها العديدة المسؤولة عنها، هو تساؤل مشروع، ليس من أجل ضبط الأسواق بما يضمن حقوق المستهلكين بسلع وخدمات ذات مواصفة وجودة مقبولة فقط، كما يحلو لبعض الرسميين أن يروجوا، بل من أجل معرفة أنه لمصلحة مَن تُجير السياسات السعرية وفوضى الأسعار السائدة بمحصلتها على مستوى عمليات توزيع وإعادة توزيعها؟!

جهات تسعير رسمية عديدة!

هل تعلم عزيزي المواطن أن هناك عشرات الجهات الرسمية التي تعتبر جهات مسؤولة عن التسعير في البلد، وغالباً لا يوجد أي تنسيق بين هذه الجهات، حيث تصدر كل منها أسعارها الخاصة لسلعها وخدماتها بمعزل عن بعضها البعض، وكذلك تضرب بعرض الحائط الدور الاجتماعي المفترض للتسعير كمهمة مناطة بها رسمياً، وقد باتت من منسياتها!

وفيما يلي تعداد لجهات التسعير الرسمية:

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وعبر مديرية الأسعار فيها، تقوم بتسعير مستوردات ومنتجات القطاع الخاص من مادة «الرز- السكر- الزيوت والسمون الجاهزة للاستهلاك المحلي«عدا زيت الزيتون»- المتة- الشاي- معلبات الطون والسردين- الأعلاف المنتجة محلياً- الحليب المجفف والسائل ومشتقاته بأنواعه المستوردة»، وذلك استناداً إلى التكاليف المقدمة إليها، بعد إضافة هوامش الربح المحددة كنسب لحلقات الوساطة التجارية كافة، وكذلك تقوم بتسعير الأدوية المستوردة من قبل مستودعات الأدوية بالتنسيق مع وزارة الصحة ونقابة الصيادلة، بالإضافة إلى دراسة تكاليف وأسعار تشغيل وسائط نقل الركاب المحدثة على قانون الاستثمار والمحالة من مديرياتها في المحافظات، وكذلك دراسة وضع الأسس العامة لتعرفات الركوب في الشاحنات والبرادات والصهاريج والباصات العامة والعادية العاملة بين المحافظات في ضوء تطور وتغير أسعار المشتقات النفطية «مازوت- بنزين»، وإعداد التعريفات الخاصة لوسائط النقل العاملة بين المحافظات كافة في ضوء التعديلات الجارية لمادة المحروقات بأنواعها «مازوت- بنزين» وكذلك التبدلات التي طرأت على التكاليف المتغيرة «قطع تبديل- إطارات- زيوت وشحوم معدنية...».

مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات تمارس دور التسعير المكاني لبعض السلع والمواد، وخاصة الخضار والفواكه واللحوم على مستوى كل محافظة.

السورية للتجارة تسعر السلع والبضائع المسوقة من خلال منافذها استناداً إلى التكاليف وهوامش الربح المعتمدة من قبلها.

السورية للمخابز تعد دراسة بتكاليف رغيف الخبز، وتقترح السعر المدعوم وغير المدعوم استناداً إلى ذلك بالتوافق مع التوجهات الرسمية، وتصدر الأسعار مركزياً من قبل الوزارة.

وزارة الصناعة تقوم بتسعير منتجات معامل ومنشآت القطاع العام التابعة لها، عشرات المعامل والمنشآت، استناداً إلى التكاليف المرفوعة إليها من قبل المعامل مع هوامش الربح المبوّبة بالتعليمات الناظمة لكل منها، وتصدر قرارات التسعير إما من قبلها، أو من قبل معامل وشركات القطاع العام مباشرة.

وزارة الصحة تقوم بتسعير الأدوية المنتجة محلياً من قبل معامل القطاع العام والخاص، استناداً إلى التكاليف وهوامش الربح المقرّة، وكذلك تحدد تعرفة الخدمات الصحية المقدمة في مشافي القطاع العام والخاص.

وزارة الزراعة تقوم بتسعير بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي الموزعة للمزارعين عبر المصرف الزراعي «بذار- أسمدة- أدوية زراعية...».

وزارة النفط والثروة المعنية- شركة محروقات- تسعر المشتقات النفطية- «بنزين- مازوت- غاز منزلي وصناعي- غاز للمنشآت الصناعية- فيول للمنشآت الصناعية» استناداً إلى التكاليف، وتصدر القرارات بذلك إما من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أو من قبل شركة محروقات مباشرة.

إذا كان الاقتصاد المحرك الأساسي للمجتمع فإن الأسعار هي محصلته فمن خلالها تجري عمليات توزيع الثروة وإعادة توزيعها!

وزارة الاتصالات والتقانة- الهيئة الناظمة للاتصالات- تقوم بتحديد تعرفة خدمات الهاتف الأرضي والاشتراك بالإنترنت، وكذلك تعرفة الاتصالات الخليوية وخدماتها بالتنسيق مع شركتي الخليوي المشغّلين للشبكة، واستناداً إلى دراسات تكاليفها المقدمة!

وزارة الكهرباء تقوم بتحديد تعرفة الطاقة الكهربائية لمختلف قطاعات الاستهلاك، وفق شرائح تعرفة تصاعدية استناداً إلى تكاليفها.

وزارة الموارد المائية والصرف الصحي تقوم بتحديد تعرفة استهلاك المياه بحسب الغرض منها.

وزارة الدفاع- المؤسسة الاجتماعية العسكرية- تقوم بتسعير السلع والمواد المباعة من قبلها استناداً إلى التكاليف وهوامش الربح وتصدر القرارات اللازمة بشأنها.

وزارة التربية تحدد رسوم المدارس والمعاهد الخاصة وتصدر القرارات اللازمة بشأنها.

وزارة التعليم العالي تحدد رسوم التسجيل في الجامعات العامة والخاصة وتصدر القرارات اللازمة بشأنها.

وزارة السياحة تحدد التعرفة للسلع والخدمات في المنشآت المصنفة سياحياً وتصدر القرارات اللازمة بشأنها.

كل محافظة تعتبر جهة تسعير للمأكولات الشعبية وللخبز السياحي والكعك وغيرها، بالتنسيق مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك فيها، وكذلك تصدر التعرفات الخاصة لوسائل المواصلات على الخطوط المحددة من قبها بالتنسيق مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومع بقية الجهات الرسمية المعنية.

اللجنة الاقتصادية في الحكومة مرجع تسعيري مركزي لإسباغ المشروعية الرسمية على بعض الأسعار المرفوعة إليها من قبل الوزارات المعنية استناداً لتكاليفها، وبما يتوافق مع التوجهات العامة الرسمية.

ولا ننسى وزارة المالية- مديرية الجمارك العامة- التي تحدد السعر التأشيري للمستوردات والصادرات، وكذلك دور الوزارة المؤثر على تسعير العقارات من خلال ضريبة البيوع التي اعتمدت على السعر الرائج الذي تحدده مديريات المالية التابعة لها، وكذلك دورها بما يخص الضرائب والرسوم.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن جميع الجهات الرسمية أعلاه، وغيرها مما لم يتم ذكره، تعمل بموجب قوانين وتشريعات نافذة، تحدد صلاحيات كل منها بما يخص التسعير.

الوزارة معنية أكثر من غيرها!

دور وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، باعتبارها مسؤولة عن تسعير الكثير من السلع والبضائع كما ورد أعلاه، بالإضافة إلى دورها على مستوى الرقابة، تم إنهائه خلال السنوات الماضية بشكل شبه كلي، وكذلك أدوار بقية جهات التسعير الرسمية الأخرى أعلاه!

فدور وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على مستوى التسعير المركزي لبعض السلع والخدمات في الأسواق بات محدوداً وشكلياً، حيث يتم الاكتفاء بإصدار النشرات السعرية المركزية من قبلها لبعض السلع والمواد استناداً إلى التكاليف المقدمة لها من قبل الفعاليات الاقتصادية «منتجين ومستوردين» مع إضافة هوامش الربح المحددة لكل حلقة من حلقات البيع في السوق!

وبذريعة الحصار والعقوبات تم التخلي الرسمي عن عمليات الاستيراد المباشرة، للكثير من السلع والمواد الأساسية لصالح الجهات العامة، وذلك لمصلحة مستوردي القطاع الخاص، حيث كرّس ذلك ممارسات الاحتكار، مع عدم الاعتراف بها!

التسعير شكلي ومرتبط بالسعر التحوطي!

تجدر الإشارة إلى أن كل ما يتعلق بالتسعير

المركزي للسلع والخدمات المرتبطة بالقطاع الخاص «منتج- مستورد- سياحة- نقل- خدمي...» هو تسعير شكلي لمنح المشروعية اللازمة للأسعار المدروسة من قبله استناداً إلى تكاليفه المبوّبة بدراساته الخاصة، ومع ذلك لا يتم التقيّد بهذه الأسعار غالباً، حيث تشهد الأسواق انزياحاً بالأسعار عن الأسعار الرسمية المعتمدة والمعلنة، حسب المكان والتوقيت وحدود الجشع ومستويات الاستغلال!

أما عن أسعار منتجات وبضائع معامل ومنشآت القطاع العام، أو تعرفة خدمات بعض الجهات العامة، فهي مرهقة بالتكاليف المضافة والمرتفعة، الناجم بعضها عن هوامش الهدر والنهب والفساد المعتادة، لذلك تكون مرتفعة عن شبيهاتها في السوق من إنتاج أو استيراد القطاع الخاص، وغير منافسة لها لا بالسعر ولا بالجودة والمواصفة!

أما الأكثر سوءاً بهذا الصدد فهو ارتباط التكاليف والأسعار بسعر الصرف المتذبذب بمسيرته التصاعدية انتقالاً من عتبة سعرية إلى عتبة أعلى، وصولاً إلى تبني سعر صرف تحوطي مرتفع من قبل الفعاليات الاقتصادية تحسب على أساسه التكاليف والأسعار!

بين المفترض والواقع!

من واجبات ومهام التسعير المركزي افتراضاً خلق حالة من الاستقرار السعري، والمساهمة في تحسين جودة السلع والخدمات، وصولاً إلى تحقيق بعض التوازن والتناسب بين فروع الاقتصاد بحسب التوجهات العامة المخططة والمبوّبة بمشاريع معتمدة لكل قطاع حسب الضرورة والحاجة، بما في ذلك آليات التسعير الحمائية الضرورية في بعض الأحيان، سواء لمصلحة المنتج أو لمصلحة المستهلك، بالإضافة إلى التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبما يخدم بالنتيجة الوصول إلى التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو المنشودة. لكن ما جرى ويجري في ظل فوضى التسعير وسياساته أنه لم يتم تحقيق أي من مهام التسعير المركزي المفترضة أعلاه، بل الذي ساد هو سياسة سعرية احتكارية استفاد منها كبار أصحاب الأرباح «كبار المستوردين والمصدرين والناهبين والفاسدين والمهربين والمتحكمين بالسوق السوداء»!

فقد تبنت الحكومة سياسات التحرير السعري مع سياسات الانفتاح الاقتصادي منذ عقود، وهي ماضية فيها على قدم وساق، مقابل تبنيها سياسات تجميد الأجور بالتوازي مع سياسات تخفيض الإنفاق العام وسياسات تخفيض الدعم، وفي ظل تراجع الإنتاج والإنتاجية، بنتيجة جملة السياسات الاقتصادية المتبعة، كان من الطبيعي أن تزداد معدلات التضخم، التي انعكست بدورها سلباً على الإنتاج وعلى الأسعار وعلى القدرة الشرائية للأجور!

فعلى الرغم من استمرار الحديث عن سياسات التسعير المركزية، إلا أنها لم تؤدِّ الغاية المطلوبة منها افتراضاً، بل على العكس، حيث ساهمت آليات التسعير المتبعة من قبل الجهات العديدة المسؤولة عن التسعير، وبسبب اعتماد سعر تحوّطي مرتفع للتكاليف من قبل الفعاليات الاقتصادية في البلاد، في خلق فوضى الأسعار، وصولاً إلى زيادة نشاط السوق السوداء على الكثير من السلع، والأهم بهذا الصدد هي المشتقات النفطية، حيث ساهم ذلك في زيادة تكاليف الإنتاج بشكل كبير، بالإضافة إلى زيادة تكاليف النقل والخدمات الأخرى، مما أدى إلى زيادة مطردة على الأسعار دون توقف!

مزيد من التشوه لمصلحة كبار أصحاب الأرباح!

تحرير الأسعار، وفق النموذج الشكلي المتبع من قبل جهات التسعير الرسمية، ووفق السعر التحوطي المرتفع المعتمد في التكاليف، لم يكرس التشوه في سوق السلع والخدمات فقط، بل كرس المزيد من التشوه على سعر الصرف والقيمة الشرائية لليرة، وبما يتجاوز الدولرة وتعويم سعر الصرف بأشواط!

فإذا كانت الجهات الرسمية أعلاه، بما تمارسه من مهام على مستوى التسعير، تعبر عن السياسات السعرية المتبعة، تحت عنوان المركزية الشكلية بحسب ما ورد أعلاه، فلنا أن نعرف بالمحصلة أنه لمصلحة من يتم تجيير هذه السياسات بالواقع العملي!

والأهم لنا أن نعرف كيف تتم عملية توزيع الثروة وإعادة توزيعها من خلال هذه السياسات المشوهة، حيث تزداد ثروة كبار أصحاب الأرباح مع كل ساعة، مقابل المزيد من الفقر والعوز الذي تعاني منه الغالبية المفقرة من أصحاب الأجور الهزيلة، سواء كانوا عاملين في الدولة أو لدى جهات القطاع الخاص!

خلاصة القول أنّ سياسات التسعير المتبعة منذ عقود، بآلياتها المتعددة بحسب تعدد جهاتها الرسمية المسؤولة عنها، هي سياسات طبقية ومنحازة بكل جور وصلف لمصلحة كبار أصحاب الأرباح، على حساب الغالبية المفقرة والاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية!

مليونا ليرة أجور تحميل ونقل عفش منزلي... ومفردة «نزّل» تفقأ العين!

ارتفعت أجور النقل خلال السنوات الماضية بشكل كبير وذلك بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية المتتالي، بالإضافة إلى عدم توفرها بالكم الكافي من خلال المنافذ الرسمية «محطات الوقود العامة والخاصة»، والاضطرار للجوء إلى السوق السوداء لتأمينها بأسعار كاوية!

وارتباطاً مع أجور النقل وتكاليفها التي ارتفعت، لا بد من الإشارة إلى أجور التحميل والتنزيل أيضاً، التي ارتفعت هي الأخرى توافقاً مع ارتفاع تكاليف المعيشة، وعوامل التضخم التي تؤثر على أسعار السلع والخدمات!

المقدمة أعلاه توصلنا إلى حديثنا مع أحد المواطنين الذي عبر عن معاناته خلال بحثه عن وسيلة نقل «شاحنة» من أجل نقل عفش منزله بين بلدتين في ضواحي ريف دمشق!

فالمعاناة لم تقف عند حدود المفاصلة مع أصحاب الشاحنات على السعر المطلوب من أجل عملية النقل بالشاحنة بحسب حجم حمولتها، بل شملت أيضاً المفاصلة على أجور عمال التحميل والتنزيل وعددهم، والمفاصلة على عملية الفك والتركيب للأثاث المنقول «غرف النوم» أيضاً!

ويقول صاحبنا إن عملية المماحكة والمفاصلة وصلت إلى خاتمتها وذلك لقاء مبلغ مليوني ليرة يتقاضاها صاحب الشاحنة مقابل نقل العفش المنزلي بالشاحنة مع تأمين عمال التحميل والتنزيل وتحمل أجورهم، بالإضافة إلى أجور فك وتركيب غرف النوم!

ولا شك أن هذا المبلغ المرقوم كبير بمقاييس الدخول الهزيلة، خاصة إن علمنا أن صاحبنا متقاعد، وتقاعديته أقل من 300 ألف ليرة!

ويستكمل صديقنا حديثه بالقول إنه من جملة التفاصيل التي تم التوقف عندها خلال عملية المفاصلة كانت النفقات والتكاليف الإضافية المترتبة على الطريق، والمتمثلة بالحواجز وشرطة المرور، وهو معروف ومتعارف عليه من قبل أصحاب الشاحنات!

وبنتيجته تم التوصل إلى اتفاق إضافي أن يتحمل صاحب الشاحنة ما يترتب من نفقات بحال تم توقيف الشاحنة من قبل شرطة المرور لأي سبب من الأسباب، بينما يتحمل المواطن ما يترتب من نفقات على الحواجز المنتشرة على الطرقات!

وبالفعل تم الأمر وسار بحسب الاتفاق، والنتيجة كانت أن صاحب الشاحنة تكبد بدفع «إكرامية» لأحد عناصر المرور على الطريق بمبلغ وقدره 30 ألف ليرة، وهي درءاً لمخالفة «التشويل» التي تصل غرامتها إلى 70 ألف ليرة مع حجز أوراق الشاحنة، وهي لا شك «إكرامية» مربحة للطرفين على هذا الأساس!

مقابل ذلك تكبد المواطن صاحب العفش، بكل بشاشة المقهور، بدفع «إكراميات» لبعض عناصر الحواجز على الطريق، بمبلغ إجمالي يقارب 100 ألف ليرة إضافية!

أما ما يفقأ العين بكل ما سبق بالنسبة للمواطن أن الأمر لم يقف عند حدود التكلفة بين أجور الشاحنة والإكراميات على الطريق فقط، بل في بعض الممارسات من قبل بعض عناصر الحواجز على الطرقات!

فبكل بساطة مثلاً تصدر مفردة «نـزّل» على لسان أحد عناصر الحواجز، والمقصود تنزيل العفش المنزلي على الأرض!

وللوهلة الأولى ظن صاحب العفش أن الأمر «مزحة»، لكنها لم تكن كذلك على الإطلاق، برغم المحاولات والمساعي من قبله لثني العنصر عن طلبه، الذي تذرع بالاحتياطات الأمنية، وهي مشروعة لا شك!

وبعد أخذ وصد تم التوصل إلى حل وسط من خلال تنزيل جزء من العفش المنزلي على الأرض وليس كله، وهذا طبعاً بالإضافة إلى «الإكرامية» الطوعية التي تكبدها المواطن، ففي حساباته أنه رابح أيضاً بذلك، فقد وفر على نفسه أجوراً إضافية لعمال التحميل والتنزيل، بالإضافة إلى التوفير بعامل الزمن، وأي ربح قهري!

والحال كذلك فمن الطبيعي أن ترتفع تكاليف وأجور النقل بالشاحنات، فالموضوع لا يرتبط فقط بارتفاع أسعار المشتقات النفطية واللجوء إلى السوق السوداء لتأمينها، بل يتعداها إلى التكاليف الإضافية غير المنظورة على الطرقات، والتي يتم تحميلها على التكلفة، وبالتالي تكون مبرراً لزيادة أسعار السلع والبضائع المنقولة من مكان إلى آخر بالنتيجة، والتي يدفع المواطن سعرها بالنتيجة!

الزراعة السورية في مهب الريح: تدهور

شهد قطاع الزراعة تدهوراً كبيراً في سورية خلال السنوات الأخيرة، حيث أدت ظروف الأزمة والسياسات الاقتصادية إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ انعكس في زيادة معدلات الفقر والجوع وارتفاع أسعار المواد الغذائية والتأثير المباشر على الأمن الغذائي في البلاد. في هذا الصدد، أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة OCHA تقريره السنوي تحت عنوان: «نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2024»، الذي سلّط الضوء على مستجدات الوضع في سورية عموماً خلال عام 2024 وحدث بياناته التي أصدرها في بداية العام. في هذا العدد، نركز على الجانب المتعلق بواقع قطاع الزراعة والأمن الغذائي في البلاد، والأضرار التي لحقت به عموماً.

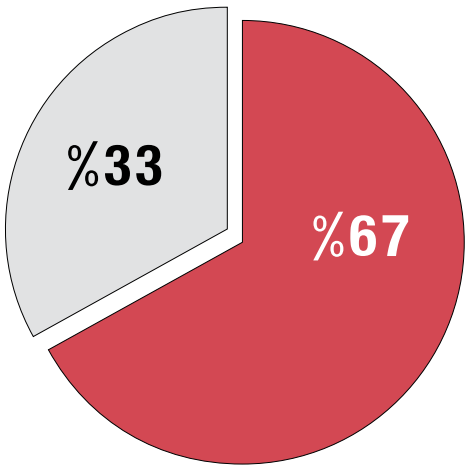

أبلغ «نظام الرصد عن بعد» التابع لبرنامج الأغذية العالمي عن اتجاه للتدهور في استهلاك الأسر المعيشي، حيث أفاد أن حوالي 67% من السكان السوريين عانوا من عدم كفاية استهلاك الغذاء

■ قاسيون

وفقاً للتقرير، يستمر وضع الأمن الغذائي في سورية في التدهور، حيث يُقدّر أن نحو 15,447,379 شخصاً «حوالي 66% من السكان» يحتاجون إلى الغذاء أو دعم سبل العيش والمساعدات الزراعية. تعتمد هذه التقديرات على تقييم شامل على مستوى البلاد شمل أكثر من 42,000 أسرة، مما يكشف عن زيادة في نسبة انعدام الأمن الغذائي مقارنة بالعام السابق.

ويحتاج ما لا يقل عن 12,9 مليون شخص إلى المساعدات الغذائية، بما في ذلك أكثر من 2,1 مليون شخص يعيشون في المخيمات، ويواجه 2,6 مليون إضافيين خطر انعدام الأمن الغذائي الموشك. حيث بات من المسلم به أن العوامل الدافعة لانعدام الأمن الغذائي ستظل قائمة في النصف الثاني من عام 2024، في ظل استمرار العوامل المؤدية لانعدام الأمن الغذائي ذاتها، وعلى رأسها السياسات الحكومية.

حوالي نصف السكان يعيشون من الزراعة

يعد تقديم المساعدة الزراعية الطارئة لعدد كبير من المزارعين الذين كانوا في عداد الأكثر تضرراً من انخفاض الإنتاج الزراعي أمراً بالغ الأهمية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في سورية.

ورغم كل الصعوبات والتحديات، يظل القطاع الزراعي أحد المحركات الأساسية لإنعاش الاقتصاد السوري، باعتبار سورية بلداً زراعياً من الدرجة الأولى. ويعتمد نحو 45% من السكان على الزراعة كمصدر أساسي للدخل.

أكثر من ثلثي السوريين غير مكتفين غذائياً

خلال عام 2023، أثر انخفاض مستويات المساعدات الغذائية وارتفاع الأسعار على وضع الأمن الغذائي للأسر الأكثر ضعفاً في البلاد. وخلال هذه الفترة، أبلغ «نظام الرصد عن بعد» التابع لبرنامج الأغذية العالمي عن اتجاه للتدهور في استهلاك الأسر المعيشي، حيث أفاد أن حوالي 67% من السكان السوريين عانوا من عدم كفاية استهلاك الغذاء، كما أبلغ 1,96 مليون شخص إضافي عن عدم كفاية الاستهلاك في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام.

وتتوقع خريطة الجوع، المستمدة من بيانات الرصد عن بعد، ارتفاعاً مستمراً في عدم كفاية استهلاك الغذاء في الأشهر المقبلة.

يواجه 2,6 مليون إضافيين خطر انعدام الأمن الغذائي. حيث بات محسوماً أن العوامل الدافعة لانعدام الأمن الغذائي ستظل قائمة في 2024

7 محافظات في صدارة خارطة الجوع

تنتشر الاحتياجات الغذائية على نطاق واسع في جميع أنحاء سورية، وتتركز بشكل كبير في إدلب «تشير التقديرات إلى أن 73% من سكان المحافظة بحاجة إلى مساعدات غذائية»، والحسكة «71%»، والقنيطرة «65%»، وحماة «59%»، والرقة «59%»، وحلب «58%»، ودير الزور «50%».

وظلت هذه المحافظات متأثرة بعدم استقرار الوضع الأمني والأزمة الاقتصادية واسعة النطاق. وتعود معدلات انعدام الأمن الغذائي المرتفعة في محافظات الحسكة والقنيطرة ودير الزور والرقة وحماة إلى عقود من الحرب والسياسات المجحفة التي تفاقمت بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والزراعي مما أثر بشدة على سبل عيش الناس.

الاستيراد يزيد من جوع السوريين

بما أن سورية قد تحولت بفعل السياسات الرسمية إلى دولة تعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء، فقد أدى انخفاض قيمة الليرة السورية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية.

وزادت تكلفة السلة الغذائية لعائلة مكونة من خمسة أفراد بنسبة 100% مقارنة ببداية العام. كما تضاعفت التكلفة أربع مرات خلال عامين. ورغم تضاعف الحد الأدنى للأجور الشهري إلى 278,910 ليرات سورية، إلا أن انخفاضاً كبيراً جرى في القوة الشرائية مقارنة بما كانت عليه قبل ثلاث سنوات.

فوق ذلك، صعبت العقوبات والقيود الاقتصادية والمالية للغاية من استيراد المعدات التقنية اللازمة ولوازم الصيانة وإعادة الإعمار والبنية التحتية لتقديم المساعدة الفنية للقطاع الزراعي والمساهمة في معالجة ركائز الأمن الغذائي التي تأثرت جميعها بعوامل مركبة مثل تعطل حركة السلع الأساسية، وتعقيد المدفوعات الدولية، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، وإعاقة صحة الماشية، والقيود المفروضة على إنتاج الكيماويات الزراعية، وأزمة الوقود والطاقة. تؤدي هذه الزيادة في تكاليف الإنتاج إلى تآكل هوامش ربح المزارعين

غير مسبوق وأثر مدمر على الأمن الغذائي!

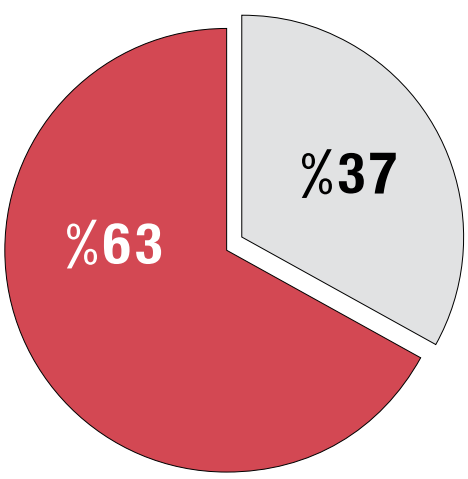

أظهر «تقرير الرصد عن بعد» الصادر في شهر آذار 2023 أن حوالي 63% من الأسر في المواقع المتضررة من الزلزال كانت تعاني من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي، مما أثر بشكل كبير على أمنها الغذائي

7 محافظات سورية هي الأشد احتياجاً على صعيد تركز الاحتياجات الغذائية

«%»

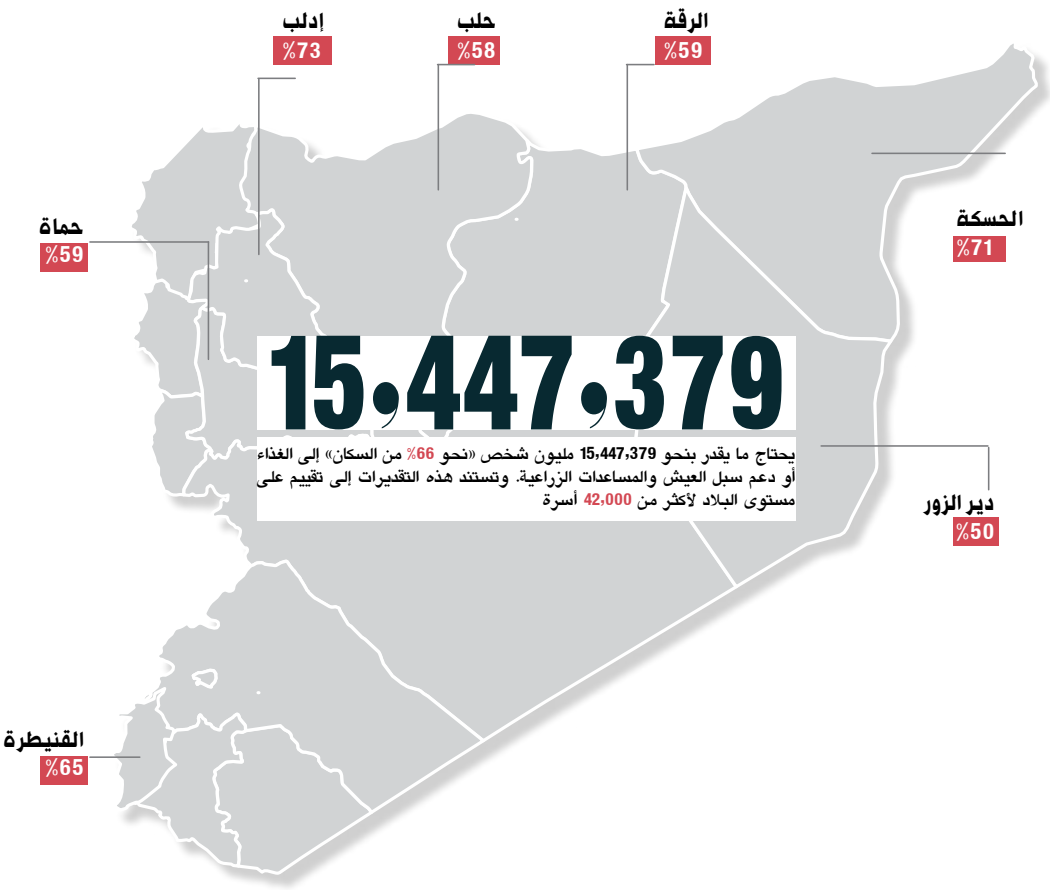

وتحد من قدرتهم في الاعتماد على الزراعة.

عوامل دافعة لتراجع قطاع الزراعة في سورية

لا يزال الإنتاج الزراعي، وخاصة القمح، لا يلبي الاحتياجات الوطنية الكاملة وهو أقل بكثير من متوسط الإنتاج على المدى الطويل ومتوسط ما قبل الأزمة. وينطبق ذلك أيضاً على إنتاج المحاصيل الأخرى، خاصة الخضروات والبقوليات والمحاصيل والفواكه، بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني.

وتشمل العوامل الدافعة لانخفاض الإنتاج الزراعي التدهور المستمر للوضع الاقتصادي، وانخفاض كل من سعر الصرف والقوة الشرائية لمعظم الأشخاص المشاركين في سبل العيش المعتمدة على الزراعة، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي وانخفاض جودة البذور المتاحة، والعوامل الجوية غير المناسبة، ونقص المياه. وندرة وتدمير شبكات الري والقنوات، وندرة إمدادات الطاقة وخاصة الوقود والكهرباء لمختلف الأنشطة الزراعية، مما يؤثر على سلاسل التوريد وتكاليف النقل، ويؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

وتسبب زلزال شهر شباط 2023 في أضرار جسيمة للبنية التحتية «بما في ذلك ما يتعلق بالزراعة» وتسبب في نزوح أعداد كبيرة من المدن في المحافظات المتضررة نحو المناطق الريفية مما ضغط على موارد الأسرة ومدخراتها وذلك بالنسبة للأسر المتضررة من الزلزال والأسر والمجتمعات المضيفة.

وأظهر «تقرير الرصد عن بعد» الصادر في شهر آذار 2023 أن حوالي 63% من الأسر في المواقع المتضررة من الزلزال كانت تعاني من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي، مما أثر بشكل كبير على أمنها الغذائي.

كما دمرت حرائق الغابات التي طالت عدة مناطق في المحافظات الوسطى والساحلية محاصيل آلاف الهكتارات من الأراضي الحرجية والزراعية، وتسببت في خسارة أصول الإنتاج الزراعي، وسيكون لها تأثير بيئي سلبي طويل المدى.

وتأثرت الحالة الصحية والتغذوية للماشية بانخفاض إمكانية الوصول إلى المراعي، وارتفاع أسعار الأعلاف الحيوانية، وتعطل سلاسل التوريد الخاصة بها، وعدم توفر الخدمات البيطرية العامة، والتكاليف المرتفعة نسبياً للمصادر الخاصة.

خطّة حزب العمال البريطاني: تمخّض الجبل فولد فأراً!

عندما كانت ريتشل ريفز، وزيرة المالية البريطانية الجديدة «التي يطلق عليها بشكل غريب وزيرة الخزانة»، في واشنطن قبل الانتخابات البريطانية الأخيرة، أخبرت جمهورها أنّ «العولمة، كما عرفناها ذات يوم، ماتت»، وقد كانت محقّة. توقفت الطفرة العظيمة في التجارة العالمية التي بدأت منذ تسعينيات القرن العشرين فجأة، بعد الركود في عامي 2008 و2009، ومنذ ذلك الحين ركدت التجارة العالمية بشكل أساسي. وجد ذلك تعبيراته في المملكة المتحدة، التي تعاني الآن من أكبر عجز تجاري في تاريخها، والأمر لا يقتصر على التجارة فقط.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

تدهور الاستثمار الأجنبي، وهو الأمر الذي اعتمد عليه رأس المال البريطاني بشكل متزايد منذ ثمانينيات القرن العشرين. كما أصبحت المملكة المتحدة تحصل على استثمارات أقل إنتاجية من الشركات الأجنبية في الاقتصاد. انخفض عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تصل إلى المملكة المتحدة بنسبة 6% على أساس سنوي خلال العامين الماضيين، ليصل إلى أدنى مستوى له عند 1555 مشروعاً في عام 2023. يمثل هذا انخفاضاً كبيراً بنسبة 16% منذ الوباء.

لقد كانت جائحة كوفيد-19 هي القشّة الأخيرة، فقد انهارت سلاسل التوريد العالمية، وانكمش حجم التجارة والاستثمار. كما أنّ النمو الاقتصادي العالمي يتباطأ. يصفه صندوق النقد الدولي بأنه «عشرينيات فاترة» ويتوقع البنك الدولي أسوأ معدلات نمو في ثلاثين عاماً. بات من الواضح لريفز أن بريطانيا لم تعد قادرة على الاعتماد على التوسع العالمي.

وهكذا أصبح لدينا «Securonomics اقتصاد الأمان»، وهو ما يعني في الواقع نهجاً قومياً في التعامل مع الاقتصاد. الشعار السائد بين العديد من اقتصادات مجموعة السبع هو «الاستراتيجية الصناعية». أصبح مصطلح «الأسواق الحرة» خارج التداول، ويتعيّن على الحكومات أن تعمل بسياسات توجّه، وتشجّع قطاعاتها الرأسمالية على الاستثمار والإنتاج في «المجالات الصحيحة» لتعزيز النمو الاقتصادي. في حين أنّ سياسات اليابان والهند وأمريكا في أغلبها مزيجٌ من سياسات قديمة الطراز من التحفيز الضريبي والائتماني على غرار سياسات كينز لتعزيز «الطلب الكلي» والعمالة، إلى جانب تدابير بنيوية نيوليبرالية لإضعاف الحركة العمّالية وخصخصة أصول الدولة، تزعم ريفز أنّ «اقتصاد الأمان» مختلف.

تقول ريفز: إنّ الدولة «النشطة» قادرة على ضمان أمن الشركات وتوفير «منصّة» من الأمان يمكن من خلالها «دفع النمو الاقتصادي المستدام»، ووفقاً لها يعني هذا «أن نكون مؤيدين للأعمال والعمّال... يعني اقتصاد الأمان الاعتماد على دولة ديناميكية واستراتيجية... ولكن لا يعني حكومة متنامية باستمرار، بل حكومة أكثر نشاطاً وذكاءً، تعمل في شراكة مع الشركات والنقابات العمالية والزعماء المحليين والحكومات اللامركزية».

إذاً، لن تنتظر حكومة حزب العمال الجديدة القطاع الرأسمالي حتى يستثمر ويوظف وينمو، بل ستتدخل لتشجيعه على السير في الاتجاه الصحيح من أجل إحياء الصناعة البريطانية. ولن يكون هذا عبر الاستيلاء على القطاعات الرأسمالية لتديرها الدولة، بل سوف يكون هناك المزيد من الاستثمار العام، ولكن فقط «حيث يمكن أن يفتح المجال أمام استثمارات إضافية من القطاع الخاص، وخلق فرص العمل، وتوفير عائد لدافعي الضرائب».

إن هذا يشبه إلى حدّ كبير الاستراتيجية الاقتصادية التي تروّج لها ماريانا مازوكاتو، الخبيرة الاقتصادية «اليسارية» الإيطالية-الأمريكية، التي تعتقد أن الرأسمالية الحديثة تحتاج إلى شراكة «مدفوعة بالغرض» بين القطاعين العام والخاص. وتزعم مازوكاتو، أنّه يتعيّن على الحكومات والشركات الرأسمالية أن تتقاسم المخاطر ثم تتقاسم المكافآت: «إنّ الأمر لا يتعلق بإصلاح الأسواق بل بخلق الأسواق». تلخّص مازوكاتو الأمر قائلة: «يوفر اقتصاد الغرض مساراً لتجديد شباب الدولة، وبالتالي إصلاح الرأسمالية، بدلاً من إنهائها». وهذا هو الغرض المعلن من «اقتصاد الأمان» أيضاً. لكن هل يستطيع «علم اقتصاد الأمان» أن يعيد ترتيب أوراق بريطانيا المحطمة؟

انخفض عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تصل إلى المملكة المتحدة بنسبة 6% على أساس سنوي خلال العامين الماضيين

شعارات بلا قيمة

إنّ المفتاح هنا لا بدّ وأن يكون الارتفاع الحاد في الاستثمارات الإنتاجية لاستعادة النمو الاقتصادي، الذي من شأنه أن يوفر المزيد من الدخل للجميع، والمزيد من الإيرادات للحكومة لكي تستثمرها في تلبية الاحتياجات الاجتماعية في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والنقل والاتصالات والإسكان ـ وهي كلها مجالات متعثرة وفاشلة في بريطانيا المحطمة.

لكن من أين يأتي الاستثمار الإضافي؟ كما أوضحت في مقالي السابق عن بريطانيا، فإنّ نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة منخفضة بشكل مثير للشفقة «حوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسّط مجموعة الدول السبع البالغ 23%»، كما أنّ الاستثمار من جانب الشركات الكبرى أقل من ذلك بكثير، إذ يبلغ 10% من الناتج المحلي الإجمالي. أمّا بالنسبة للاستثمار العام، فإن هذه النسبة منخفضة للغاية، إذ تصل إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني.

تخطط ريفز وحزب العمّال لـ 7,3 مليار باوند فقط «على مدار ولاية البرلمان المقبل». لكنّ حزب العمّال بقيادة كوربين كان قد اقترح 25 مليار باوند، بينما تقترح قيادة ريفز وستارمر ربع هذا المبلغ فقط، وجزءاً ضئيلًا ممّا يعتقد- حتّى خبراء الاقتصاد في كلية لندن للاقتصاد- أنه مطلوب. الواقع، أن ما هو مطلوب للتحوّل السليم للصناعة والخدمات العامة هو أقرب إلى 60 مليار باوند سنوياً على مدى السنوات الخمس المقبلة، أو زيادة لا تقل عن 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي كل عام. بدلاً من ذلك، فإن خطة حزب العمال تعني في الواقع انخفاض الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال ولاية هذا البرلمان!

لكن لماذا يتخوف زعماء حزب العمال من زيادة الاستثمار العام؟ السبب الأول: هو أن ضعف الاقتصاد البريطاني يجعل عائدات الضرائب الحكومية منخفضة للغاية، بحيث لا تكفي لتمويل زيادة الاستثمار. والطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف هي أن تقترض الحكومة المزيد من المال، أي إصدار سندات حكومية للبنوك وما إلى ذلك. ولكن هذا من شأنه أن يزيد من العجز في ميزانية الحكومة ويرفع مستوى الدَّين العام ـ الذي بلغ بالفعل أعلى مستوياته على الإطلاق.

نعم، تستطيع الحكومة أن تتجاهل الافتقار إلى «الحيز المالي»، كما يطلقون عليه، وأن تمضي قدماً في الاقتراض على أمل أن يعزز الاستثمار الإضافي النمو والإيرادات، وبالتالي يسدد تكاليفه ويتجنب عبء الديون المتزايد. وهذا ما اقترحته شارون جراهام، زعيمة أكبر نقابة عمالية في بريطانيا، على ريفز. الواقع أنك إذا كنت من أنصار النظرية النقدية الحديثة، فلن تكلف نفسك عناء إصدار السندات، بل ستكتفي بدلاً من ذلك بـ«طباعة النقود»، أي إجبار بنك إنجلترا على إيداع المزيد من المليارات في البنوك.

لكن ماذا قد يفعل المستثمرون الأجانب وحاملو السندات بهذا؟ في أكتوبر/تشرين الأول 2022، اقترحت رئيسة الوزراء المحافظة المعينة لفترة وجيزة ليز تروس، في إطار سعيها لتحقيق «النمو»، ذلك بالضبط. فماذا حدث؟ قام بنك إنجلترا بالعكس ورفع أسعار الفائدة، بينما هرب حاملو السندات الأجانب، وانهارت قيمة الباوند. يخشى زعماء حزب العمال من ضربة استثمارية مماثلة إذا اقترضوا «أكثر مما ينبغي». لذا، فإنهم يخططون للاقتراض بأقل مما ينبغي.

كما أنّ ستارمر وريفز وعدا حتّى بعدم رفع ضريبة الشركات على الشركات الكبرى ـ التي تبلغ 25% بالفعل، وهي الأدنى في مجموعة الدول السبع ـ حتى لا «يردع» الاستثمار. بل ويقولان: إنّه إذا خفّضت دول أخرى معدلاتها، فإنها سوف تتبع السباق نحو القاع من خلال المزيد من التخفيضات، وسوف تستمر في تقديم إعفاءات ضريبية بنسبة 100% على الاستثمار الرأسمالي. المفارقة هنا، أنّ التخفيضات في ضرائب الشركات والإعفاءات فشلت في تعزيز الاستثمار الخاص في أي مكان على مدى العقدين الماضيين.

من ناحية أخرى، الشيء الوحيد الذي تعهدت حكومة العمال البريطانية بالاستثمار العام فيه بشكل جدي: الإنفاق الدفاعي 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي، من أجل «حماية البلاد من التهديد المفترض بالغزو الروسي... والصيني».

قوائم مستجدة من المستبعدين من الدعم!

أعلنت وزارة الاتصالات والتقانة على صفحتها الرسمية بتاريخ 2024/7/21 ما يلي: بناء على التحديثات التي تم تنفيذها مؤخراً لدى سجل الهجرة والجوازات في وزارة الداخلية، نفذت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات استبعادات جديدة لمن هو خارج القطر، وهي الحالة التي يكون فيها رب الأسرة «صاحب البطاقة الإلكترونية» مغادراً للجمهورية العربية السورية أكثر من عام.

الإعلان أعلاه يعني أن هناك أعداداً جديدة من السوريين قد خرجوا من مظلة الدعم الرسمي، وهذه المرة كل من هم خارج القطر، دون أن تعلن الوزارة عن عدد هؤلاء، ربما لأن العدد كبير!

أما الأهم فهو أن استبعاد رب الأسرة صاحب البطاقة استناداً للإجراء أعلاه يعني أن على افراد أسرته المتبقين في البلد، وهم من مستحقي الدعم، أن يراجعوا شركة «تكامل» من أجل استصدار بطاقة إلكترونية جديدة بأسمائهم، مع صعوبات ذلك طبعاً، بحكم أن الازدحام سيشتد على بوابات الشركة خلال الفترة القادمة بسبب كثرة من هم خارج القطر من أصحاب البطاقات المستبعدين!

وكذلك أوردت الوزارة ما يلي: كما تم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم الحكومي ضمن البطاقات الإلكترونية العائلية، ممن هم داخل القطر، المرتبطة ببيانات وزارة الداخلية- إدارة الهجرة والجوازات، ويأتي هذا التحديث في إطار دور الوزارة بإدارة وتشغيل منصة الإدارة الإلكترونية الوطنية المتكاملة لعمليات الدعم الحكومي. ونفذت الوزارة هذا التحديث بعد تحديثات المعلومات الواردة في السجل الإلكتروني لإدارة الهجرة والجوازات، ومطابقته مع معلومات السجل الإلكتروني في السجل المدني.

التوضيح الإضافي أعلاه يعني أن الاستبعاد لم يشمل رب الأسرة صاحب البطاقة فقط، بل كل الأفراد المسجلين في البطاقات الإلكترونية والمغادرين للقطر، بالإضافة إلى كل من تزوج أو تطلق بحسب واقعات السجل المدني ومتغيراتها الطارئة، ما يعني أن أعداد المستبعدين من الدعم ازداد أيضاً!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على بيانات الهجرة والجوازات سبق لها أن سجلت بعض الخلل بما يخص المستبعدين من الدعم لأنهم خارج البلد، فالبعض من هؤلاء المستبعدين لم يسبق لهم أن غادروا القطر، واضطروا للمراجعات من أجل تصحيح بياناتهم، والسبب المعلن من قبل الهجرة والجوازات هو تشابه الأسماء غالباً!

وأضافت الوزارة: وبهدف تقديم أدوات رقمية للمواطنين للحصول على خدمات حكومية رقمية آمنة، فقد أصبحت معالجة الاعتراضات المسجلة من قبل المواطنين على منصة المواطن تتم بشكل لحظي ومؤتمت، لحالتي أصحاب البطاقات الإلكترونية المسافرين خارج القطر وحالة عدد المستفيدين من الدعم الحكومي ممن هم داخل القطر ضمن البطاقات العائلية الإلكترونية، بحيث ستتم إعادة المستحقين للدعم من الأشخاص المستفيدين من البطاقات الإلكترونية بعد مضي ثلاثة أشهر على عودتهم إلى القطر دون أي تدخل بشري.

الإضافة الأخيرة تظهر الوزارة من خلالها أنها متعاونة مع المواطنين بغاية تيسير وتسهيل العمل عليهم من خلال بوابتها الإلكترونية، لكنها بالمقابل تغفل صعوبات الولوج إلى هذه البوابة، والأهم أن المدة الزمنية التي من المفترض أن ينتظرها صاحب الحق بالدعم، بعد تعديل ما يجب تعديله من بيانات خاصة به عبرها، تعتبر طويلة نسبياً بمقاييس الدعم، وخاصة بالنسبة لمادة الخبز على اعتبارها مادة استهلاك يومي، وهي مكلفة بالأسعار خارج مظلة الدعم وبأسعار السوق السوداء على أطراف الأفران!

وفي ظل استمرار آليات الاستبعاد من الدعم وفقاً للسياق الرسمي المتبع، يتبادر إلى الذهن سؤال مشروع عن عدد المستبعدين من الدعم خلال السنوات الماضية، وعن أعداد المتبقين المستفيدين من مظلة الدعم حتى تاريخه؟

فتقليص الدعم مستمر ولن يتوقف على ما يبدو طالما هناك قوائم مستجدة من المستبعدين بين الحين والآخر، وربما إلى حين الوصول إلى البدل النقدي المزمع تكون قوائم المستفيدين منه بأقل عدد ممكن، وهو المطلوب!

خبر عام وتعليق هام... إحداث شعبة الانضباط المدرسي!!

يقول الخبر: وافق مجلس الوزراء على مقترح وزارة التربية بإحداث شعبة الانضباط المدرسي «ملتزم بالتعيين» ضمن المعاهد الرياضية التابعة للوزارة، بهدف تأهيل كوادر قادرة على توجيه سلوكيات الطلاب لتنمية حس المسؤولية والانضباط لديهم وربط المعارف والمهارات داخل المدرسة مع المنزل والحياة اليومية واحترام هيبة المعلم والالتزام بتنفيذ القوانين التربوية بشكل تلقائي وتهيئة بيئة حافزة داخل المدرسة، بالإضافة إلى التعاطي مع البناء المدرسي والممتلكات العامة باحترام وحرص والمساهمة في الأعمال التي تعود بالنفع على المدرسة والمجتمع.

تعليق: إبداع حكومي مستجد بالاعتماد على الماضي اللي أكل عليه الدهر وشرب... لأن مفردات الانضباط والسلوكيات بتذكرنا بمدرب الفتوة ومادة التربية العسكرية اللي كانت مفروضة بالمدارس... لك الحكومة لهلأ ما بدها تعترف انو المشكلة فيها وبسياساتها... لا بالطلاب ولا بالمعلمين ولا بالكادر الإداري ولا بالمجتمع... وهاد أبداً مو جهل ولا تخبط... هاد تجاهل مقصود لتكريس السوء مو أكتر...!!!

يقول الخبر: الهيئة الناظمة للاتصالات: تجاوز عدد الحسابات الإلكترونية التي أنشأها مشتركو الخلوي كحسابات مشتركين خلال النصف الأول من العام الحالي 1,464 مليون حساباً إلكترونياً، فيما وصل عدد الحسابات الإلكترونية التي أنشأها مشتركو الخلوي كحسابات تجار إلى 10,863 حساباً خلال الفترة ذاتها. ومنذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر حزيران، تجاوزت قيمة الفواتير المسددة إلكترونياً عن طريق الخطوط الخلوية 140,055 مليار ليرة سورية، كما بلغت قيمة عمليات الدفع الإلكتروني المسددة من زبون لتاجر حوالي 103,672 مليار ليرة سورية خلال الفترة ذاتها.

تعليق: يعني كأنو الحكومة والهيئة الناظمة للاتصالات وبحجة الدفع الإلكتروني والتشجيع عليه عم تشتغل لحساب ولمصلحة شركات الخليوي بس... لك المبالغ بالمليارات من حسابات الناس لحسابات شركات الخليوي ومنها لتسديد الفواتير... واللي مو مبين بكل الموضوع هو حجم استفادة شركات الخليوي من عمليات التحويل المليارية... لأن الأكيد ما عم تشتغل هي الشركات لسواد عيون الحكومة والناس... مو هيك!!

يقول الخبر: أكد رئيس مجلس الوزراء خلال ترؤسه اجتماعاً للجنة المكلفة بإعادة تقدير بدلات الاستثمار السنوية للعقارات المملوكة للاتحاد الرياضي العام وفروعه والأندية الرياضية في المحافظات، أهمية تأمين الظروف المناسبة والموضوعية للبيئة الاستثمارية في هذا القطاع الحيوي والمهم والحفاظ على حقوق جميع الأطراف بما يحقق المصلحة العامة ويساهم في تعزيز بيئة العمل الرياضي وتوفير مقوماته ومستلزمات تطويره.

تعليق: ما فينا نقول إلا الله يجيرنا من اللاحق للاجتماع... لأن المنشآت الرياضية بعد شرعنة دخول الاستثمار عليها فقدت كتير من مهامها وواجباتها الرياضية ومسؤولياتها الاجتماعية... وصار الهم الأول هو المرابح الاستثمارية منها... وطبعاً الأهم هي مرابح المستثمرين... وشوفة عينكم وين صارت الرياضة بالبلد!!

يقول الخبر: وزير الصحة: يصدر قراراً يعدل فيه احتساب أجور جلسة الواحدة من عملية غسيل الكلى في المشافي العامة لتصبح بكلفة 15,000 ليرة سورية، بعد أن تم رفعها مؤخراً مما يقارب 1,000 إلى 82,500 ليرة سورية، علماً بأن جلسات غسيل الكلية لمرضى الدور في مشفى الكلية لا تزال مجانية، في حين تم رفع تسعيرة جلسة الغسيل في القاعة الإسعافية فقط.

تعليق: الرجوع عن الخطأ فضيلة... يعني منيح انو تم تعديل التعرفة لأن الناس المفقرة المضطرة لغسيل الكلى مو ناقصها صعوبات بحياتها... وياريت هالفضيلة تتعمم ع الحكومة... بركي تراجع قراراتها وسياساتها الظالمة بحق الناس!!

«شاشة الموت الزرقاء» وعواقب الخضوع للاحتكار الإمبريالي

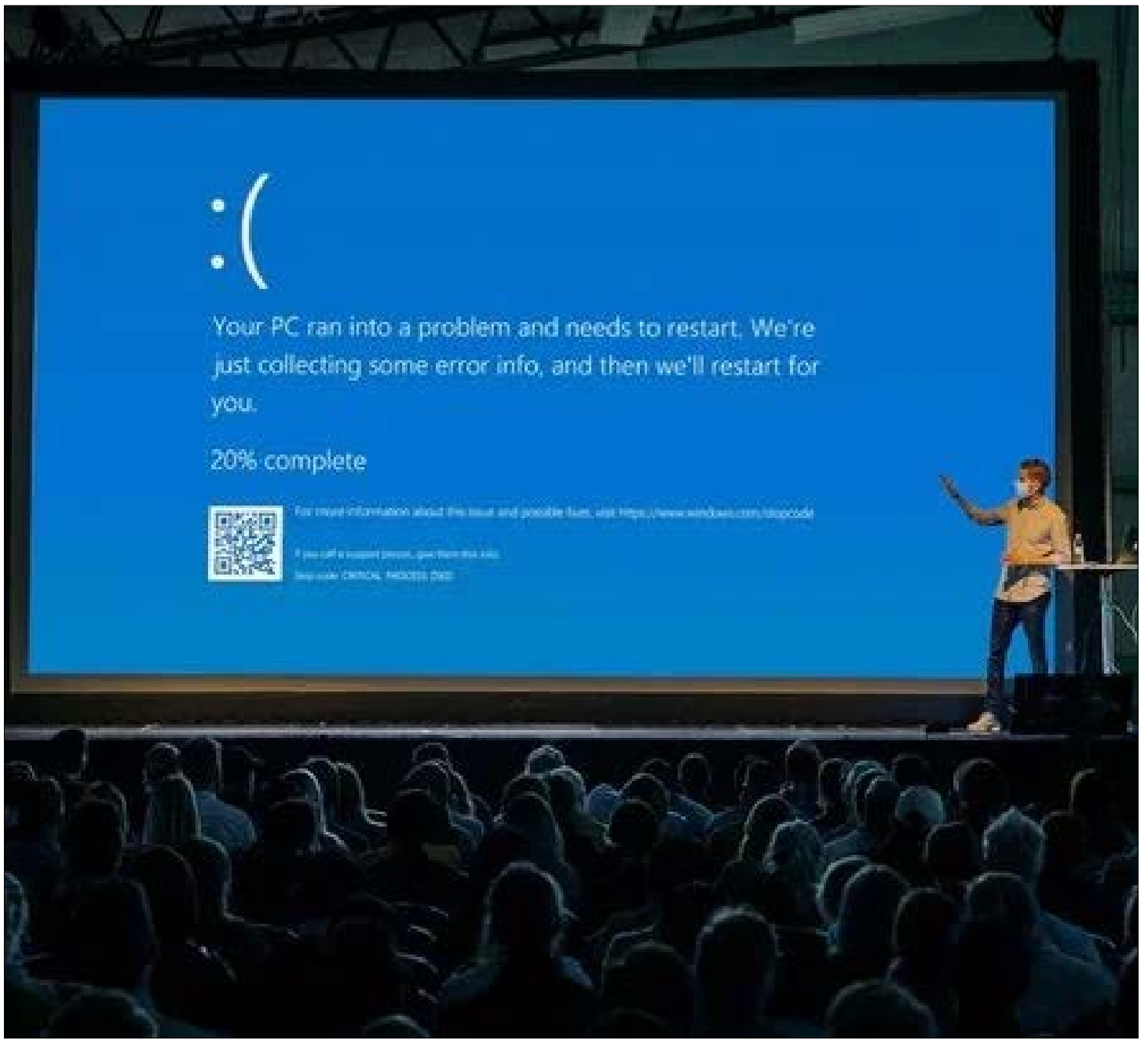

تسبب أكبر انقطاع في التاريخ لأنظمة تكنولوجيا الاتصالات والحوسبة التابعة لشركة مايكروسوفت، يوم الجمعة 19 تموز 2024، بإحداث فوضى عالمية وخاصةً في الغرب، في حين لم تتأثر روسيا والصين، وتم احتواء الأضرار في بلدان أخرى أقل استقلالاً، بفضل خطط طوارئ أو بدائل عوضاً عن الثقة العمياء بالشركة الأمريكية. وكان الانقطاع خطيراً لدرجة تهديد أمن أو حياة ملايين البشر، ولا سيّما أنّ من المنظومات المتعطلة مطارات واتصالات طوارئ ومستشفيات وبنوك، وغيرها من قطاعات حيوية. ومع أنّ معظم وسائل الإعلام ركّزت على السبب المباشر الآني للمشكلة، وهو تحديث برنامج من قبل شركة الأمن السيبراني «كراود سترايك» لمصلحة أنظمة تشغيل ويندوز مايكروسوفت «وكلاهما أمريكيتان»، ورغم الميل لتبرئة مايكروسوفت من المسؤولية، وتحميلها للشركة الأصغر، لكن الحقيقة هو أنّ سيناريو كهذا لطالما كان متوقعاً وحذّر منه خبراء بأمن المعلومات منذ أكثر من 20 عاماً، وذلك بالتحديد بناءً على تحليلهم انتهاكات مايكروسوفت لقواعد أمان علميّة معروفة بدافع مصالحها الاحتكارية والأنانية.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

العطل الواسع أدى لظهور ما يسمى «شاشات الموت الزرقاء» على أجهزة الكمبيوتر التي تعمل بنظام التشغيل «مايكروسوفت ويندوز»، لدرجة اضطرار شركات الطيران عرض مواعيد رحلاتها مكتوبة بخط اليد على لوحات ورقية بدل الشاشات، مما أثار سخرية واسعة. وحتى وسائل إعلام أمريكية كبرى مثل وكالة بلومبرغ لم تستطع تجاهل مسؤولية الاحتكار عن الحادث الخطير، فأقرّت بحقيقة أنه «عندما تهيمن ثلاث شركات فقط –مايكروسوفت وأمازون وغوغل– على سوق الحوسبة السحابية، فإن حادثة بسيطة واحدة قد تكون لها عواقب عالمية».

وعلّقت إحدى الصحفيات في أمريكا أيضاً بأنّ: «انقطاع الخدمة اليوم يظهر كيف يمكن لمشكلة واحدة في البرامج ناجمة عن شركة واحدة أو شركتين فقط أن تؤدي إلى إيقاف الرحلات الجوية، وتعطيل أنظمة المستشفيات، ووقف مكالمات الطوارئ، وقطع الوصول إلى الإنترنت في ضربة واحدة... الاعتماد على قلة من الشركات العملاقة على مستوى الاقتصاد يشكل خطراً أساسياً يهدد الأميركيين».

كما دقّ خبراء في الحقوق الرقمية ناقوس الخطر، وأبدى بعضهم انتقادات أكثر جذرية، مثل بريت ويلكنز الذي قال: «لقد حان الوقت منذ فترة طويلة لتفكيك مايكروسوفت وغيرها من احتكارات التكنولوجيا الكبرى، إلى الأبد». مع ذلك، فإنّ هدف تفكيك الاحتكارات العملاقة سيبقى حلماً طوباوياً إذا كان الحالمون به يعتقدون بإمكانية تحقيقه دون المساس بالإمبريالية «أعلى مراحل الرأسمالية»، ولا غرابة في أنّ معظم مشاريع القرارات التي حاول البعض طرحها في أكبر سلطة تشريع إمبريالية «الكونغرس الأمريكي» قد باءت جميعها بالفشل أو تمت عرقلتها، رغم أنها لم تطرح تفكيك الاحتكارات بل «كبح جماحها» و«تشجيع المنافسة»، ولكن الكونغرس مسيطَر عليه من جماعات ضغط ومشرّعين ليسوا أكثر من دمى نصّبتهم هذه الشركات الاحتكارية نفسها.

ومن بين التصريحات التي لاقت صدى وتفاعلاً، بيان أصدره جورج راكيس المدير التنفيذي لمنظمة تشجّع «المنافسة» تسمى NextGen Competition حيث قال:

«لقد تجاهلت مايكروسوفت نقاط الضعف في الأمن السيبراني لسنوات... ورغم كون هذه الاحتكارات ضخمة للغاية لدرجة أنهم لا يسمحون بإفلاسها، إلا أنها خذلتنا مراراً وتكراراً. والآن حان وقت الحساب... إن الانقطاع العالمي الضخم الذي تعاني منه شركة مايكروسوفت اليوم هو نتيجة لاحتكار البرمجيات الذي أصبح نقطة فشل واحدة لجزء كبير من الاقتصاد العالمي... على مدى عقود، أدت استراتيجية مايكروسوفت الاحتكارية إلى منع القطاعين العام والخاص من تنويع قدراتهما في مجال تكنولوجيا المعلومات. ومن المطارات إلى المستشفيات إلى مراكز الاتصال على رقم الطوارئ 911 إلى الأنظمة المالية، يشعر الملايين اليوم بعواقب الجشع والأنانية لدى أحد أكثر المجرمين فظاعةً في شركات التكنولوجيا الكبرى».

عواقب تفضيل الأرباح على قواعد الأمان

في تقرير من 25 صفحة أعدّه سبعة خبراء في أمن المعلومات عام 2003 بعنوان «الأمن السيبراني وتكلفة الاحتكار، الخطر الأمني لهيمنة منتوجات مايكروسوفت»، تحدّثوا عن قوانين علمية هامّة في هذا المجال وكيف أنّ شركة مايكروسوفت قامت بانتهاكها. ومنها مثلاً أنه «فوق عتبة معيّنة لمستوى تعقيد الشيفرة البرمجية، يزداد احتمال أنْ يؤدي إصلاح خطأ معلوم إلى استحداث خطأ آخر مجهول»، وأنّ هذا قانون معروف جيداً ويتم تدريسه في أدبيّات ضبط الجودة العامّة، وهو من بديهيات علم تطوير البرمجيات، ومع ذلك لا تحترمه مايكروسوفت لأنّها تصرّ على ما يوصف بـ«الدمج الصارم» لأنظمة تشغيلها مع تطبيقاتها؛ مثلاً صمّمت برامج مايكروسوفت أوفيس لتعمل احتكارياً على أنظمة تشغيل ويندوز، وليس على لينوكس أو ماكنتوش أو غيرها، مما يؤدي إلى تضخيم حجم الشيفرة لبرامج مايكروسوفت، وهناك قانون علمي معروف بأنّ مستوى «التعقيد» يزداد طرداً مع زيادة «حجم الشيفرة»، وبالتالي يزداد احتمال الأخطاء والأعطال، بينما البرمجيات المماثلة لكن الأصغر في حجم شيفرتها تعتبر أكثر أماناً. كما انتقد الخبراء في تقريرهم إفراط مايكروسوفت في إلـزام عملائها بتنصيب حـزم تحـديثات متلاحقة بتواتر سريع، يصل إلى حزمة كل بضعة أيام، وهذا يأتي على حساب الأمان أيضاً.

وعلى هذا الأساس قدّر الخبراء في تقريرهم بأنّ منتوجات مايكروسوفت أكثر عرضة لمخاطر الأخطاء من أنظمة التشغيل الأخرى بمقدار 15 إلى 35 ضعفاً! وبسبب هذه الانتهاكات تنبّأ التقرير نفسه منذ 2003 بمخاطر انقطاعات في الشبكة مشابهة في بعض تفاصيلها للعطل الذي حدث الجمعة 19 تموز 2024.

خلص تقرير لخبراء غربيّين عام 2003 إلى أنّ برمجيات مايكروسوفت أقلّ أماناً بـ 15 إلى 35 مرّة من الأنظمة المشابهة

لماذا لم تتأثر روسيا والصين؟

قالت بعض التقارير بأنّ الصين لم تتأثر إجمالاً، سوى في بعض الخدمات التجارية الأكثر ارتباطاً بمايكروسوفت وبمصالح أمريكية مثل فندق الشيراتون مثلاً. أما السبب الأساسي الذي أمّن حمايةً في الصين من انقطاع الخدمة فهو أن القوانين التنظيمية الوطنية التي فرضتها الصين ألزمت الخدمات السحابية الأجنبية بأن يتم تشغيلها من شركات وطنية، بما فيها خدمات مايكروسوفت السحابية التي ألزمتها الصين بأن يشغلها شريك وطني محلّي صيني هو شركة «21Vianet» وبشكل منفصل عن البنية التحتية العالمية لمايكروسوفت.

ويجدر بالذكر أنّ الاستقلال التكنولوجي توجّهٌ استراتيجي لدى الحكومة الصينية بقيادة الحزب الشيوعي. وأدخلت الصين مبادئ توجيهية جديدة في آذار 2024 للتخلص التدريجي من المعالجات الدقيقة الأمريكية من شركتي Intel وAMD لأجهزة الكمبيوتر والخوادم الحكومية، والتخلي عن نظام التشغيل «مايكروسوفت ويندوز» بالتحديد، حيث تكثف بكين حملة لاستبدال التكنولوجيا الأجنبية واعتماد بدائل صينية محلية، وخاصة في ظل العقوبات الأمريكية والتوترات الجيوسياسية مع واشنطن. وبحالة الصين ترتبط قضية الاستقلال التكنولوجي بهدف استراتيجي أبعد، رسمه الحزب الشيوعي الصيني هو «التحديث الاشتراكي» حتى العام 2035، وبناء دولة اشتراكية حديثة مزدهرة بحلول منتصف القرن.

وذكر «المركز الصيني لتقييم أمن المعلومات»، بتاريخ 26 كانون الأول 2023، بأنّ من الخدمات الوطنية التي نالت الثقة من الحكومة الصينية تحت تصنيف «المستوى الأول» من حيث السلامة والموثوقية: 6 أنظمة للتشغيل، منها مثلاً منتوج لشركة «كيرين» Kirin Galaxy / V10 System Operating Desktop 5،4 version kernel. وكذلك 11 قاعدة بيانات مركزية، منها ما لا يقل عن 5 منتوجات لشركات وطنية في بكّين وواحدة في ووهان، ومنتوج لقواعد البيانات من شركة «علي بابا للحَوسبة السحابية».

بدورها أعلنت وزارة التنمية المعلوماتية الروسية أن العطل التقني الذي ضرب مؤسسات عالمية الجمعة، 19 تموز 2024، لم يمسّ روسيا، مشيرة إلى أن الشلل العالمي يؤكد أهمية الاعتماد على برامج تقنية وطنية والاستعاضة عن الأنظمة الغربية. وأوضح رئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الاقتصاد الرقمي الروسي غيرمان كليمينكا أن سبب عدم تأثر روسيا مرتبط بالعقوبات الغربية: «روسيا تخضع للعقوبات وببساطة نحن لا نمتلك هذا البرنامج الغربي الذي تعطل».

كذلك ساهم سعي روسيا المتزايد لتعزيز استقلالها التكنولوجي في حماية شبكاتها من الأضرار المرتبطة بفشل مايكروسوفت الأمني، حيث يتزايد اعتماد روسيا على بدائل وطنية أو أنظمة تشغيل مفتوحة المصدر مثل لينوكس، وخاصة في المرافق الحساسة ومؤسسات الدولة.

«إسرائيل» تتورط مجدداً...ماذا لو لم تنتهِ الحرب؟

يتضح مع استمرار الحرب العدوانية على غزة أنها تتحول إلى مأزق كبير بالنسبة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، فمع الخسائر البشرية الكبيرة في صفوف المدنيين الفلسطينيين، التي تحوّلت إلى صفحة مؤلمة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية، يظهر في الأفق حجم ألسنة اللهب المشتعلة في جبهة الخصوم، حرائق تحوّل كل أهدافهم إلى رماد!

■ علاء أبوفرّاج

خرج وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن يوم الجمعة 19 تموز الجاري ليعلن أن وقف إطلاق للنار بين حركة حماس و«إسرائيل» يقترب أكثر، موضّحاً: «المفاوضون يتجهون صوب الهدف النهائي» لكنّه نوّه في الوقت ذاته، إلا أن بعض المشكلات لا تزال «بحاجة إلى حل وإلى تفاوض»، تصريحات بلينكن هذه تشبه إلى حد كبير تصريحاته السابقة كلّها، لكن الفرق أن أطرافاً كثيرة ودولاً متعددة كانت تعتقد حقاً أن الولايات المتحدة تعمل على الوصول إلى وقف لإطلاق النار، لكن بعد أكثر من تسعةً أشهر، فقدت التصريحات الأمريكية أي مصداقية، ولم يعد من الصعب إثبات أن الحديث عن مبادرات من هذا النوع، كان بهدف التغطية على دعم أمريكي للحرب التي شنّها جيش الاحتلال منذ 7 أكتوبر الماضي، الحرب التي استثمرت الإدارة الأمريكية فيها، ووضعت أهدافها، وقادت عدداً كبيراً من عمليتها.

نتنياهو في رفح!

مع أن جيش الاحتلال لم يحقق أياً من أهدافه المعلنة، ويتلقى الخسائر على مدار الساعة، إلا أنّه مستمر في سياسته، فمع دخول قوات الاحتلال إلى رفح، ظهر أنه لن يكون حدثاً عادياً، فهو الحد الجغرافي النهائي في القطاع، ولكنه في الوقت نفسه النقطة الأقرب للحدود الفلسطينية المصرية، ومع توسع عمليات الكيان هناك، ازداد الحديث حول أن وجود هذه القوات في تلك المنطقة يشكل انتهاكاً لاتفاقية كامب ديفيد، التي تنص صراحة على أن تواجد قوات في المناطق الحدودية ينبغي أن يخضع لمحددات واضحة، ولا ينبغي تجاوزها، لكن رئيس وزراء الكيان وفي أثناء زيارته الخاطفة لجنوده هناك، قال بالحرف: «تعزز لديّ الفهم أن سيطرتنا على محور فيلادلفيا الحدودي مع مصر ضرورية من أجل الاستمرار» وهو ما يشير إلى أن الكيان عازم على الحفاظ على مستوى التوتر الحالي، بل ويسعى إلى تضخيمه قدر المستطاع، لكن كل ذلك يطرح أمامنا اليوم خيارات محدودة لا يمكن تجاهلها.

ماذا لو لم تنتهِ الحرب؟

منذ أعلن جيش الاحتلال عن أهدافه في حرب غزّة الأخيرة، كان من الواضح أن تحقيقها أشبه بالمهمة المستحيلة، وفي حينها بدا وضوحاً أن الهدف العميق من كل هذا هو تهجير الفلسطينيين من القطاع، أملاً في إيجاد واقع جديد في غزّة، بالإضافة إلى هدف أشمل، وهو محاولة تفجير المنطقة تحت وقع ضغط هائل، لكن الأجواء الإقليمية حافظت على مستوى ما من الاستقرار، وبالرغم من أن خطر التفجير لا يزال قائماً، إلا أنه أبعد وأصعب مما كان عليه في تصورات السياسيين في «إسرائيل» والولايات المتحدة، وما يجري هو العكس تماماً، إذ تتصدع الجبهة الداخلية أكثر في الولايات المتحدة وفي الكيان، والأهم، أن الحرب تتوسع، ولكن في عكس الاتجاه الملائم لهم.

من اليمن!

بعد أن أفادت وكالات الأنباء بحدوث انفجار في مدينة يافا المحتلة، خرج المتحدث الرسمي باسم جماعة أنصار الله اليمنية ليعلن مسؤولية الحوثيين عن هذا الهجوم، الذي تم تنفيذه بطائرة مسيّرة قطعت أكثر من 2000 كلم لمدة تقارب العشر ساعات، ولم تستطع أجهزة الرادار التصدي لها أو رصدها! لتشكّل تهديداً جديداً ونوعياً للكيان، وما يثير الانتباه أن جيش الاحتلال وفي إجراء جوابي على هذه الهجمة، أعلن عن ضرب أهداف داخل اليمن نفذها سلاح الجو «الإسرائيلي» ما يعني أن الكيان تورّط أكثر وعلى جبهة جديدة، ودخل في مواجهة أوسع مع الحوثيين في اليمن الذين أثبتوا خلال عشر سنوات أنهم رقمٌ صعب، رغم تسليحهم البسيط! واليوم تخوض هذه الجماعة مواجهات مباشرة مع قوى عظمى، مثل: الولايات المتحدة وأطراف أخرى، مثل: بريطانيا والكيان الصهيوني، ومع ذلك تستطيع أن تدير المعركة بلياقة ملحوظة، فبحسب صحافة العدو، طوّر الحوثيون «مناعة ضد الهجمات الخارجية» ما سيسمح لهم «بحسب المصدر نفسه» بالاستمرار في «إطلاق النار على [إسرائيل]، وعلى السفن المارة في مضيق باب المندب، وعلى تهديد الوجود البحري الأمريكي في المنطقة، من دون أن تتضرر «استمرارية عملياتهم» بشكل كبير».

يخوض جيش الاحتلال حرباً على جبهات متعددة، مع المقاومة اللبنانية والفلسطينية في الشمال، ومع المقاومة الفلسطينية في الجنوب، والآن تتوسع المواجهات مع الحوثيين، مع وجود جبهة أخرى مشتعلة في الشرق مع فلسطينيين في الضفة الغربية، في الوقت ذاته تتحول الحرب إلى كارثة بالمعنى الاقتصادي، لا من حيث تكاليفها فحسب، بل بسبب الضرر على قطاعات الاقتصاد الأخرى، التي باتت تعاني من نقص شديد في الإمدادات والعمالة، يترافق كل ذلك مع مشاكل يومية داخل البنية السياسية والعسكرية، مشاكل لا يمكن إلا أن تنفجر إن ظلت تتطور بالمستوى الحالي. فتأخير إنهاء الحرب، يتحول تدريجاً إلى مقتل بالنسبة للولايات المتحدة والكيان، ويتحول تدريجياً إلى خطر يهدد مشعلي الحرب أنفسهم، ليجدوا أنفسهم في مستنقع كان يُعدُ للآخرين!

قضايا الشرف

الدولة الفلسطينية لا يمكن منعها بالأمنيات!

لطالما ظهر الكيان الصهيوني أنه يسبح خارج التاريخ، وتحديداً مع اتضاح أن ميزان القوى لم يعد يميل إلى جهته وجهة داعميه، بل العكس تماماً، لكن استيعاب هذه الحقيقة يظل أسهل بكثير من الخضوع لها، فهناك الكثير من المؤشرات التي تقول: إن الكثير من الصهاينة يدركون ما يجري حولهم بالفعل، ولكنهم يسعون لإعاقته وتأخيره.

في الجلسة المنعقدة في 17 تموز الجاري، تبنّت الهيئة العامة للكنيست، مشروع قرار يؤكد رفض إقامة دولة فلسطينية، وجاء في نص القرار أن: «إقامة دولة فلسطينية في قلب أرض [إسرائيل] بمثابة خطر وجودي على [دولة إسرائيل] ومواطنيها».

ويحاول القرار توضيح الموقف من قيام الدولة الفلسطينية، وكيف يبدو اعتراف كهذا بمثابة مكافأة للفلسطينيين على 7 أكتوبر، ويعتبر أن الحديث عن قيام هذه الدولة يندرج تحت بند «الإملاءات الدولية بشأن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين» في الوقت الذي يصر الكيان أنه لن يعترف إلا بمخرجات مفاوضات فلسطينية «إسرائيلية» أي بذلك المسار الذي لا يمكن أن يصل إلى أي نتيجة ضمن الظرف الحالي.

ما يلفت الانتباه في كل ما سبق، أن درجة الإنكار داخل الكيان إنما تعكس في الوقت نفسه، قلقاً حقيقياً من فكرة قيام الدولة الفلسطينية، وترى فيها خطراً وجودياً، مع أن نظرة بعض المتشائمين إلى الواقع الفلسطيني تؤكد أن قيام دولة مستقلة ذات سيادة مسألة بعيدة، أو حتى من الخيال! وعلى هذا الأساس يتبنون برامج مهادنة بسقوف متدنية.

لفهم كلمة السر حول قيام الدولة، ينبغي أن نقر بأن نتنياهو والكنيست ليسوا أصحاب القرار في هذه المسألة، وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بغض النظر عن الرئيس القادم وقناعات إدارته! فقيام الدولة الفلسطينية قضية سياسية تخضع كغيرها للظروف وتوازنات القوى، ولا يمكن تحقيقها أو إعاقتها بالأمنيات.

الاعترافات المتزايدة بالدولة الفلسطينية تعكس مزاجاً على المستوى العالمي لم يكن موجوداً بهذا الزخم قبل بضعة سنوات، الاعترافات هذه وإلى جانب كونها تنسجم مع الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، كانت نتيجة طبيعية للتغيرات الجارية في العالم، وستؤدي دوراً في تغيرات قادمة، القرارات الدولية بهذا الشأن قديمة قدم القضية نفسها! لكنها لم تكن مؤثرة بهذا الشكل، وجرائم الاحتلال لم تختلف هذه المرة عن جرائم سابقة، لكن رياح التغيير تقلب كل شيء، وتفسح الطريق أمام الفعل! فما نعلمه يقيناً أن طوفان الأقصى في لحظة انطلاقه كان دفعة كبرى لمشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة، ولهذا بالتحديد تحوّل إلى جرس إنذار لا يتوقف داخل الكيان.

أزمة حوض النيل إلى الواجهة مجدداً

في خطوة وُصفت بالمفاجئة لكل من مصر والسودان، صادقت دولة جنوب السودان على اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل المعروفة باسم اتفاقية عنتيبي، الخاصة بإعادة النظر في الحصص المائية لدول حوض النيل. أثارت هذه الخطوة مجموعة من التساؤلات حول التوقيت والأهداف الكامنة وراءها.

■ كنان دويعر

لمحة تاريخية عن اتفاقية عنتيبي

تستند دول حوض النيل في توزيع حصصها المائية إلى اتفاقية عام 1929، التي تعتبرها بعض الدول اتفاقية استعمارية، كون بريطانيا مثلت مصر في الاتفاقية وضمنت لها مكاسب كبيرة. تحصل مصر بموجب الاتفاقية على 55,5 مليار متر مكعب، فيما تحصل السودان على 18,5 مليار متر مكعب من مياه النيل. وتستفيد مصر من حقها في منع أي دولة من دول حوض النيل من إقامة مشاريع مائية أو زراعية قد ترى فيها تهديداً لأمنها المائي. تم تطوير الاتفاقية عدة مرات لاحقاً، ولكن ضمن الإطار الأساسي نفسه لضمان حقوق دول المصب «مصر والسودان»، الأمر الذي دفع دول المنبع إلى المطالبة بحقوقها المائية، ليصطدموا بقرار محكمة العدل الدولية، الذي يعتبر أن الاتفاقيات المائية مثل اتفاقيات الحدود لا يمكن تعديلها.

في عام 2010، قررت ست من دول منابع النهر، هي إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي، التوقيع في مدينة «عنتيبي» الأوغندية على معاهدة جديدة لاقتسام موارد النيل، تنهي بموجبها الحصص التاريخية لمصر والسودان وفقاً لاتفاقيتي 1929 و1959. منحت القاهرة والخرطوم مهلة عام واحد للانضمام إلى المعاهدة، لكنهما رفضتا أي تعديل على الاتفاقيات السابقة، ومع تصديق جنوب السودان على الاتفاقية، يعني قرب دخولها حيز التنفيذ، إذ يتطلب ذلك تصديق ثلثي الدول الأعضاء.

قروض الإمارات هي السر

أثار تصديق جنوب السودان تساؤلات حول سبب تغيير موقفها، حيث ترتبط هذه الدولة بعلاقات جيدة مع مصر، التي ترسل مساعدات وتقدم تدريباً للجيش، وغير ذلك من أشكال التعاون. ولكن الإمارات قدّمت قرضاً ضخماً جداً، يبلغ 13 مليار دولار حسب عدة مصادر، لجنوب السودان مقابل ضمانة السيطرة على صادرات النفط، وهو ما شكل نقطة انعطاف في موقف جنوب السودان. وقد صرح وزير الموارد المائية والري السابق محمد نصر الدين علام، موضحاً أن هناك دوراً واضحاً لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل وإثيوبيا وأطراف إقليمية ودولية في دفع جنوب السودان لهذه الخطوة. كما تبين أن الشركة الإماراتية التي قدمت القرض لجنوب السودان عقدت صفقة ضخمة مع جيش الاحتلال، لضمان سلامة دولة الإمارات من الهجمات السيبرانية، مما يسمح لنا بربط الملفات ببعضها، وفهم دور الكيان ورغبته في الضغط على مصر على أمل قبول وتمرير صفقة من العيار الثقيل في المرحلة القادمة.

التحديات أمام مصر

أزمة نهر النيل وحصة مصر المائية هي تهديد حقيقي للدولة والشعب المصري، وعلى المصريين التعامل معه بجدية. فمع أن رغبة دول المنبع في تحسين أمنها المائي مفهومة، إلا أن أغلب دول حوض النيل هي دول مطيرة ولا تعاني من مشاكل في تأمين المياه الضرورية للحياة. من جهة أخرى، يتضح الاستثمار والابتزاز السياسي في الملفات المتشابكة في المنطقة. فقد ارتبط قرض الإمارات لجنوب السودان بضمانة الحصول على النفط الذي يشكل 90% من ايرادات جنوب السودان، والذي يصدر من ميناء السودان على البحر الأحمر، وهذا الخط متوقف عن العمل نتيجة الحرب الجارية هناك. قدمت الإمارات قرضاً لإثيوبيا لتطوير خط بري لنقل نفط جنوب السودان وتصديره من ميناء جيبوتي أو إريتريا، خاصة بعد انتزاع إثيوبيا حق الوصول للسواحل من خلال ممر في إريتريا، أو عن طريق كينيا، حيث وقعت الإمارات أيضاً اتفاقية مع جنوب السودان لتمويل بناء خط أنابيب جديد إلى ميناء لامو في كينيا.

إن تضييق الحصار أكثر على مصر المحاطة بملفات ساخنة خارجياً، والتي تشهد أزمة اقتصادية وتدهوراً في وضع معيشة أغلبية المواطنين داخلياً، يضعها أمام تحد جديد. لا يمكن الخروج منه دون تغييرات جوهرية في طريقة إدارة البلاد، ودفع أصحاب القرار الحاليين أو المستقبليين لاتخاذ قرارات جريئة ومبدئية في جميع مفردات علاقاتها مع الغرب والكيان الصهيوني، والتفكير بجدوى اتفاقية كامب ديفيد التي دخلت مرحلة جديدة مع تواجد قوات الاحتلال في معبر فيلادلفيا. يبدو أن التدخل الأمريكي والإسرائيلي من خلال دفع وكلائهم وأنظمة التطبيع الإبراهيمي لتكون رأس حربة الاختراقات، فحساسية وممانعة البنى السياسية ومؤسسات جهاز الدولة يمكن أن تكون أقل اتجاه بلد عربي مثل الإمارات!

أزمة نهر النيل وحصة مصر المائية هي تهديد حقيقي للدولة والشعب المصري وعلى المصريين التعامل معه بجدية

مشكلة مياه النيل وحصص دول المنبع والمصب مسألة شائكة بكل تأكيد، وتبدو لهذه الدول كمسألة أساسية ترتبط بمسائل الأمن الوطني، لكن عدم حل هذا الملف يتحول تدريجياً إلى باب للابتزاز والاستثمار من قبل قوى خارجية مشبوهة، تدفع الأطراف لمواقف متطرفة مما يرفع سخونة الإقليم الاستراتيجي، ما بات يفرض على بلد مثل مصر البحث عن حلول جذرية للمشكلة، بعيداً عن أصحاب المصلحة بالتوتير، ما يمكن أن يقطع الطريق على كل المشاريع المشبوهة، ويضع المسألة على سكّة الحل.

بنغلاديش.. نظام حصص العمل رمزٌ لحصة الفساد

تشهد بنغلاديش احتجاجات شعبية واسعة تعمّ البلاد بقيادة طلّابية، تتخللها أعمال عنف وقمع أودت بحياة أكثر من 100 شخص حتى الآن.. فما القصة؟

■ ملاذ سعد

كان قانون نظام الحصص بالوظائف الحكومية شرارة موجة الاحتجاجات الأخيرة التي بدأت مطلع شهر تموز الجاري، إلا أن هذا القانون كان هو نفسه سبباً لموجات احتجاجية سابقة تمتد لأكثر من 6 سنوات، وحتى الآن بين صعود وهبوط، وصولاً للموجة الحالية وهي الأكبر حتى الآن.

منذ سنوات، أصبح قانون نظام حصص الوظائف الحكومية رمزاً لفساد النظام السياسي في بنغلاديش عموماً، بقيادة رئيسة وزرائها الشيخة حسينة الموجودة في منصبها منذ 15 عاماً.

كانت موجة الاحتجاجات الأولى في أواخر عام 2018 وفي حينه أصدرت الحكومة تعميماً يلغي نظام الحصص في بداية شهر كانون الثاني 2019، لكن وبعد أسبوع واحد أصدرت المحكمة العليا قراراً يفيد بأن التعميم السابق غير قانوني، وأدى الأمر لتجديد الاحتجاجات.

ينص قانون نظام الحصص على تخصيص 30% على الأقل من الوظائف الحكومية لأبناء وأحفاد وأقرباء المحاربين البنغاليين القدامى، الذين قاتلوا في حرب الاستقلال عن الباكستان عام 1971.

يرى الشعب البنغالي- والطلاب خصوصاً- هذا القانون مجحفاً وغير عادل بحقهم، خاصة وأن الوظائف الحكومية بأجورها وفوائدها وامتيازاتها وتقاعدية العمل منها أفضل بكثير من القطاع الخاص في بنغلادش، وعليه يطالب المحتجون بإلغاء القانون واعتماد التوظيف بناء على الكفاءة والجدارة دون أية مواقف تمييزية لشريحة عن أخرى، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة في البلاد والتي استمرت في الصعود منذ جائحة كورونا في 2020.

من جهة أخرى، يرى المعارضون أن هذا القانون يتيح للشيخة حسينة والنظام السياسي عموماً إرضاء مواليهم القدامى وإبقاءهم كجمهور داعم وواسع في البلاد.

يعد قانون الحصص رمزاً مكثفاً لاحتقان شعبي واسع من النظام السياسي القائم بجانبيه الديمقراطي والاقتصادي، حيث هناك القلة المستفيدة «الطفيلية» التي يجري محاباتها وشراء موالين لها، والقمع السياسي لأي موقف معارض لهذا الأمر.-

تأخذ الاحتجاجات حتى الآن شكلاً مطلبياً يرتبط بقضايا داخلية، تواجه بالقمع مع قطع لخدمات الإنترنت والاتصالات، لتدخل البلاد في أكبر أعمال عنف دامية يمكن أن تهدد الاستقرار السياسي، في منطقة حيوية، ولا يبدو حتى الآن وجود أي مسار فعلي للتهدئة، أو لحل المشكلة الجارية، فبالنسبة للسلطة الحالية سيؤدي التنازل عن نظام الحصص إلى خسارة قاعدتهم الموالية والقائمين عليها، ومن جهة أخرى فإن استمرار القمع لم يؤدّ حتى الآن سوى لزيادة حدّة الاحتجاجات.

كييف تناور مجدداً... «قمّة سلام بحضور روسيا»!

تدور أحاديث أوكرانية وغربية حول عقد «قمة سلام» ثانية حول الأزمة الأوكرانية في مكان وزمان لم يحددا بعد، إلا أن الجديد بحديث أوكرانيا وعلى لسان زيلينسكي هو دعوة الطرف الروسي لحضور هذه القمة، وعلى التوازي مع ذلك، تعمل المجر على التوفيق بين أطراف الصراع لإجراء مفاوضات واقعية، بينما تؤكد موسكو: لا مفاوضات بإطار «خطة زيلينسكي».

■ حمزة طحان

صرّح الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يوم الاثنين 15 تموز بأنه يعتقد أن على ممثلي روسيا حضور قمة السلام المقبلة، وكانت صحف أمريكية قد نقلت ما وصفته أن «أوكرانيا تعترف بإمكانية بدء مفاوضات سلام مع روسيا».

وحول ذلك قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر: «إذا أرادوا دعوة روسيا إلى هذه القمة فإننا بالطبع نؤيد وندعم ذلك [...] القرار بشأن دعوة ممثلي موسكو إلى القمة المقبلة يجب أن يتم اتخاذه في كييف».

بالتوازي مع ذلك، أجرى رئيس وزراء هنغاريا/المجر فيكتور أوربان جولة زار فيها كييف وموسكو وبكين وواشنطن، في إطار خطته لتسوية الأزمة الأوكرانية، وقال المتحدث باسم الرئيس المجري، بالاج أوربان: «بالمعنى الدقيق للكلمة، نحن نتحدث عن خطة أوربان، المطروحة الآن على طاولة جميع رؤساء وزراء الاتحاد الأوروبي، فالتقييم الواقعي للوضع والأهداف الواقعية والجدول الزمني المناسب هو ما يرتكز عليه نهجنا». وأفاد وزير خارجية المجر بيتر سيارتو بوجود ضغوط وتهديدات تطال بلاده جراء هذا الأمر، قائلاً: «لم يتأخر رد فعل جميع السياسيين المؤيدين للحرب في أوروبا بعد بدء مهمة السلام هذه. وهددونا بالمقاطعة، ورفض التفاوض معنا، كما هددوا بتجاهلنا [...] مثل هذه التهجمات لن تثنينا عن مواصلة مهمة السلام».

في هذا السياق، أكد وزير الخارجية الصيني وانغ يي خلال محادثة هاتفية له مع سيارتو، وقالت الخارجية الصينية ببيان لها حول الاتصال: «الصين مستعدة للتعاون مع هنغاريا لحشد مزيد من القوى لدعم السلام، ورفع أصوات أكثر عقلانية، والمساعدة في دفع الأوضاع نحو تسوية سياسية».

بخصوص إعلان زيلينسكي، أعلنت موسكو رفضها لأي مفاوضات تعتمد صيغة زيلينسكي، التي تحدد اشتراطات غير مقبولة بالنسبة لروسيا، وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: إن ما يدور حول قمة السلام الثانية تتضمن توجهات غير مقبولة بالنسبة لروسيا، وقال: «تم اتخاذ مسار للمضي قدماً بأي ثمن فيما يسمى بخطة زيلينسكي، والتي تمثل شكلاً واضحاً من الإنذار، كما أن الغرب في مبادراته بشأن أوكرانيا، لا يتحدث عن الأسباب الجذرية للصراع».

وتؤكد روسيا شروطها لبدء المفاوضات، والتي تشمل انحساب القوات الأوكرانية من الأراضي الروسية الجديدة، وتعهد كييف بتخليها عن أي توجهات لانضمامها لحلف الناتو، أو لحيازتها أسلحة نووية، لكن يبدو أن الموقف الغربي والأوكراني التابع، يدرك أن المبادرات المتعددة للسلام سوف تشق طريقها عاجلاً أم آجلاً، ولا يمكن الحديث عن أي مفاوضات بغياب طرف أساسي في الصراع، هذا ما قد يدفع أوكرانيا لمبادرات تضليلية تحاول من خلالها تأخير المحتوم.

استقرار أرمينيا ثمنٌ للعلاقة مع الغرب!

في الآونة الأخيرة، شهدت أرمينيا تحولات استراتيجية كبيرة في سياستها الخارجية، حيث بدأت تتجه بشكل متزايد نحو الغرب. وهذه العملية ليست وليدة اللحظة كما يبدو، بل هي نتاج تحولات تدريجية بدأت منذ فترة ليست قليلة، لكن الأحداث الأخيرة أبرزتها بشكل واضح على الساحة الدولية، وأبرزت أكثر وجود أطراف أخرى تدفع الأمور بهذا الاتجاه.

■ احمد علي

المناورات الأمريكية – الأرمينية

انطلقت مناورات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة وأرمينيا، بدأت في 15 وتستمر حتى 24 تموز الجاري. هذه المناورات، التي تعدّ الأولى من نوعها على هذا النطاق بين البلدين، أثارت اهتماماً واسعاً من قبل المحللين والسياسيين. وتهدف حسب المعلن لـ «تعزيز التعاون العسكري بين أرمينيا والولايات المتحدة، وتطوير قدرات القوات الأرمينية بما يتماشى مع معايير الناتو».

ردود الفعل حول المناورات الأرمينية–الأمريكية متباينة. فمن ناحية، روّج البعض على أنها خطوة استراتيجية هامة لأرمينيا لـ «تعزيز أمنها واستقلالها العسكري». ومن ناحية أخرى، أثارت هذه المناورات قلق أطراف أخرى، خاصةً في روسيا، التي ترى في التحولات الأخيرة مؤشرات خطرة على دور غربي متزايد، يستهدف استقرار تكل المنطقة الاستراتيجية التي تعتبر منطقة تتقاطع فيها مصالح مجموعة دول أبرزها: روسيا وإيران وتركيا.

أرمينيا في قمة الناتو

إضافة إلى المناورات، فإن حضور أرمينيا في قمة الناتو الأخيرة هو حدثٌ يجب التوقف عنده. فهو يُعتبر إشارة واضحة على وجود نوايا عند السلطة السياسية الحالية في أرمينيا على تورط أكبر بعلاقات مسمومة من الغرب، وتحديداً مع الناتو، فوجود علاقة من هذا النوع وتطويرها يمكن أن يتحول إلى تهديد جديد بالنسبة لروسيا، التي لن تقف متفرجة أمام تطورات من هذه النوع.

أحداث وتفاصيل...

تأتي هذه الأحداث بعد إجراءات أرمينية متعددة نحو الابتعاد عن روسيا والتقارب مع الغرب، حيث أعلنت عدم مشاركتها في اجتماع مجلس وزراء خارجية رابطة الدول المستقلة المقرر في 12 أبريل/نيسان 2024 في مينسك. وجاء هذا القرار بعد اجتماع ثلاثي جمع أرمينيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ووصفته المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا بأنه محاولة لجر منطقة القوقاز إلى المواجهة.

كما انتقدت أرمينيا عدم تدخل قوات حفظ السلام الروسية بعد استعادة أذربيجان إقليم ناغورني قره باغ. وقامت باستدعاء ممثلها من منظمة «معاهدة الأمن الجماعي» وأرسلت مساعدات إنسانية إلى أوكرانيا، لتعلن فيما بعد الانسحاب من المعاهدة. كذلك، كانت أرمينيا على وشك الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي أصدرت مذكرة اعتقال بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

التقارب يظهر على السطح

ظهور هذا التقارب على السطح يعكس تغيّراً في السياسات الأرمينية، التي كانت تعمل سابقاً بشكل أكثر تحفظاً وبعيداً عن الأضواء. فالإعلان عن المناورات والحضور في قمة الناتو ينبئ بالانتقال إلى مستوى جديد من التصعيد مع روسيا، ما ستكون له آثار سلبية على المنطقة وعلى أرمينيا نفسها، وهو ما ألمحت له زاخاروفا في تصريح لها مؤخراً، أن هذه الإجراءات تهدّد مستقبل أرمينيا في الوقت الذي تحاول فيه لتعزيز استقلالها واستقرارها الأمني.

انتقال أرمينيا بشكل معلن إلى الضفة المقابلة، وفي هذه اللحظات بالذات، لا يمكن أن يمر دون ضريبة، وتحديداً إذا ما نظرنا إلى أن تقويض استقرار هذا البلد بالتحديد يضر بمصالح كل الدول في محيطه، وعلى هذا الأساس يجب أن يستعد النظام السياسي في أرمينيا لدفع ثمن سياسة متهورة كهذه، فروسيا لن تكون الخصم الوحيد.

كأس أوروبا وأمريكا وكوبا... ماذا تحت العشب

مع نهاية بطولة «كوبّا أمريكا» و«كأس أوروبا»، يستحق ما يحدث بعض التفكير، حتى لو كان ذلك بمثابة حبّة رمل في موجة حرّكت الجماهير على كوكب كرة القدم. هناك عمل لرسام الكاريكاتير الكوبي الحائز على العديد من الجوائز أريستيدس هيرنانديز غيريرو «آريس»، يظهر فيه رجلٌ يحمل صحيفة في يده، ويرفع سطور النص بأصابعه للعثور على ما وراءها.

■ توباك بايز هيرنانديز
ترجمة: قاسيون

إنه توليف رائع لأهمية العثور، دون بذل الكثير من الجهد، على حقيقة العالم خارج السطح حيث يتحرك التفكير الخسيس للنظام العالمي السائد، والذي يصرّ بعد نصف ألف عام على اختزال النفوس البشرية بشذرات الخرز الزجاجي والمرايا. تمّ تقديم مباريات كوبّا أمريكا وكأس أوروبا للكثيرين كوجبات رئيسية في الأمسيات المحلية. كانت هذه مناسبة جيدة للوقوف مكان «آريس»، ومشاركة ما يكمن حقاً تحت العشب الأخضر.

كانت الولايات المتحدة وألمانيا . وهما مثالان لما يسمى بمجتمعات الاستهلاك والإهدار . هما المقر الرئيسي لعروض كرة القدم الهائلة في هذه الأيام، مع أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا والتطور المادي، حيث يلمع كل شيء. وشملت هذه العروض الرائعة بالطبع عروض التذاكر، وخدمات الإقامة، والنقل الجوي والبري، ومبيعات الهدايا التذكارية، والقمصان، والأدوات التي لا نهاية لها للحجاج المتحمسين، الذين يأتي العديد منهم من بعيد حاملين عواطفهم وتجاوزاتهم وأحكامهم المسبقة.

مثل هذه السيناريوهات لا يمكن تصورها بالنسبة للمستعمرات السابقة التي أصبحت اليوم دولاً تحاول المضي قدماً في تحمّل عبء ديونها، وظروف تصدير المهاجرين والمواد الخام والعقول والعضلات، فضلاً عن التدهور البيئي وما يصاحبه من استغلال إمبريالي.

كوبا أمريكا في الولايات المتحدة، كأس أوروبا في ألمانيا، الألعاب الأولمبية 2024 في فرنسا، ألعاب 2028 في الولايات المتحدة، و2032 في أستراليا. هل يمكن أن نتجاهل أنها دول ذات قيم مشتركة، بل وتنتمي إلى تحالفات استراتيجية عالمية اقتصادياً وتجارياً وعسكرياً وإعلامياً؟

بالتوازي مع ذلك، كشفت اليونيسف للتو أن 181 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم يواجهون صعوبات في الحصول على طعام صحي ومغذٍّ. يقيم 65% من هؤلاء الأطفال في 20 دولة فقط، 64 مليوناً في جنوب آسيا و59 مليوناً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى هذا الكوكب، في الوقت نفسه، يتم إهدار أكثر من مليار طبق من الطعام يومياً دون داعٍ، وذلك وفقاً لتقرير للأمم المتحدة يصف الظاهرة بأنّها مأساة بيئية.

جوهر الأشياء... الربح

دعونا نبحث عن الجوهر، ما هي أندية كرة القدم العظيمة اليوم؟ إذا قمنا بتحليل الدوريات الأوروبية الرئيسية، فإنّ أندية الدرجة الأولى العشرين في إنجلترا وإيطاليا هي شركات رياضية محدودة «SAD»، يتولّى مسؤوليتها مستثمرون مشاركون في رأس المال المساهم. الهدف الرئيسي للشركات المحدودة هو جمع الأموال من عدد كبير من المستثمرين لتخصيصها للمضاربة.

في إسبانيا، 17 من أصل 20 نادياً لكرة القدم من الدرجة الأولى هي «SAD»، والثلاثة الوحيدة التي لا تزال «منظمات مدنية asociaciones civiles» هي ريال مدريد وبرشلونة وأتلتيك بلباو. يوجد في ألمانيا قانون يشترط أن تكون نسبة 51% على الأقل من القيمة الإجمالية للنادي مملوكة للمساهمين؛ ومع ذلك، هناك بالفعل أربعة استثناءات لهذا القانون.

وفي حالة أمريكا اللاتينية، يُسمح بوجود شركات كرة القدم، باستثناء الإكوادور وباراغواي والأرجنتين. في تشيلي، من بين 45 فريقاً محترفاً، هناك 42 فريقاً مملوكاً ملكيّة خاصة. وفي كولومبيا 18 من 20، وفي الأوروغواي 6 من 16، وفي البرازيل 6 من 20. في المكسيك، من بين 18 نادياً من الدرجة الأولى، هناك نادٍ واحد فقط، هو UNAM Pumas، ليس مملوكاً ملكيّة خاصة.

أغنى الأندية في العالم هي «بملايين اليورو» ريال مدريد، 6600، مانشستر يونايتد، 6500، برشلونة، 5600، ليفربول، 5370، مانشستر سيتي، 5100، بايرن ميونيخ، 5000، باريس سان جيرمان، 4400.

يأتي 30% من دخل الأندية من الإعلانات، ويوجد بالفعل 24 نادياً يتنافسون في الأسواق المالية في أماكن مختلفة حول العالم. مانشستر يونايتد مدرج في بورصة نيويورك، ولكن أيضاً في أسواق الأوراق المالية الأخرى مثل تلك الموجودة في ميلانو ومدريد. أمّا في المكسيك، فبعد ساعات قليلة من دخول الأندية المنافسة المالية، ضاعف نادي «أمريكا» قيمة أسهمه ثلاث مرات.

فيما يتعلق بعدم المساواة بين الأندية، في نهاية الثمانينيات، بدأ سيلفيو برلسكوني، الملياردير الإيطالي الشهير، صاحب نادي ميلان، بشراء أفضل اللاعبين في أوروبا، وليس لتجميع ما كان في ذلك الوقت أفضل فريق على الإطلاق في العالم فقط، ولكن لمنع الجماعات المتنافسة من امتلاكهم أيضاً. وبمرور الوقت، أصبحت هذه الحادثة شائعة. يفعل ريال مدريد وبايرن ميونيخ وباريس سان جيرمان الشيء نفسه في الدوريات الخاصة بهم، مما يزيد من عدم التماثل بين المجموعات.

وعلى النقيض من التسعينيات، يلعب اللاعبون حالياً ما بين 10 إلى 15 مباراة إضافية في الموسم الواحد في أوروبا، ما يعني أنه في المتوسط يجب على كل لاعب التنافس في 70 مباراة سنوياً، أي بحد أقصى كل خمسة أيام. وهذا يولد المزيد والمزيد من الإصابات بسبب التعب الجسدي والإجهاد. في فريق مكون من 25 لاعباً، يبلغ المتوسط 50 إصابة سنوياً.

ماذا تقول لنا الباحثة الشهيرة نعومي كلاين في عملها «No logo: عالم العلامات التجارية الجديد»؟ تشير إلى أنّه من خلال التسويق والإعلان، تزيد قيمة الشركات من أصولها ومبيعاتها السنوية، وبالتالي فإن نفقات الإعلان، حسب رأيها، هي استثمارات في القيمة الخالصة، وهو ما يفسر الطبيعة العاطفية لعلاقة العلامة التجارية بالمستهلك. «عندما يكون نشر العلامات التجارية هو الهدف المشترك بين الجميع، فإنّ التكرار والظهور هما المقياسان الحقيقيان الوحيدان للنجاح». تقدم لنا الكاتبة هنا المفاتيح لقراءة عالم السوق هذا بشكل أفضل حيث يحاولون وضع سعر لكل شيء.

لخّص أبيل بريتو مؤخراً الظاهرة قائلاً: «إن تأثير هذه الآلة يمتد إلى ما هو أبعد من الفن، إنّها تخطف ذاتية الملايين من الناس وتؤثر بشكل حاسم على العواطف والسلوكيات والعادات والآمال والأهداف ومعنى الحياة ذاته».

في رأيي، عندما يتم تحديد اللاعبين بشكل متكرر من خلال عضويتهم وأدائهم في ناد واحد أو أكثر، هذه هي الطريقة التي يتم بها الإعلان عن بعض العلامات التجارية بشكل لا إرادي، ولا يوجد مجال للحصول على معلومات ذات أهمية إنسانية حول الرياضي، مثل أصلهم أو بيئتهم العائلية أو وطنهم، وكذلك الحواجز وسوء الفهم وحتى التمييز الذي كان عليهم مواجهته لعرض مواهبهم الاستثنائية.

تشي تصريحات اللاعبين الفرنسيين للشباب بشأن تهديد اليمين المتطرف في الانتخابات الأخيرة في بلادهم، أنّهم ليسوا آلات غير مبالية، ويعرفون أن موقفهم مشترك ويثقل على الرأي العام. قال كيليان مبابي، الوافد الجديد لريال مدريد، متسقاً مع تعبيرات مماثلة لكل من ليليام تورام وعثمان ديمبيلي: «الوضع السياسي أكثر أهمية من كرة القدم».

وفي الفريق الإسباني، تبرز حياة المراهق لامين يامال، والده مغربي وأمه إكوادورية، وكذلك نيكو ويليامز، الذي وصل والداه بعد التغلب على الصحراء الكبرى وسياج الأسلاك الشائكة في مليلية، إلى إسبانيا.

والآن وبعد أن وضعت الكؤوس حداً للمنافسات بين الدول، يظلّ في الأذهان توزيع مبالغ الدولارات التي سيحصل عليها كلّ منها وفقا للنتائج، وسيقوم منظمو الفعاليات برسم حساباتهم للاجتماعات المقبلة، دون توقف عن مراقبة أرقام البورصة.

إنه توليف رائع لأهمية العثور دون بذل الكثير من الجهد على حقيقة العالم خارج السطح حيث يتحرك التفكير الخسيس للنظام العالمي السائد

بركان القوى الكامنة ورهاناتها

«ثمّة شيء عظيم يولد من بين ركام الهزيمة، مثلما يولد بركانٌ من تحت الشظايا الباردة لجبل مهجور. فالجرح إذا انفتح في جسد ميت لا يؤدي إلى أيّ اهتزاز، لكنه إذا ما انشقّ في جسد حيّ زاد قابليّته للمقاومة، وحرّك القوة الكامنة في أعماقه وضاعف من طاقاته على الرّد»، غسان كنفاني في «ندوة بيروت» آذار 1968.

■ إيمان الذياب

تترتّب على استمرار حرب الإبادة ضد قطاع غزّة أثمان يدفعها الكيان الصهيوني وسيظل يدفعها حتى ولو كانت مخفيّة أو غير منظورة بما فيه الكفاية، ولكن الوقائع أشياء عنيدة، ولا يمكن إخفاء الحقائق إلى الأبد، تشير الكثير من التقارير والتحليلات التي تحاول الخروج من الرؤية الضيقة وتحاول التقاط ما هو جوهري إليها، رغم محاولات التغطية والتشويه.

ومن هذه الأثمان، ثمة تآكل يتصاعد في صفوف جيش الاحتلال، وينطوي على تداعيات متنوعة، خاصة ما يتعلق منها بالرغبة في القتال. فوفقاً للمحلل العسكري لصحيفة، مكور ريشون، عمير ربابورت ، ثمة انخفاض في جهوزية العديد من القادة والضباط لاستمرار الخدمة في الجيش النظامي تحت وطأة نشاط العمليات العسكرية الذي لا تبدو أي نهاية له في الأفق. فلأول مرّة يخوض جيش الاحتلال حرباً طويلة الأمد، خلافاً لمبدأ أساسي في عقيدته الأمنية، يؤكد مضمونه بضرورة أن تكون حروبه قصيرة قدر الإمكان، حسب ما يؤكّده الكثير من الباحثين في الشؤون العسكرية للكيان، وقد اعتمد هذا المبدأ رئيس الحكومة الأول ديفيد بن غوريون، وكان تبريره حينها أنه ينبغي أخذ العامل الديمغرافي بالحسبان في أية معركة.

واليوم يجري الحديث عن النقص الشديد في القوات المقاتلة في جيش الاحتلال بشكل علني وتتم مناقشته في وسائل إعلامه المختلفة، خاصة بعد الخسائر البشرية الفادحة التي مُني بها وعدد الجرحى الكبير بين صفوفه، حيث أفادت إحدى الإحصائيات مؤخراً بأن هناك أكثر من عشرة آلاف مشوّه حرب جديد في صفوف الجيش منذ 7 أكتوبر الماضي.

ويجري الحديث عن «أزمة تنظيمية داخل الجيش» حسب ما وصفته بعض وسائل الإعلام في الكيان، وتظهر هذه الأزمة في قضية تجنيد المقاتلين، التي تتسبّب بدفع قادة عسكريين عديدين إلى تقديم طلبات إعفائهم من مناصبهم في أقرب فرصة ممكنة، وقد ازدادت مثل هذه الطلبات في الآونة الأخيرة مثلاً في «شعبة القوى البشرية».

«مؤشّر التفاؤل»

من جهة أخرى، يتغير المزاج العام في دولة الاحتلال، تعكس ذلك استطلاعات الرأي العام، وخاصة منها الاستطلاعات الدورية التي تجريها معاهد الأبحاث، والتي لا تحظى بعناوين بارزة في وسائل الإعلام على غرار استطلاعات الانتخابات. ومن هذه الاستطلاعات «مؤشّر التفاؤل» الذي يجريه المعهد «الإسرائيلي» للديمقراطية، حيث أظهر في شهر حزيران الماضي أن أقل من 30% من «الإسرائيليين» فقط متفائلون حيال أوضاع الأمن والديمقراطية في البلد.

وبحسب معدّة الاستطلاع، البروفيسور تمار هرمان، هذه النسبة هي الأكثر انخفاضا منذ بدء إعداد هذا المؤشّر عام 2018. وكانت نسبة المتفائلين في تشرين الثاني الفائت نحو 65%. وفي ذلك الوقت، أعربوا عن يقينهم بأن الحرب ستنتهي سريعاً بتحقيق جيش الاحتلال انتصاراً مطلقاً.

كما أظهرت استطلاعات أخرى أجراها كل من المعهد «الإسرائيلي» للديمقراطية ومعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب أن 60% – 70% من المستوطنين يشعرون بمستوى من الأمن والأمان يتراوح بين المتوسط وأدنى من ذلك.

وفي استطلاع أجراه معهد أغام، برئاسة السيكولوجي السياسي، نمرود نير، من الجامعة «العبرية» بالقدس في نهاية أيار الماضي، تبيّن أن 10% من المستوطنين يدرسون فكرة الهجرة من الكيان إثر الحرب، وهناك 15% منهم يرغبون بالهجرة فعلاً، ولكن ليس في وسعهم تنفيذ رغبتهم.

يكشف ارتفاع عدد المجازر التي يرتكبها الاحتلال بحق الفلسطينيين وشدة وحشيتها، محاولات قادة الكيان إخفاء أزماتهم الداخلية عبر التوحش

سادية فاقعة

تشير الأرقام السابقة إلى درجة تأزّم الوضع في دولة الاحتلال وجيشها. ويكشف ارتفاع عدد المجازر التي يرتكبها الاحتلال بحق الفلسطينيين وشدة وحشيتها، محاولات قادة الكيان إخفاء أزماتهم الداخلية عبر التوحش وإطلاق يد الجيش والمقاتلين لارتكاب الجرائم المنافية لكل القيم، فحسب اعترافات ستة جنود «إسرائيليين» في شهادة أدلوا بها لموقع «سيحا مكوميت» العبري، عن تخفيف القيود، بل إزالة القيود على أوامر إطلاق النار، إذ منحت قيادة العدو أفراد جيشها الصلاحيات الكاملة لإطلاق النار في اتجاه أي هدف بشري يقع في مرمى أسلحتهم، سواء كان هذا السلاح بندقية خفيفة أو مدفع دبابة أو طائرة حربية أو مُسيّرة. وأورد الموقع العبري أن الجنود تلقّوا أوامر بإطلاق النار بشكل عشوائي على كل رجل يراوح عمره بين 16 و50 عاماً، إذ اعتبروا كل الرجال من تلك الفئة مقاومين.

ويؤكد الجنود أن إطلاق النار يتم من دون سبب، ويقول أحدهم: «لقد سُمح بإطلاق النار على الجميع»، وأكد أن الجيش قام بعملية «تطهير» للمنطقة من العشرات من جثامين الشهداء الملقاة على جانبي الطرق، ثم قام بطمرها بالرمال بواسطة جرافة عسكرية، كي لا يشاهدها موظفو منظمات الإغاثة الدولية الذين يدخلون القطاع.

وتظهر المشاهد المصوّرة لجنود الاحتلال، والتي يزدحم بها تطبيق «تيك توك»، أجواء احتفالية ساخرة بينما يقوم الجنود بإطلاق الرصاص أو قذائف الدبابات أو هدم المنازل. ويصف جندي احتياط تلك المشاهد، والتي من بينها واحد لجندي يأكل شريحة من اللحم بينما يهدم منزلاً، بالقول إن «كثيراً من عمليات إطلاق الرصاص دافعها الملل، إذ من حق أي جندي أن يطلق الرصاص ثم يبلغ عن أن الأمر اعتيادي».

النشوة الكاذبة

وقد بدأت هتافات النصر على الفور بعد المجزرة التي قام بها جيش الاحتلال في مواصي خان يونس التي زعموا أنّها نُفّذت لاغتيال أحد قادة المقاومة، فلم يكن الغبار قد تلاشى بعد عن خيام النازحين المهدمة في المواصي حتى بدأت نشوة «النصر المطلق» في الأستوديوهات.

قام إعلام الاحتلال بعد عملية الاغتيال المزعومة مباشرة بوصفها أنّها «اللحظات الجميلة في الحياة»، تشير هذه «السعادة» إلى درجة عميقة من السادية والمرض النفسي في الكيان.

برر جيش الاحتلال قصفه للمنطقة بأنها «محاطة بالأسوار وحرجية»، وزعم أيضاً أنّ عشرات المخربين قُتلوا في هذه العملية، لكن الصور التي بُثت أمام العالم أظهرت خياماً مدمرة وأطفالاً يصرخون صرخات الموت. ليس ثمة غابات في غزة!؟ لكن النازحين وجدوا مأوى لهم بعد تهجيرهم من مناطقهم، فصوّب الطيارون ومشغّلو الطائرات المسيّرة الصواريخ القاتلة، وكانت النتيجة مذبحة. العشرات قتلوا، بينهم أطفال وطواقم إنقاذ من الدفاع المدني.

وقد تم نقل مئات المصابين إلى مستشفى ناصر شبه المدمر، الذي ظهر وكأنه مسلخ، على غطاء مقدمة السيارات والعربات التي تجرها البهائم الجائعة أو محمولين بين أذرع أقاربهم وأعزّائهم المذعورين، بينما كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، أن جيش الاحتلال استخدم في قصف المواصي، قبل أيام، 8 أطنان من القنابل.

لم تعد شهادات جيش الاحتلال الذي ينادي قادته بأنه «الأكثر أخلاقية في العالم» وإعلامه وقائعَ بحاجة إلى تحقيق. إذ تقوم المواقع الصهيونية بإيرادها من دون أن تتسبّب بأي نوع من الفضيحة. ليس ثمة تبرير لهذه الوحشية والإجرام، سوى الإفلاس ومحاولة التغطية على الهزيمة.

مرت عشرات السنوات على ما قاله غسان كنفاني أعلاه، لكنه ما زال يظهر توصيفاً عميقاً ودقيقاً لما يجري في غزة وفلسطين كلها اليوم. ويرجع ذلك ليس فقط لاستشرافه المبكر وتحليله العميق للحالة الفلسطينية وإيمانه بالنصر على عدو ناضل بالكلمة والجسد ضده وإنما بسبب ثقته بالشعب الفلسطيني وقواه الحية ومقاومته ورهانه عليها أيضاً.

«مؤسّسة حياة الحويّك للدراسات الثقافية» وأهمية الإنتاج الفكري الكاسر للأحادية الغربيّة

أعلنت مؤسّسة «حياة الحويّك للدراسات الثقافية»، تقديم جائزة الدكتورة حياة الحويّك السنوية الأولى للبحث الثقافي، وقد خصّصت هذه الجائزة في الذكرى السنوية الثالثة لرحيل الحويّك، تكريماً لذكراها ومساهماتها، وتقديراً للأبحاث الثقافية المتميزة التي لها تأثير كبير في مجالها.

■ قاسيون

وقد سلّمت المؤسسة جائزتها الأولى للباحث اللبناني الدكتور محمد المعوش عن بحثه الرائد بعنوان «الحدود الفلسفية لهيمنة ثقافة الاستهلاك والفردانية: التحديات والبديل الحضاري»، وذلك خلال حفل أقيم في المكتبة الوطنية في بيروت، يوم الجمعة 12 تموز 2024. وتخلّل الحفل كلمات لكل من عضو مجلس الأمناء الدكتور حسن حمادة، والمدير العام للمؤسّسة زينون عطية، ورئيسة لجنة التحكيم البروفسورة لبنى طربيه. وقدّم الباحث، الفائز بقرار لجنة التحكيم بالإجماع، ملخّصاً عن بحثه، كما حضر الحفل نخبةٌ من أعضاء المجتمع الأكاديمي ومنهم ممثّلو المؤسّسة وأعضاء اللجنة العلمية وضيوف.

عطية: نحو نواة ثقافية لكسر المركزية الغربيّة

في كلمته الافتتاحية، قال المدير العام للمؤسّسة، زينون عطية: «نجتمع اليوم في ذكرى رحيل حياة الحويّك، وفي المبنى الذي انضمت فيه من على مقاعد الدراسة في كلية الحقوق إلى مشروع نهضوي ناضلت لتقدم فيه بزخم نوعي، في الفكر والثقافة والتربية والإعلام والعلم والسياسة، على مدى اثنين وخمسين عاماً كان آخرها في مثل هذا اليوم، ذكرى رحيلها في الثاني عشر من تموز من العام 2021، وبينما كانت تنعى آخر أعمالها البحثية المرجعية، وتحضر لمؤسّسة مختصة بالدراسات الثقافية».

وأضاف: «قبل حلول الذكرى الأولى للرحيل انطلقت هذه المؤسسة، لتحمل اسم الراحلة، وتكمل هذا المشروع العلمي الثقافي، الذي أسّست له الحويك بكسر أحادية التدفّق في علوم الاتصال الإنساني ذات المركزية الغربية، ضمن استراتيجية تسعى إلى تشكيل نواة فكرية منتجة، تُبنى على الخيار الفردي الواعي والحر، لتسهم في إعادة تشكيل الفضاء العام لمجتمعنا الغني بنسيجه، بعيداً عن التفتيت المعطّل لنهضته».

وشرَح عطيّة رؤية المؤسّسة التي تسعى «من خلال جائزة حياة الحويك للأبحاث الثقافية، كما البرامج والنشاطات الأخرى، إلى رفد المكتبة العربية بأبحاث معمّقة مفقودة أو شحيحة في المشرق والفضاء العربي عامّة، وبخاصة في الدراسات الثقافية البين–تخصصاتية، بالإضافة إلى المساهمة في تحفيز الباحثين الناشئين على البحث العلمي».

طربيه: التزمنا العلميّة الصارمة في التحكيم

وسلّطت رئيسة لجنة التحكيم البروفسورة لبنى طربيه الضوءَ على عمليّة التقييم الدقيقة التي أدّت إلى اختيار البحث الفائز، وتطرّقت إلى مسار تقييم الأبحاث المقدَّمة إلى جائزة حياة الحويك، حيث استندت لجنة التحكيم إلى مجموعة مضبوطة من الخطوات العلمية الصارمة، بحيث اعتمدت على معايير متعدّدة متمثّلة بالموضوعية في مقاربة موضوع البحث، والتحقّق من المعلومات والمعطيات، والحيادية والأخلاقية العلمية، والتحقّق المنهجي، والمصداقية والدقّة في العرض، وقابلية التعميم، والاستفادة المجتمعية. ثمّ شرحت الخطوات التي اعتمدت خلال مسار الجائزة، بدءاً بالإعلان عن قبول مشاريع أو مخططات بحثيّة، إلى استلامها وتقييمها من قبل اللجنة العلمية المؤلفة من الدكتور موفق محادين والدكتور سيف دعنا والدكتورة لبنى طربيه، حيث مرّت الأبحاث في حلقات النقاش والتداول ضمن مراحل وخطوات متعدّدة، كما منحت الباحثين المختارين فرصةً لإجراء تعديلات على الأبحاث. وتم اتخاذ قرار الفائز بالجائزة بالإجماع.

وختمت البروفسورة طربيه بالقول: «صحيح أنّ مسار التقييم كان طويلاً، وربما متعباً بعض الشيء بالنسبة للباحثين، إلا أن إصرارنا على ذلك كان مستنداً إلى المعايير الدقيقة التي وضعتها المؤسسة والتزمت بها، وكذلك تماشياً مع روحية العمل العلمي التي كانت الدكتورة حياة الحويك ملتزمةً بها، والتي شكلت مقارباتها العلمية ومهنيّتها المرجعَ الذي نعتمده في عملنا في المؤسسة»، معلنةً أنّ «المؤسّسة تحضّر لإطلاق الدورة الثانية من برنامج تدريب الباحثين الناشئين، الذي سيقام في لبنان بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، والتي نأمل أن ينتج عنها باحثون متمكّنون، وأبحاث علمية قيّمة».

كلمة الدكتور محمد المعوش

وأعرب الحائز على الجائزة، الدكتور محمد المعوش، عن امتنانه لهذا الاختيار، وتحدّث عن بحثه، مقدّماً ملخّصاً عن عمله، فقال: «في العقدين الأخيرين، وتحديداً بعد الأزمة المالية في العام 2008، تشكّل إجماع عالميّ، وباعتراف العالم الغربي نفسه بغض النظر عن لغة ومصطلحات هذا الاعتراف، على وجود أزمة في النظام الرأسمالي في صيغته الإمبريالية، وخصوصاً بعد تبلور اتجاه عالميّ لتحدّي ومواجهة آليات عمل هذا النظام وأدوات حفاظه على هيمنته، وتحديداً المستوى الاقتصادي–النقدي والعسكري، حيث تشكّل، وما زال، توازن قوى دولي يعمل بالضدّ من آليات الهيمنة والإلحاق والنهب من قبل المركز الغربي، ونخبته المالية».

تسعى المؤسسة لتحفيز الباحثين الناشئين ورفد المكتبة العربية بأبحاث معمّقة في المشرق والفضاء العربي ولا سيّما الدراسات الثقافية البين-تخصصاتية

ورأى الدكتور المعوش أنّ «المنطق الداخلي وعقل النظام العالمي المهيمن يدفع باتجاه ثنائية متطرفة من الانقسام «ذات–موضوع» تجد مصدرها الفلسفي اللاعقلاني في المثالية الصلفة «نكران وجود الواقع» والمادية الصلفة «نكران وجود الذات–العقل»، عبر دفع الوجود الإنساني إلى مستوى الوجود الرثّ لناحية تدمير كل أشكال الانتظام والعقلانية والموقف التقدمي–الإبداعي من العالم، والعمل على تعميم العدمية تجاه الحاضر والمستقبل... مما يعني الانحدار بالإنسان إلى مستوى التشيُّؤ المحقّق، إلى مستوى الوجود الحيواني».

يُذكَر بأنّ الدكتور محمد المعوش تخرّج في الجامعة اللبنانية عام 2011، وتابع دراساته في الصين، جامعة «جينجو العادية»، مختبر هينان لعلم النفس الدولي، حيث حصل منها على درجة الدكتوراه عام 2020، وله عدد من الأبحاث المنشورة في مجال علم النفس والفلسفة والذكاء الاصطناعي، في دوريات عالمية محكّمة. ويعتمد المعوش على منهجية ماركسيّة في أبحاثه، وينشر مقالات فكرية–علمية نقديّة في الثقافة والسياسة في عدة منابر، بما فيها صحيفة «قاسيون».

نبذة عن الدكتورة حياة الحويّك ومؤسّستها

الراحلة الدكتورة حياة الحويّك عطية، كاتبة وباحثة لبنانية في جيوبوليتيك الاتصال الجماهيري، والإعلام، ومنظّرة في تشكيل الفضاء العام. قدمت العديد من المقالات والدراسات والترجمات على مدار سنوات عملها في الحقل الثقافي والإعلامي.

ولدت الحويّك في لبنان عام 1949، وحصلت على البكالوريوس من كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية عام 1973، ثم نالت درجة الدكتوراه في وسائل الاتصال من كلية الإعلام من جامعة السوربون عام 2008، ورحلت عن عالمنا في 12 يوليو/تموز 2021 بالعاصمة المصرية القاهرة.

كانت حياة الحويك كاتبة مقال في عدد من الصحف والمجلات، أبرزها الدستور الأردنية، كما شاركت في مجال الترجمة لمؤلّفات ثقافية وسياسية هامّة، كما أعدت بنفسها مؤلفات في أدب الرحلات والمسرح والرواية والنقد، من أشهرها كتاب «اكتشاف الوطن – الأردن».

وعرفت الكاتبة الراحلة بمواقفها الداعمة للقضايا العربية، وأبرزها القضية الفلسطينية.

وتخليد لذكراها تأسّست «مؤسّسة حياة الحويّك للدراسات الثقافية»، وغاية المؤسسة إنتاج الأبحاث والدراسات الثقافية، والدراسات في علوم التواصل الجماهيري، والأعمال الثقافية الأدبية والفنية، وتمكين الشباب من الأدوات البحثية والإبداعية، إضافة إلى بناء شبكة منتجة من باحثين وأدباء وفنانين بالتعاون والشراكة مع ذوي الخبرة والجهات المعنية، وعقد النشاطات والورش البنّاءة ونشر الإصدارات البحثية والثقافية، وتوفير الفرص للباحثين والمبدعين من خلال تحكيم البحوث وعبر الشراكات، والسعي إلى تعزيز دور الدراسات الثقافية في التعليم والتعلّم المستمر.

غزة الملتهبة... غزة الآمنة

لم يترك الكيان الصهيوني وجيشه أي شكل من أشكال تدمير الحياة وإنهائها إلا واستخدمه في حربه ضد الشعب الفلسطيني. وسط الفظائع العديدة التي تتكشّف في غزة يوماً بعد آخر، ثمة فظائع مخفيّة لم تكشف بعد، تهدّد الحياة فيها.

■ إيمان الأحمد

فقد نشرت صحيفة «الغارديان» البريطانية تقريراً لمديرة الاستجابة لحالات الطوارئ في غزّة لدى المجموعة الاستشارية للألغام «MAG» هانية بيومي، تناولت فيه موضوع الألغام التي ألقاها الاحتلال على القطاع في غزّة، فقد تمّ إطلاق مئات الآلاف من الصواريخ والقنابل اليدوية وقذائف الهاون وغيرها من الأسلحة في غزة منذ 7 تشرين الأول، ولم تنفجر نسبة كبيرة من تلك الأسلحة، ولكنها يمكن أن تكون مدفونة أو عالقة في الأنقاض أو ملقاة على السطح، وتحتاج إلى التفكيك والإزالة.

أظهر التقرير بعض الحقائق التي تبين حجم وخطورة هذه المسألة، فغزة المعروفة بأنها واحدة من أكثر الأماكن كثافة سكانية على وجه الأرض، أصبحت اليوم واحدة من أكثر المناطق تلوّثاً من حيث الذخائر غير المنفجرة، حسب التقرير، مما يستدعي ضرورة معالجتها، فهي «مميتة ستودي بحياة الكثيرين» فضلاً عن أن معالجتها تحتاج تمويلاً كبيراً.

تقول هانية بيومي في تقريرها: «أنا من مدينة غزة، لذا لدي مصلحة شخصية خاصة في إعادة منزلي إلى نوع ما من الحياة الطبيعية: مكان يمكن للأطفال اللعب فيه على شاطئ البحر، ويمكن لآبائهم ممارسة حياتهم الطبيعية من دون خوف من انفجار قنبلة غير منفجرة».

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستكلّف عملية إعادة الإعمار المضنية والخطرة في غزة، نحو 40 مليار دولار، وتستغرق أكثر من عقد من الزمن حتى تنتهي. يتعيّن على خبراء الألغام الأرضية والذخائر المتفجّرة، الذهاب إلى مناطق الحرب بعد استقرار الغبار، والعثور على كل واحدة من هذه الأسلحة الخطرة، ويزداد حجم المهمة سوءاً بسبب التنوّع الكبير في الأسلحة المنتشرة، بدءاً من الصواريخ الموجّهة بدقة وحتى نيران المدفعية والقنابل اليدوية. يذكر التقرير أنه: «في غزة هناك ما يقدّر بنحو 37 مليون طن من الأنقاض التي سيتعيّن على الخبراء غربلتها لتفجير المتفجرات؛ ثم هناك القنابل التي يتمّ إسقاطها جواً والتي يمكن دفنها على عمق 14 متراً تحت سطح الأرض. وسيتطلّب كل منها نهجاً عملياً مختلفاً، حيث سيتمّ تفجير بعضها في مكانها والبعض الآخر يتطلّب إزالة الصمامات المعقّدة والحسّاسة من قبل خبراء الذخائر المتفجّرة المدرّبين تدريباً عالياً».

يؤكد التقرير ضرورة التزام المجتمع الدولي، بعد وقف إطلاق النار الذي ينهي القتل ويتيح الوصول الآمن، بالتمويل والعمل لحل المشكلة. تكمل بيومي قائلة: «وكلما جُعلت غزة آمنة بشكل أسرع، تمكّنا من إعادة بناء مجتمعنا بشكل أسرع، وكلما تمكّنا من البدء في لملمة حطام حياتنا».

أخبار ثقافية

تعليق المهرجانات في الجزائر تضامناً مع فلسطين

قررت وزارة الثقافة والفنون في الجزائر تعليق المهرجانات الفنية الكبرى كافةً والمبرمجة لهذا الصيف، نصرة للقضية الفلسطينية، وتضامناً مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض منذ 10 أشهر لحرب إبادة إسرائيلية.

وقالت الوزارة في بيان: إنه «انطلاقاً من موقف الجزائر الريادي والثابت المناصر والداعم للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في مقاومته الشرعية الباسلة والصامدة في وجه الوحشية الصهيونية، وانسجاماً مع جهود الدولة الجزائرية، لنصرة الشعب الفلسطيني المضطهد في أرضه وأمام تصاعد فظاعة المجازر التي ترتكبها قوات الإجرام الصهيوني وحرب الإبادة الجماعية المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني المحاصر، قررت وزارة الثقافة والفنون تأجيل كل المهرجانات الفنية الكبرى التي كانت مبرمجة هذه الصائفة».

كما تقرر أيضاً، في السياق ذاته، «تكييف النشاطات الثقافية والفكرية الأخرى مع الموقف التضامني المناصر للقضية الفلسطينية وتعزيز التظاهرات الثقافية الرامية إلى ترسيخ الثقافات الشعبية المحلية ومقومات الهوية الوطنية». وتنظم الوزارة مهرجانات فنية كبرى كل صيف، يحييها كبار المغنين من داخل الجزائر والدول العربية.

مرسيليا تكرم السيدة فيروز

ضمن فعاليات مهرجان صيف مرسيليا، أقيم حفل تكريمي للسيدة فيروز،أحيته أوركسترا مزيكا بقيادة المايسترا أمل القرمازي، حيث قدمت المغنية السورية رشا رزق، بعض أغاني فيروز بتوزيع جديد.

وكان فريق أوركسترا مزيكا قد تلقى مسبقاً دعوة رسمية من الدولة الفرنسية لتكريم السيدة فيروز في يوم تكريمي استثنائي بحضور شخصيات عامة فرنسية وعربية وممثلين عن السفارات الدولية في مارسيليا على منصة مسرح خاص بني خصيصاً على البحر في الهواء الطلق، في مستهل انطلاق حفلات صيف مارسيليا في فرنسا.

وقد كانت التحضيرات دقيقة جداً في التعاطي مع الكثير من التفاصيل، للحفاظ على سياق واحد وثابت من الصور والتركيز على رمزية اسم السيدة فيروز.

كما يعد هذا الحفل رابع حفلات «فيروزيات» التي تقدمها أوركسترا مزيكا تكريماً للسيدة فيروز، ولكن هذه المرة تشارك المسرح لأول مرة المطربة السورية رشا رزق في أداء بعض أغاني فيروز. وهو العام السادس بالنسبة لأوركسترا مزيكا، في إحياء نشاطات موسيقية غنائية مختلفة لإحياء الموسيقى العربية.

كانوا وكنا

مقاتلون في معركة ميسلون

مَن يجرّ السّلسلة؟ ضدّ سرديّة «التبعية والقيادة» المعادية

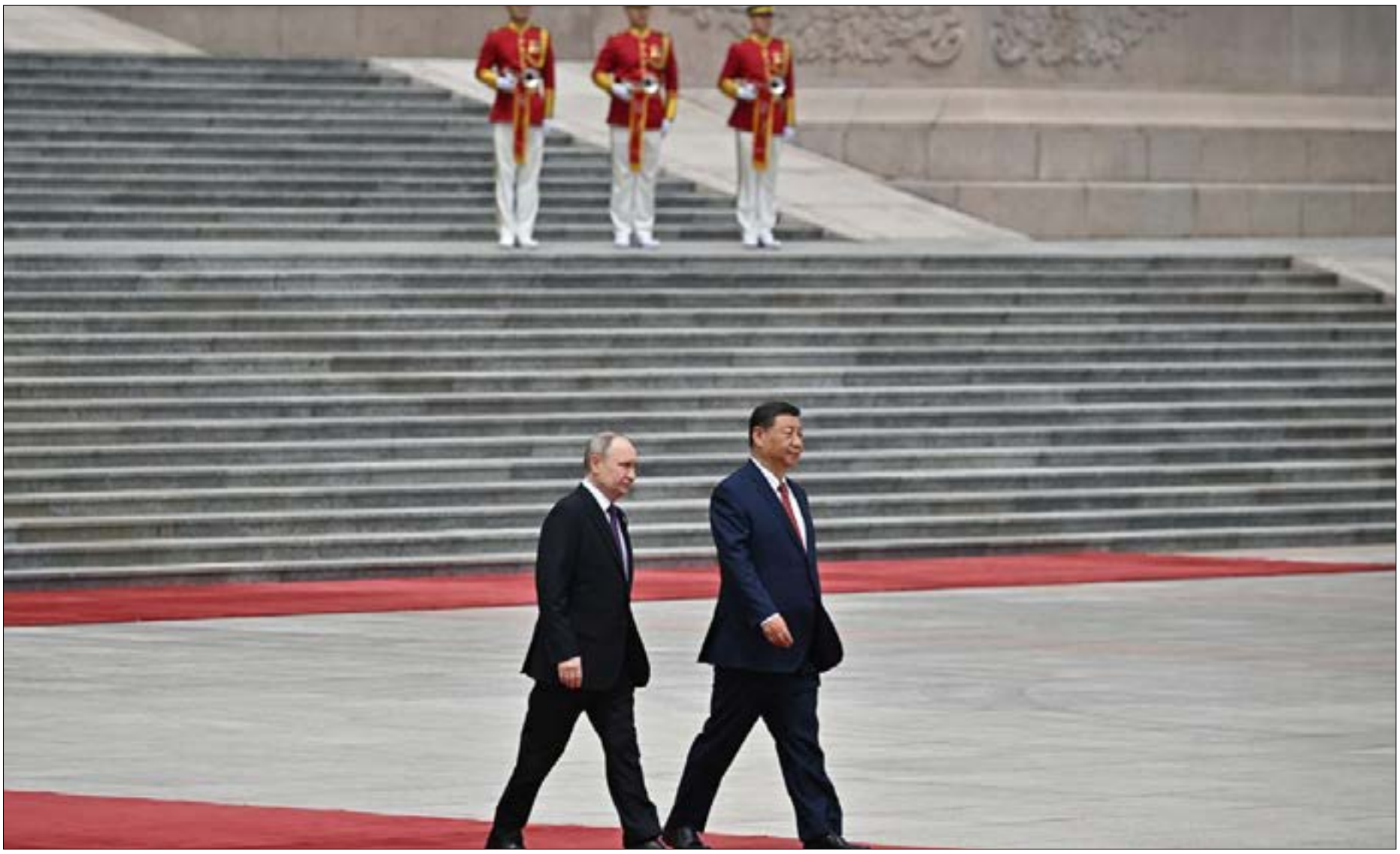

على وقع سيادة التخبط الفكري والتردّد وعدم اليقين في مراحل الانتقال، كون الفكر القديم، وإحداثياته، لم يعد يصلح لفهم الجديد، وبالضد من الذاتية الإرادوية في فهم التاريخ، وكذلك بالضد من العدمية التي تلغي كلّ قانون، يسير العالم على وقع ضرورة شديدة في تعقيدها. وهنا بعض الأفكار حول مَن «يقود» العملية التاريخية، ما يكسر بعض نظريات المؤامرة التي تزداد كلما اشتدت ضرورة الحل.

■ د. محمد المعوش

دس سمّ «التبعية» وشعار «القيادة»

ألاعيب الفكر الذي يحاول تثبيت هيمنته شديدة التعقيد، في واقع شديد التعقيد هو أيضاً. ويتحوّل مع كل تطوّر في الأحداث، يستوعبها ويقبل بها، ولكن يعيد تقديمها في قالب معاد لها من أجل تعطيل وحتى عكس مفاعيلها. وفيما يعنينا هنا وفي هذه المرحلة صار من المحسوم أنّ عالمَ الهيمنة الغربية في أفول، وأنّ عالماً جديداً يتشكّل، بمعزل عن نقاشنا في هوية وجوهر العالم الجديد. وكون هذا الواقع لم يعد من الممكن تجاهله ونكرانه، صار من الضرورة على قوى الهيمنة الإمبريالية «إلى جانب محاربته» استيعابه وتعليبه من أجل تشويه مضامينه. ومن الأفكار التي يجري دسّها، والتي يجري أحياناً قبولها عن حسن نيّة، هي أن «القوى الصاعدة» تقود عملية بناء العالم الجديد، والاكتفاء بهذا القول وكفى. لا يمكن بالطبع القول عكس ذلك، أي لا يمكن نكران الدور الطليعي لروسيا والصين في تصدُّر عملية الانتقال العالمي وتجاوز نظام العلاقات الإمبريالي، والمتطور نحو تجاوز الرأسمالية بالضرورة. ولكن هذا المشهد لا يعني بأيّ شكل من الأشكال أن «قيادة» العملية التاريخية تجري على «هوى» وإرادة الدولتين المذكورتين. على العكس كلياً، إنّ كل القوى في العالم تتحرك على وقع ضرورة أزمة النظام الإمبريالي واحتياجات تجاوز تلك الأزمة. وهو ما سنركز عليه هنا. والقول بـ«قيادة» روسيا والصين دون الاعتراف بسياق دورهما والمهام العالمية الموضوعة أمام هاتين الدولتين مقصودٌ منه تمريرُ فكرة انتقال «مركز التبعية» من الغرب إلى الشرق، وبالتالي تثبيت كل منظومة أفكار نظرية المؤامرة، والتي تفعل فعلها على الرغم من أن الأحداث التاريخية، وخصوصاً القضية الفلسطينية مؤخراً، وما يجري في أفريقيا وغيرها يظهر موقع وحدة المصالح بين الدولتين المذكورتين وشعوب العالم ومصالح مجتمعاته بغض النظر عن الطبيعة الحاليّة «ونشدّد على فكرة الحاليّة» لجهاز الدولة في تلك المجتمعات، علّ وعسى يمكن تأخير تطوّر وعي عالمي غير معاد لعملية الانتقال وقواها التي تشهد هي نفسها تحولاً داخلياً ما يعكس تحولاً في خطابها وممارستها على وقع تطور حاجات تجاوز الأزمة.

مَن يقود؟

في مواجهة للفكر الإرادوي الذاتي الذي ساد خلال العقود الماضية القائل بأنّ العملية التاريخية تجري على هوى القوى «الذاتية» «أفراداً ودولاً ومنظومات» بمعزل عن حاجات الواقع الموضوعي، فإنّ الفكر المادي التاريخي يفترض بأنّ الفكر والممارسة لا يتحركان بمعزل عن ضرورات العملية التاريخية. والضرورة التاريخية اليوم تقول بأنّ نظام الإمبريالية ومعه الرأسمالية «والاقتصاد البضاعي ونمط الحياة الاستهلاكي السلبي»، ومعه مجتمع الانقسام الطبقي قد انتهى مكانهما على مسرح التاريخ، وصارا خطراً على بقاء البشرية بشكل عام. على وقع هذه الضرورة تسير كل المجتمعات في الغرب كما في الشرق، وعالمياً بين الدول، وداخل كل دولة. هذه الضرورة هي من يقود العملية التاريخية بكل تعقيداتها السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية. هذه الضرورة هي من يقود، والقوى الفاعلة هي إمّا تمنع هذه الضرورة، أو تسهّل تحقّقها. ولهذا فإن دور روسيا والصين، كونهما القوّتَين الأكثر جاهزية لتحقيق تلك الضرورة، هو ما يضعهما في مقدمة الحدث وطليعته.

الحلقات الأضعف في النظام العالمي تفرض نفسها على روسيا والصين فتتبعان الضرورة التاريخية في فلسطين وسورية وأفريقيا وغيرها

«تبعية» روسيا والصين للضرورة والحلقات الأضعف

على الضدّ من فكرة التبعية لروسيا والصين، والتي يجري تسهيل مرورها إلى الوعي عالمياً، يمكن القول مرّة جديدة بأن روسيا والصين تتبعان حاجات تجاوز الأزمة في العالم. وهذا يعني أن روسيا والصين «وباقي القوى في العالم» عليهما التطور والتفكير والممارسة حسب تلك الحاجات. لنأخذ مثالاً واضحاً هو القضية الفلسطينية بشكل خاص، والدور الذي تلعبه روسيا والصين بشكل علني وصريح ودون مواربة في دعم وتسهيل الحل العادل للقضية الفلسطينية، ودعم قوى المقاومة بمعزل عن أشكال هذا الدعم العلني وغير العلني، وكبح قوى العدوان الإمبريالي كمظلّة كبرى استراتيجية لفكرة وقضية المقاومة. وإذا ما قمنا بتعميم الحدث الفلسطيني شديد الأهمية يمكن أن نقرأ تطور دور وعقل وممارسة «الدول الصاعدة» في كل العالم. وكل أزمة في العالم تفرض نفسها على هاتين الدولتين، وعلى كل القوى الفاعلة في العالم والتي تسير مصالحها الموضوعية مع مصالح حل الأزمات التي تنبع من انتهاء عمر النظام الإمبريالي والرأسمالية بشكل عام. فالأزمة السورية قبل ذلك بأكثر من عقد فرضت نفسها على هاتين الدولتين. وكذلك الأزمة الفنزويلية، والأمثلة كثيرة.

في المحصلة إذاً، ليست روسيا والصين فقط من يتبع حاجات حلّ الأزمات في العالم، بل كل القوى الفاعلة، وهذا مردّه بأن مصالح تلك القوى تتلاءم مع الضرورة التاريخية، ما يجعل تلك القوى «تتبع» لـ«قيادة» تلك الضرورة بغض النظر عن الفروقات في زمن تلك القوى «والدول». وهذا التلاقي ليس مرحلياً بل هو استراتيجي و«وجودي» الطابع. وهذا ما يجعل القوى الأكثر وزناً «كروسيا والصين» أعلى قدرة على التعبير وعلى تحقيق تلك الضرورة. ولأن الحاجات هي من يقود العملية، يصبح فهم قضية التبعية مقلوباً، خصوصاً عندما تصير تلك الأزمات المنفجرة خارج روسيا والصين بالمعنى الحدودي. إذاً، روسيا والصين تتبعان الضرورة التاريخية في «فلسطين»، و«سورية» و«أفريقيا»، وغيرها. فالأزمة في تطوّرها الأعلى هي التي تقع في رأس سلسلة الأحداث. هكذا يمكننا فهم مقولة ماركس بأنّ التاريخ يسير دائماً من جانبه المتعفّن. إذاً الحلقات الأضعف في النظام العالمي تفرض نفسها على روسيا والصين وتفرض عليهما لا تطوير أدواتهما فحسب، بل وكذلك تحويل نفسَيهما داخلياً للتلاؤم مع حاجات تجاوز تلك الأزمات، والحدّ الأدنى لهذه الحاجات هو إبقاء الكوكب على قيد الحياة، من الغذاء إلى الأزمات الطبيعية والصحية وشبكة التوريد العالمية والنقل، والاتصالات، وآخرها الخلل الذي حصل يوم الجمعة الماضي «19 تموز 2024» في نظام تشغيل يعمل في المطارات ومرافق النقل وغيرها عالمياً، ما دفع روسيا للتصريح بضرورة الانفكاك عن التبعية التكنولوجية للغرب وتطوير تكنولوجيات «سياديّة» «وهو ما تقوم به تلك الدول أساساً».

ضدّ نظرية المؤامرة والفكر الإرادوي الذاتي وضد نفي الواقع وضرورته وقوانينه كمنطق عدمي يجري تعميمه، فإنّ كل البشرية في لحظة الخطر الوجودي وضرورات تجاوز الرأسمالية «تتبع» حاجات هذا الانتقال التاريخي.